

معرض الجلسة رقم 727

التاريخ: الثلاثاء 02 ذو الحجة 1431 (09 نونبر 2010)

الرئاسة: المستشار السيد عبد الرحمان أشن، الخليفة الخامس لرئيس المجلس.

التوقيت: أربع ساعات وسبع دقائق، ابتداء من الساعة الثانية والدقيقة الخامسة والثلاثين بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفوية.

المستشار السيد عبد الرحمان أشن، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عملا بأحكام الفصل 56 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

الكلمة للسيد الأمين.

المستشار السيد حميد كوكسوس، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

توصلت رئاسة مجلس المستشارين بمشاريع القوانين التالية:

- مشروع قانون رقم 16.10 بتقييم القانون رقم 53.95 القاضي بإحداث محاكم تجارية، المحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب؛

- مشروع قانون رقم 41.10 يتعلق بتحديد شروط ومساطر الاستفادة من صندوق التكافل العائلي، المحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب؛

- وأخيرا مشروع قانون رقم 44.10 يتعلق بصفة القطب المالي للدار البيضاء، المحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب.

كما توصلت رئاسة مجلس المستشارين بمراسلة من السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، يخبر من خلالها المجلس أن السيد كاتب الدولة المكلف بالتنمية المحلية سيتولى الإجابة عن الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير الإسكان، وعن السؤال الفريد الموجه للسيدة وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة بالنيابة.

بخصوص الأسئلة الشفهية والكتائية التي توصل بها مجلس المستشارين إلى غاية يوم الثلاثاء 9 نونبر 2010:

- عدد الأسئلة الشفهية: 23 سؤالا؛

- عدد الأسئلة الكتائية: 7 أسئلة؛

- وأخيرا عدد الأجوبة الكتائية: 3 أجوبة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

وطبقا لمقتضيات المادة 128 من النظام الداخلي لمجلسنا، توصلت الرئاسة بسبع (7) طلبات إحاطة، وستناولها تباعا، وسأعطي الكلمة لأول متدخل في هذا الإطار لفريق الأصالة والمعاصرة.

تفضلوا السيد رئيس الفريق.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

على إثر الأحداث المأساوية المفتعلة من قبل عصابة من المجرمين من ذوي السوابق العدلية، المؤازرين بمليشيات معروفة بتأييدها لأطروحة الانفصال وبسوابقها في اختلاق فلاقل وفق أجندة محكمة وموجهة من المخبرات العسكرية الجزائرية وجنراليتها في محاولة يائسة منها للتأثير على المسار السليم لقضية وحدتنا الترابية أمام المؤسسات الدولية، لاسما منذ أن طرح المغرب للتفاوض مشروع الطموح حول الحكم الذاتي بهذه المناطق.

بهذه المناسبة، نود في فريق الأصالة والمعاصرة، أولا، أن نثمن عملية التدبير الرصينة لاعتصام بعض ساكنة العيون في ضواحيها لإثارة الانتباه لمطالب اجتماعية بحتة، سواء من حيث إدارة الحوار حول المطالب الاجتماعية المشروعة أو من حيث التقيد بضوابط القانون واستعمال وسائل مناسبة لفك الحصار أو من حيث التتبع الميداني للسلطات القضائية وإعمال القانون كلما اقتضى الأمر ذلك.

نود كذلك أن نثمن الجهود التمهوية الكبير الذي قامت به الدولة المغربية حتى تتمكن ساكنة هذه المنطقة من بنيات تحتية، تمكنها من أساسيات العيش الكريم، وهو ما نطالبه بتعزيزه أكثر، خاصة في ضوء ما ورد في الخطاب الملكي السامي من مداخل لمعالجة مؤسساتية للجوانب الاقتصادية والاجتماعية بهدف نجاعة وفعالية الاستثمارات العمومية في المنطقة.

ونود بنفس المناسبة أن نثير الانتباه إلى ثلاث أو أربع جوانب أساسية:

أولا، الدور القدر الذي تقوم به المخبرات العسكرية الجزائرية مجسدة لنظام شمولي متحكم في دواليب الحياة بالبلاد ومعيقة لأي تطور مدني ديمقراطي بها وبالمنطقة، وذلك من خلال توظيفها المشين لعصابة من

بسيطة طرحت مطالب عادلة ومشروعة إلى حركة ذات بعد سياسي، استغلته المخبرات الجزائرية والبوليساريو وإسبانيا كذلك على نطاق واسع. ونود أن نطرح، السيد الرئيس، الأسئلة المرتبطة بالأخطبوط المصلي الذي سمح بأن تتحول هذه الحركة المطالبة البسيطة التي طرحها مواطنون بؤساء تم إقصاؤهم من هذا المجهود التنموي الضخم اللي دارتو بلادنا إلى حركة ذات بعد سياسي.

ولا بد في نهاية هذه الكلمة أن نطلب منكم، السيد الرئيس، بأن تقرأ الفاتحة ترحما على أرواح الشهداء من القوات العمومية الذين سقطوا من جراء هذه العصابة الإجرامية. وشكرا.

الجميع وقوفاً:

"بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، الرحمن الرحيم، مالك يوم الدين، إياك نعبد وإياك نستعين، اهدنا الصراط المستقيم، صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين". آمين، سبحان ربك رب العزة عما يصفون، وسلام على المرسلين، والحمد لله رب العالمين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، لا حاجة إلى تذكيركم السادة المستشارين بضرورة الالتزام بالتوقيت المحدد في القانون الداخلي، ومن أخذ أكثر من وقته ستضطرب الرئاسة إلى اقتطاعه له من الأسئلة من وقته المخصص لجلسة الأسئلة الشفوية، وسأسجل كل دقيقة.

تفضلوا الآن الكلمة لثاني متدخل في إطار الإحاطة لفريق التحالف الاشتراكي.

المستشار السيد عبد اللطيف أوعمو:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين،

في نفس الموضوع المتعلق بالأحداث المؤلمة التي عرفتها مدينة العيون في اليومين الماضيين، هذه الأحداث التي ذهب ضحيتها عدد من الأرواح وخسائر جسامية وخسائر مادية وخسائر سياسية واجتماعية واقتصادية لبلادنا، فهذه الأحداث التي وقعت في ظرفية تتميز بدقة وحساسية كبيرين، في ظل أجواء الخطاب الملكي السامي الذي حمل مقاربة شمولية قوية جادة وجديدة، تقدمت ببلادنا نحو الحل النهائي لهذه القضية معضلة الأقاليم الصحراوية، في ظل استئناف المفاوضات بين المغرب والقوى التي تحاول خلق البلبلة حول الوضع في أقاليمنا الجنوبية، في ظل ما تقوم به الدولة من إبداء بروح عالية إمكانية جعل الحوار في مقدمة المقاربات الجادة لحل جميع المشاكل المرتبطة باحتياجات حول الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، في

المجرمين لإخراج حركة مطلبية اجتماعية بسيطة إلى حركة ذات بعد سياسي واضح بشكل يعكس انزعاج الجزائر من التطور الديمقراطي والتنموي الحاصل في بلادنا.

نود كذلك أن نثير الانتباه إلى الدور القدر للبوليساريو المسخر لافتنال أحداث كلما اقترب موعد لمناقشة الحل الدائم والعادل على أرضية مقترح الحكم الذاتي، ومحبذا لغة التصعيد والوعيد بدل الانخراط في شراكة حقيقية من أجل إيجاد حل نهائي لهذا النزاع المفتعل.

نود كذلك أن نثير الانتباه، وبشكل واضح، إلى الدور المغرض والبئيس الذي تلعبه بعض الأوساط السياسية والإعلامية الإسبانية، والتي عملت وتعمل منذ سنوات ممتدة على تسميم العلاقات بين الجارين المغرب وإسبانيا القائم على المصالح المشتركة، وبشكل لا يراعي المصالح الإستراتيجية للبلدين، خاصة ما يتعلق باستتباب الأمن بالمنطقة.

بهذه المناسبة كذلك، نود، السيد الرئيس، أن نطالب الحكومة والسلطات العمومية بالاستمرار في التعامل الرزين مع هذه الأحداث الأليمة عبر توفير وسائل المحاكمة العادلة لمن ثبت في حقهم القيام بأعمال إجرامية.

نود كذلك أن نطالب الإعلام العمومي، وخاصة التلفزيوني لكي يخرج عن تخلفه، ولكي يواكب من خلال إستراتيجية واضحة هذه الحرب الدعائية التي تقودها الجزائر.

ونريد في النهاية، ولو أدى الأمر إلى اقتطاع بعض الدقائق من حقنا، نود بهذه المناسبة، السيد الرئيس، أن نطالب بعدم السكوت عن ذوي السوابق العادلة، واتخاذ كافة الإجراءات القانونية المعمول بها في حقهم، والتركيز على أن هامش الحرية المتاح لجميع المواطنين هو هامش لتطوير الحرية والمسار الديمقراطي لبلادنا، وليس مطية لنسف الحرية عن طريق ممارسة الإجرام.

ولا يمكن أن تقوت هذه المناسبة دون أن نطرح الأسئلة الجوهرية المغيبة في نقاشنا العمومي، وسأكتفي، السيد الرئيس، بإثارة أربعة أسئلة:

1- الأسئلة المرتبطة بالاختلالات المسجلة في نظام حكمة تدبير الشأن المحلي بالمنطقة؛

2- الاختلالات المسجلة في نظام حكمة تدبير المجهود الاستثماري الضخم الذي قامت به الدولة في هذه المنطقة؛

3- بالإضافة للأسئلة المرتبطة بالاختلالات المسجلة في نظام حكمة تدبير الشأن المحلي، ونظام حكمة تدبير المجهود الاستثماري الضخم في الدولة، نريد أن نثير كذلك الأسئلة المرتبطة بدور التأطير والتعبئة، والذي لاحظنا للأسف الشديد إما غيابه أو ضعفه بالنسبة للمؤسسة الحزبية ببلادنا، وبالنسبة للمؤسسة التشريعية كذلك، وللبرلمانيين المنحدرين من هذه المنطقة؛

4- ونود أخيرا أن نثير الأسئلة المرتبطة، ولا بد أن نطرح هذه الأسئلة، الأسئلة المرتبطة بالأسباب التي أدت إلى تحول حركة احتجاجية

أجواء يتسم فيها الشعب المغربي بكامله وهو يحتفل بذكرى 6 نونبر وما تستدعي هذه الذكرى من أمجاد لهذا الشعب العظيم.

تقع أحداث، في فريقنا توصلنا إلى أن نتأسف إلى التدبير أو الإخلال في التدبير منذ البداية لأننا نستغرب كيف يمكن أن يتم بين عشية وضحاها خلق مخيم من عشرات الآلاف، كيف تم ذلك بدون والحال أن هناك من هم الساهرين على الوضع الأمني في البلاد؟

ثانيا، وقفنا عند المعالجة المطلوبة لحل المطالب الاجتماعية والاقتصادية، ولكن رأينا أن ذلك يجب أن يتم في ظل دولة القانون والحريات وعلى قاعدة الحوار، وهو ما تقدم فيه الحوار بشكل متقدم إلى النهاية.

ثالثا، لا بد أن نحى الجهود المبذولة التي بذلها كل الفاعلين الجادين النزهاء الذين سعوا إلى تقريب وجهات النظر ووصلوا على مقربة من الحل النهائي.

رابعا، أننا نرفض الشغب والتطاول على القانون كيفما كانت المبررات، لأننا نحن في دولة القانون.

خامسا، أننا نرفض العنف أينما كان مصدره.

سادسا، أننا نرى أن الدولة يجب أن تخرج من وضع أنها في موقع مرهونة بشكل مزدوج، من جهة جشع الأعيان، من جهة أخرى شباب طامح، لا بد من إيجاد معالجة لهذه المعادلة.

فأخيرا، نرى أن التمسك بالمقاربة الشمولية للخطاب الملكي هي التي يمكن أن نستظل بها في هذه المحنة، وندعو إلى الاستقرار وضمان الأمن وحماية الأرواح والممتلكات والسعي الحثيث إلى تهدئة أوضاع الشعب بما يستجيب ويتناغم مع المقاربة الشمولية الواردة في خطاب جلالة الملك، والداعية إلى مراجعة هيكلية المجلس الاستشاري للأقاليم الصحراوية بالاعتماد على أرضية الشفافية والتمثيلية الحقيقية، وتوسيع صلاحيات هذا المجلس، وبالأخص في المجال الاجتماعي، ودعم آلة وكالة التنمية لأقاليم وادي الذهب والساقية الحمراء، وإعطاء الأسبقية في إطار الهوية المتقدمة لهذه الأقاليم.

وندعو كذلك إلى التصدي الحازم لكل المناورات الداخلية والخارجية، والتي تأتي مخدومة.. الهادفة للنيل من وحدة الوطن واستقراره باستغلال مطالب اجتماعية عادية من قبل أوساط انفصالية لإحداث الفوضى وتهديد النظام العام.

وأخيرا، سيدي الرئيس، ندعو إلى عقد لجنة الشؤون الخارجية والدفاع الوطني لمجلسنا في أقرب وقت لدراسة قضية وحدتنا الترابية بكل ملامساتها الداخلية والخارجية، وكيفية تدبير هذا الملف على كافة المستويات من قبل الدولة والهيئات السياسية والمجتمع قصد استخراج الخلاصات اللازمة في هذا الصدد، وسنكون بذلك منفتحين للتوجيهات الواردة في الخطاب الملكي الأخير.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الرئيس، ربما أردتم الإشارة إلى ضرورة عقد لجنة الداخلية بدل لجنة الخارجية، السيد الرئيس، ربما، أشرتم في طلبكم إلى ضرورة انعقاد لجنة الخارجية، ربما تقصدون لجنة الداخلية.

المستشار عبد اللطيف أومو:

أقصد لجنة الداخلية بالفعل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، الكلمة لثالث متدخل في إطار الإحاطة علما، وهي لفريق التجمع الدستوري الموحد.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في نفس الموضوع، السيد الرئيس، عاشت مدينة العيون أحداث غير عادية خلال الأيام الأخيرة بعد نجاح مسلسل المفاوضات المسؤولة بين الشيوخ وفعاليات المجتمع المدني والسلطات المحلية، والتي استجابت لها في إطار حوار ديمقراطي شفاف، استجابة المطالب الاجتماعية لبعض سكان مدينة العيون، والذي يجب أن يعلم الجميع أن بعض الأيادي أغاضها نجاح الحوار، فسخرها مجموعة من ذوي السوابق لعرقلة التطور الإيجابي لهذه المفاوضات وتغليب الرأي العام الدولي، خصوصا ونحن نجتمع اليوم في إطار المفاوضات التي تشرف عليها الأمم المتحدة، وتغطية فشل وانزلاقات عصابة البوليساريو بتراجع وسحب الكثير من الدول اعترافها بالجمهورية المزعومة وتأييدها للمشروع المغربي، كذلك استنكار الرأي العام الدولي لاعتقال مصطفى سلمى والتنديد بالأوضاع اللاإنسانية واللامدنيقراطية داخل مخيمات الجوع والقمع والتضليل.

وإذ يسجل الفريق، السيد الرئيس، التجمع الدستوري الموحد، إدانته الشديدة للشذمة الإجرامية التي كانت وراء افتعال أحداث العنف، ونسجل أيضا أن تطورات الأحداث ما كان لها أن تصل إلى هذه الدرجة لولا الاستغلال العدائي من طرف خصوم المغرب، علما أنه قد تمت الاستجابة لكافة المطالب الاجتماعية في إطار الحوار الجاد والمسؤول، الذي باشرته السلطات على مر الأسابيع الأخيرة.

إن فريق التجمع الدستوري الموحد، السيد الرئيس، يعتبر أن هذه المحاولات اليائسة والبائسة لن تنال أبدا من إيمان الشعب المغربي بعدالة قضيته والتفافه القوي حول وحدته الترابية، ولن تفلح في التشويش على المبادرات المغربية الجريئة والصادقة، وكذا جهود المجتمع الدولي من أجل إنهاء هذا النزاع المفتعل.

عرب في الفريق الحركي، ونحن نتابع الوضع عن كثب، عن شجبنا الشديد لكل مساس بالاستقرار وبسلامة المواطنين وممتلكاتهم، معتبرين ما قامت به مجموعة من المنحرفين وذوي السوابق الإجرامية تنفيذًا لمخططات سياسية ترمي إلى استغلال حركة مطلبية اجتماعية، خدمة لخصوم الوحدة الترابية للمملكة خاصة بعد تنامي التأييد للمقترح المغربي القاضي بتحويل الأقاليم الجنوبية حكمًا ذاتيًا، حتى في أوساط المحتجزين بمخيمات تندوف.

وفي الوقت الذي يشيد فيه الفريق الحركي بما أبدته السلطات العمومية من تفهم لمطالب مجموعة من ساكنة العيون، من خلال تنظيم جلسات حوار معهم منذ أسبوعين، وتقديمها حلول معقولة للمشاكل الاجتماعية المطروحة، تحيي مجهودات مختلف القوات الأمنية، التي بادرت إلى الحفاظ على سلامة السكان تحت إشراف قضائي، تعتبر ما قامت به العناصر المنحرفة عملية احتجاز المحتجزين في مخيم شرق العيون كرهائن ومنعهم من العودة إلى مساكنهم بعد الإرادة الحقيقية لتلبية مطالبهم ذات الطابع الاجتماعي الصرف. كما ندعو في الفريق الحركي إلى إعمال سلطة القضاء بكل حزم وصرامة في حق كل من يسعى إلى التخريب وزعزعة الأمن والاستقرار الذي تنعم به أقاليمنا الجنوبية، إسوة بكل مناطق البلاد.

وإننا، إذ ندين ما أقدمت عليه مجموعة من العناصر المسخرة من طرف خصوم وحدتنا الترابية بتزامن مع انطلاق المفاوضات غير الرسمية لإيجاد حل عادل ودائم للنزاع المتعلّق حول مغربية أقاليمنا الجنوبية، فإننا ننوه بنفس المناسبة المقاربة السلمية المعتمدة لحفظ الأمن وحماية أرواح الساكنة وممتلكاتها، وكذا الممتلكات العمومية والخاصة التي تعرضت للنهب والتخريب من طرف هذه العناصر، مستغلة في ذلك ما تنعم به بلادنا من مناخ ديمقراطي وحقوق، يميزها إقليميًا وجمهويًا ودوليًا.

السيد الرئيس،

إذ ترحم على أرواح شهداء الوحدة الترابية، فإننا نطلب عقد اجتماع طارئ للجنة الداخلية في أقرب وقت ممكن لتدارس الأوضاع ومسببات هذا التوتر وإيجاد أنسب الحلول للمطالب الاجتماعية والاقتصادية للساكنة، إسوة بباقي مناطق المغرب، مؤمنين أن المغرب سيواصل مسيرته التنموية والديمقراطية والوحدوية بكل حزم ومسؤولية، تحت القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، معتبرين أن الخطاب الملكي السامي بمناسبة ذكرى المسيرة الخضراء، خريطة طريق واضحة المعالم لحل هذا النزاع المتعلّق وتنمية أقاليمنا الجنوبية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الرئيس، والكلمة للفريق الفيدرالي في إطار دائما نقطة إحاطة المجلس علما.

إننا في الفريق، السيد الرئيس، نحیی بقوة شهامة وشجاعة أفراد القوات العمومية التي تصرفت بحكمة وتبصر تحت إشراف القضاء، وتجنبت السقوط في فخ التصعيد والاستفزاز.

إننا، وإذ نعزي بالمناسبة عائلات ذوي شهداء الواجب، نثمن عاليا أسلوب الحزم الذي أبدته السلطات، وندعو إلى المزيد من تثبيت دولة القانون والمؤسسات، والتعامل بالصرامة اللازمة لحفاظا على أمن وسلامة المواطنين وممتلكاتهم.

إن الفريق إذ يسجل أن خروج جميع المتواجدين بالمخيم في أقل من ساعة لدليل على تضخيم الأحداث من طرف المنابر الإعلامية المعادية لوحدتنا الترابية، والتي لن تصمد أبدا أمام الواقع والحقيقة، كما نندد بالاستغلال المفوض والبعث لأجواء الانفتاح والديمقراطية التي تعيشها البلاد، نعتبر أن مثل هذه التصرفات وهذا النوع من الاستفزاز لن يؤثر أبدا عن اختياراتنا الثابتة في السير قدما بالتجربة الديمقراطية المغربية وإنجاح مشروع الجهوية الموسعة وتثبيت حرية التعبير وحقوق الإنسان.

إن افتعال هذه الأحداث، لا يمكن، السيد الرئيس، أن ينسي المجتمع الدولي المأساة التي يعانيها المغاربة المحتجزون داخل مخيمات تندوف في ظل غياب أسسط شروط العيش وأدنى مظاهر حقوق الإنسان.

وإذ يندد فريقنا بالرفض المستمر للجزائر إجراء إعصاء للمحتجزين من طرف المفوضية العليا للاجئين، ندعو مجددا المنتظم الأممي لتحمل مسؤوليته في هذا الشأن، علما أن المغرب لن يدخر جهدا في الدفاع عن أبناءه المحتجزين وفضح أساليب المتاجرة بالأمم من طرف الجزائر وصنيعها البوليساريو.

السيد الرئيس، لقد سبق للفريق أن تقدم بطلب اجتماع مشترك بين المجلسين، ونلح أن تستجيب الحكومة لهذا الطلب لأجل النقاش بكل شفافية داخل اللجنة، وما زال تتطلبو أنه يكون وزير الداخلية ووزير الخارجية باش يحضروا معنا هذا اللقاء، وتتمناو أنه هذا اللقاء هذا إن شاء الله يكون... السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، السيد الرئيس، والكلمة للمتدخل الموالي في إطار نقطة الإحاطة دائما للفريق الحركي.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

على إثر التطورات التي عرفتها مدينة العيون وضواحيها بسبب إقدام عناصر إجرامية على محاولة فرض شريعة الغاب وزعزعة أمن وسكينة المواطنين وتسخيرها لمجموعة من المراهقين للاعتداء على قوات الأمن،

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

إن ما حدث بالأمس بمدينة العيون من أعمال شغب واعتداء على الأملاك الخاصة والعامة وإحراق لها وقتل وجرح عمد في حق رجال الأمن والدرك والقوات المساعدة من طرف عصابات إجرامية، تجب مواجهته بالحزم اللازم واستحضار هبة الدولة وسيادة الوطن.

إنه عمل من مندسين وسط جموع المواطنين المحتجين على قضايا اجتماعية، ومسخرين من طرف أسيادهم في تندوف والجزائر، بهدف خلق البلبلة والتوتر بعاصمة الجنوب وتسويقها على أنها احتجاجات لمناصري الانفصال.

المغرب، ومنذ الوعي الأول بوحدة ترابه، من طنجة إلى الكويرة، أجمع بمكوناته السياسية والنقابية والاجتماعية والثقافية على أن وحدة الأمة في وحدة وسلامة أراضيها في دائرة حدودها الحقة، ولم يتخلف أحد في أي محفل كان طيلة 35 سنة عن الدفاع بكل ما أوتي من وطنية وعزة انتاء عن الدفاع عن وحدة البلاد ومواجهة كل طموحات التمرد والانفصال في أقاليمنا الجنوبية.

السيد الرئيس،

قد يكون الاختلاف ممكنا في المقاربة الأمنية أو الدبلوماسية، لكن التصدي للأعداء والدفاع عن حوزة البلاد والإيمان بوحدة الأمة لم يكن أبدا، ولن يكون موضوع خلاف عند أي مغربي حر وأصيل، هؤلاء الذين جعلوا من أنفسهم بالأمس بمدينة العيون وقود الفتنة، ليسوا مغاربة، ولن نسمح لهم بشرف أن يكتسبوا صفة المواطنة، لأنهم صنيعة العسكرتاريا الجزائرية، التي تصنع دول الانفصال كما تصنع الرؤساء الدمى، فلتبحث الجزائر عن ذاتها المفقودة في الإرهاب المزمع الذي يصيب مواطنيها يوميا، وفي ثرواتها النفطية المهدورة في مصانع أسلحة الغرب، ورشاوي الخبير والإعلاميين، وعمليات التجميل الباهظة الثمن للقادة الوهميين في تندوف.

المغرب القوي بوجوده في أرضه، بإجماع شعبه، بكل مكوناته من مؤسسات وأفراد، بقيادة ملكه، اختار تعزيز مكانته كدولة عريقة بالاختيار الديمقراطي، وبناء دولة المؤسسات، وإرساء قواعد حرية الرأي والتعبير والحق في الاختلاف، وذلك مصدر من مصادر الإزعاج لجارتنا الجزائر.

المغرب قدم للعالم نموذج البلد القادر على الحوار الحضاري، وتقدم بمبادء الحكم الذاتي، والتي لاقت ترحيب المنتظم الدولي والدول المؤثرة في القرار الدولي، وذلك في تناغم مع إرادته في بناء المغرب العربي الكبير، وفي نفس الآن يمارس أبناءه في الأقاليم الجنوبية حقهم في الممارسة الديمقراطية بالحوار والمطالبة والاحتجاج، إلا أن بعض المسلكيات المغلفة بالتعددية الصورية، وذات التجويف المحشو بمقاربة انتهازية، مصلحية، جشعة، أتاحت الفرصة

لعصابة الإجرام أن تجد مجالا لإشعال فتنها، لذلك وجب على الدولة أن تفرض هيبتها، وتفرض سيادة القانون في إطار القوانين والشرعية في صيغة واحدة من طنجة إلى الكويرة.

لقد التقط بعض مرتزقة الإعلام، وخاصة الإسباني منه، ما حدث بالعيون، واصطنعوا أحداثا وتناج لم تقع أبدا، وهم أنفسهم الذين لاذوا بالصمت حول ما جرى وبنفس المستوى تقريبا بمدينة مليلية، الإعلام الزائف لا يواجهه إلا إعلام الحقيقة، وعلى بلادنا أن تقوي هذه الآلية، لأننا مطالبون بإيصال الحقيقة إلى جميع شعوب العالم، ونفضح إعلام التلفيق والأكاذيب.

ويواصل المغرب مد يده إلى كل الأطراف، ويواصل جنوحه إلى السلم، وهو حاضر اليوم بصدق في المحادثات غير الرسمية بنيويورك، على العالم أن ينتبه أن المغرب يواصل خلق التراكمات الضرورية لبناء الديمقراطية، في إطار الإيمان بحقوق الإنسان كما هو متعارف عليها عالميا، ويؤكد أنه جزء من عالم اليوم، وبذلك فالمغرب عكس جيرانه هو عنصر استقرار بالمنطقة وحوض البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط.

وعلى العالم أن يتعامل مع قضايا بلادنا على هذا الأساس، وليكن التعامل مع الأطراف الأخرى على هذا الأساس أيضا، فلا يمكنها الدفاع عن حقوق الشعوب في تقرير مصيرها، وشعوبها تفتقد إلى أبسط القواعد الضرورية للديمقراطية وحقوق الإنسان.

رحمة على الشهداء وتحية إلى قواتنا الصامدة بمختلف تشكيلاتها في الجنوب.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الرئيس، والكلمة للفريق الموالي، الفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكرا.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

زميلاتي،

زملائي المستشارين،

في نفس الإطار، وفي نفس السياق، أنتشرف باسم الفريق الاستقلالي أن أتطرق إلى الأحداث الخطيرة التي عرفتها مدينة العيون أخيرا بصحرائنا المغربية العزيزة علينا جميعا، وذلك من طرف عصابات إجرامية انفصالية مسخرة بتوجيه ملتبس، أصبح واضحا ولا غبار عليه من طرف حكام الجزائر ومخارباتها والانفصاليين وصنيعتهم البوليساريو، مستغلين أجواء الحرية والديمقراطية لتوظيف المطالب الاجتماعية لشريحة من أبنائنا، والتي

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الرئيس، والكلمة لآخر متدخل في إطار نقط الإحاطة، وهي للفريق الاشتراكي، تفضلي السيدة الرئيسة.

المستشارة السيدة زبيدة بوعياذ:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السادة الوزراء،

والسيدات السادة المستشارين،

أتدخل بكل ألم وحزن، باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين، لأحيط مجلسنا الموقر علما وعبره الرأي العام الوطني باستياء الفريق الاشتراكي من الأحداث المأساوية المؤسفة التي أودت بحياة عدد من القوات الوطنية أثناء أدائها لواجبها على إثر الأحداث والفوضى التي تسببت فيها عناصر مشوهة بمدينة العيون.

وإنها مناسبة سانحة لنترحم على أرواح الشهداء المغاربة وللتضامن مع ضحايا هذه الأحداث من المواطنين الذين نحى يقظتهم وتفظنهم لألاعب العناصر المدسوسة، التي حاولت استغلال المطالب الاجتماعية للمواطنين وتخويرها في اتجاهات سياسية لا علاقة لها بمطالب الصحراويين.

إننا إذ نتفهم المطالب الاجتماعية للمواطنين التي تجاوبت الدولة معها كما يقع في مجموع تراب بلادنا، فإننا في فريقنا نستنكر بشدة الأعمال الإجرامية التي اتخذت في هذه المطالب والاحتجاجات غطاء لممارسة إجرامها وضغطها على المواطنين، كما أننا واعون بأن خصوم وحدتنا الترابية يتحينون الفرص للتشويش على المكتسبات التي حققها المغرب، سواء على المستوى الديمقراطي أو على المستوى التنموي وعلى مستوى القضية الوطنية، التي تعززت بمقترح الحكم الذاتي وبدعم المنتظم الدولي كمبادرة جادة ومسؤولة.

إن المغاربة الذين خلدوا منذ أيام الذكرى 35 للمسيرة الخضراء بما تمثله من رمزية في استرجاع أقاليمنا الجنوبية، وما تحيل عليه من تعبئة شعبية وقيادة ملكية متبصرة، وما تعنيه للمواطنين المغاربة الصحراويين من تنمية وازدهار، لواعون أشد الوعي بأن تعبئتهم ويقظتهم كفيلا بإحباط كل المؤامرات، فبلادنا اكتسبت المناعة الكافية ضد مثل هذه المناوشات الحقيرة من طرف عصابات مسخرة، تخدم مرتزقة البوليساريو وأسيادهم في الجزائر، ومناعة بلادنا في مكنسباتها الديمقراطية وفي جهود التنمية الشاملة وفي التعبئة الوطنية المخلصة لشاوبت ومقدسات الأمة.

ويكفي خصومنا المتربصين بنا درسا أن أحد قادة ما يسمى بشرطة البوليساريو جاب المغرب طولا وعرضا، وانهر بالتقدم والانفتاح الديمقراطي الذي حققته، فقرر الدفاع عن الحكم الذاتي الذي رأى فيه المخرج المشرف، وها هو اليوم يقبع في المهول لدى عصابات البوليساريو ومخبرات الجزائر وحتى عائلته طردتها الجزائر من مطارها إلى إسبانيا.

تعاملت معها السلطات الحكومية بإيجابية، وثن ذلك أبناء وطننا من الصحراويين الوطنيين الودويين والغيورين الصادقين باعتبار أن المملكة المغربية، كما يعلم الجميع، هي دولة الحق والقانون والمؤسسات والتعددية الحزبية في إطار الملكية الدستورية.

إن هذه الأحداث المؤلمة، التي تؤكد من جديد للرأي العام الدولي، إذا كان الأمر يحتاج إلى تأكيد، وذلك في خضم اللقاءات الأمية من أجل إيجاد حل لهذا النزاع المتفعل، وذلك يؤكد نزوع حكام الجزائر ودميتهم إلى نفس كل تلك المحاولات التي تهدف إلى استقرار المنطقة، خاصة بعدما تأكد تورط بعض قادة المرتزقة في جماعات إرهابية، تهدد أمن المنطقة برمتها، ونزوع هؤلاء إلى محاولة يائسة لزرع الفتنة كالعادة والقتال بالمنطقة، تلك القلاقل التي تصدى لها أبناءنا في الصحراء المغربية بكل وطنية، وتم التعامل معها في إطار الضوابط القانونية المعمول بها بكل حزم وثبات، مع الحرص كل الحرص على السيادة الوطنية التي تعد مقدسة.

وإننا نعتقد جازمين، السيد الرئيس، السادة الوزراء، إخواني، أخواتي، أن المبادرات التي قامت بها بلادنا، والتي تعد مهمة، تلك المبادرات التي يقودها صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، وفي مقدمتها مشروع الحكم الذاتي، الذي لقي صدى دوليا مهما، وأيضا مضامين الخطاب الملكي السامي الهام في ذكرى المسيرة الخضراء الذي كان دقيقا وصرحيا تجاه المنتظم الدولي من خلال قول جلالته حفظه الله: "لقد ولّى زمن التملص من المسؤولية، ودقت ساعة الحقيقة لتكشف للمجتمع الدولي ما يتعرض له أبناءنا في مخيمات تندوف من قمع وترهيب وإهانة، وذلك في خرق سافر لأبسط مبادئ القانون الدولي الإنساني، وإذ نعب عن رفضنا للاستغلال المقيت لما تتمتع به بلادنا من حريات لمحاولة النيل من وحدتنا الترابية، ونؤكد أننا لن نسمح لأي كان بعرقلة المسيرة الديمقراطية لبلادنا" انتهى النطق الملكي.

وإن المبادرات التي قامت بها بلادنا بقيادة جلالة الملك، والمجهود المتميز للحكومة من خلال الأوراش المفتوحة بأقاليمنا الجنوبية، أصبح يؤرق أعداء وحدتنا الترابية وأذناهم في الداخل والخارج.

ونحن كذلك وبالمناسبة نترحم في الفريق الاستقلالي على شهداء الواجب، ونتمنى الشفاء العاجل لمن أصابهم يد الغدر، ونحني بالمناسبة بكل إجلال وإكبار أمام كل أرواح شهداء وحدتنا الترابية من أبناء قواتنا المسلحة الملكية، والدرك الملكي، والأمن الوطني، والقوات المساعدة، ونؤكد على ضرورة التعامل بالصرامة اللازمة مع كل الذين يستهدفون الوحدة الترابية لوطننا والطمأنينة لكافة المواطنين والمواطنات.

وإننا بالمناسبة كذلك، في الفريق الاستقلالي نؤكد على ضرورة اجتماع لجنتي الخارجية والداخلية في أقرب الآجال لمناقشة تلك الأحداث الأليمة والتطرق إلى خلفيتها السياسية.

وشكرا.

والعاملات، خاصة غير المؤمنين، كما أنها تصاحب المؤمنين من الضحايا من خلال آليات الزيادة في الإيراد.

وقد أحدثت في القانون المالي لسنة 2006 مصلحة الدولة المسيرة بطريقة مستقلة (SEGMA) في وزارة التشغيل باسم قسم حوادث الشغل، مكلفة بالتسيير الإداري لصناديق العمل، والهدف كان هو إعطاء هذه الصناديق إطارا قانونيا، يمكن من إحداث مراقبة مؤسساتية من أجل شفافية أكثر، وقد كان هذا في انتظار إلحاق هذه الصناديق بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وهذا تؤكد عليه المادة 16 من قانون المالية لسنة 2007.

إلا أن الحكومة فاجأتنا من خلال مشروع القانون المالي لسنة 2011 الموضوع في البرلمان بقرار تحويل تدبير هذه الصناديق وأدوارها الاجتماعية إلى مؤسسة ذات طابع مالي تجاري، وهي الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين، متجاهلة بشكل كلي الدور الاجتماعي الذي تلعبه هذه الصناديق لفائدة ضحايا حوادث الشغل والأمراض المهنية، وغاضة الطرف عن مطلبنا المتعلق بفتح ملف منظومة التعويض عن حوادث الشغل والأمراض المهنية بجدية، وذلك بإشراك الفرقاء الاجتماعيين في الموضوع لإعداد نظام جديد للتعويض عن حوادث الشغل والأمراض المهنية، يهدف إلى:

- تبسيط المساطر؛

- توسيع إجبارية التأمين عن الأمراض المهنية؛

- إقرار تأمين اجتماعي وإسناد مهمة التأمين عن الأخطار المهنية إلى مؤسسة عمومية، لا تهدف إلى الربح كما هو معمول به في سائر الدول، واطلاقا من التوصية رقم 74 الصادرة عن منظمة العمل الدولية؛

- وكذلك فتح حوار من أجل إعادة النظر في منظومة التعويض عن حوادث الشغل والأمراض المهنية لتشمل القطاع العام.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الصناديق تمول ذاتيا من طرف مساهمات المشغلين دون اللجوء إلى الميزانية العامة للدولة، وفي هذا الإطار تتساءل عن الأموال التي فوتت إلى الميزانية العامة، وهي تتجاوز 2 ملايين ديال درهم، وبالتالي نطالب بالإرجاع ديالها مع الفوائد ديالها.

إذن في إطار هاذ الموضوع حول صناديق العمل، نسألكم، السيد الوزير، عن ما هي نوايا الحكومة من خلال هذا الإجراء، حيث أن تفويت هذا القطاع الاجتماعي قصد استثماره في قطاع مالي تجاري لن يخدم مصالح الطبقة العاملة في شيء، وأن هذا القرار يهدد ما يناهز 260 مستخدما وأسرهم من خلال عملية التفويت هاته، التي يشوبها غموض كبير.

وتجدر الإشارة إلى أن هؤلاء المستخدمين، السيد الوزير، هم مستخدمين من خلال إطار...

شكرا السيد الرئيس.

إن الفريق الاشتراكي يهتف عاليا اليوم أن مرحلة التساهل مع الخونة والمرزقة ينبغي أن تنتهي، فلا مبرر للتساهل مع المخربين والمجرمين والقتلة، وإن أعتد الديمقراطيات لا يمكنها أن تتساهل مع المجرمين والإرهابيين والمتلاعبين بمقدساتها الوطنية.

وفي الأخير، فنحن في الفريق الاشتراكي، نحبي كل القوات العمومية بكل أصنافها، ونشد بيدها، وتنضامن معها من أجل تأدية واجبها.

لقد سبق لفرقتنا أن تقدم بطلب عقد لجنتي الداخلية والخارجية، والآن نجدد هذا الطلب من أجل انعقاد هاتين اللجنتين في أقرب وقت من أجل مناقشة ما يقع.

وشكرا على الإنبات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم جميعا.

وننتقل الآن للشروع في معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، وعددها 22 سؤالا، سؤال واحد منها آني موجه لقطاع التشغيل والتكوين المهني، و21 سؤالا عاديا موجهة لقطاعات التشغيل، والوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان، والإسكان، الطاقة والمعادن، الصحة، التربية الوطنية، الصناعة والتجارة، التنمية الاجتماعية والشؤون الاقتصادية والعامه.

وأجدد التأكيد على ضرورة التزام السادة المستشارين والوزراء بالوقت المحدد قانونا في النظام الداخلي لضمان استفادة الجميع من البث التلفزيوني، وشكرا لكم سلفا.

ونستهل جدول أعمالنا بسؤالين، تجمعهما وحدة الموضوع، موجهان للسيد وزير التشغيل والتكوين المهني، الأول حول صناديق العمل، للمستشارين المحترمين السادة الميلودى مخارق، خديجة غامري، أحمد خليلي، عبد السلام منصور.

الكلمة لأحد السادة المستشارين لبسط السؤال.

نفضلي الأخت خديجة.

المستشارة السيدة خديجة غامري:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

الكل يعلم الدور الهام الذي تقوم به صناديق العمل، وهي تعتبر وحدة قانونية، تتمتع بالشخصية المدنية والاستقلال المالي، وهي ذات طابع اجتماعي محض، أحدثت في إطار تشريع حوادث الشغل والأمراض المهنية، وهي تشكل نواة رئيسية للنظام المغربي لتعويض ضحايا حوادث الشغل والأمراض المهنية، وتعتبر منبر آمن لصالح ماجوري القطاع الخاص، حيث أنها تشكل ضمان تعويض لضحايا الأخطار المهنية لفئة عريضة من العمال

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

إذن السؤال الثاني الموجه إلى السيد الوزير حول وضعية صناديق العمل، وهو للمستشارين المحترمين السادة: خديجة الزوي، كافي الشراط، عبد العزيز العزالي، عبد السلام البار، النعم ميارة.

الكلمة لأحد السادة المستشارين لبسط السؤال.

المستشار السيد عبد السلام البار:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

أخواتي المستشارات،

إخواني المستشارين،

السيد الوزير المحترم،

كما سبقني الأخت في الإتحاد المغربي للشغل، وأكد مرة أخرى، ولا أحتاج إلى تأكيد ما دتم أتم المشرف الرسمي والمسؤول المباشر عن صناديق العمل، والتي هي دائما تقوم بواجبها أحسن قيام، وتحت إشرافكم فتم بعدة تنظيمات وإجراءات أكتوارية وعدة إجراءات إدارية لتسهيل الدور الذي تقوم به في إطار التعويض عن حوادث الشغل والأمراض المهنية.

نعم، السيد الوزير، فتم مشكورين بوضع لبنات أساسية لتكون هذه المؤسسة أو لتقوم هذه المؤسسة بالدور الكامل بجميع مواصفات مؤسسة مسؤولة، تستطيع أن تستجيب للملايين من ضحايا حوادث الشغل والأمراض المهنية، فالشيء الذي باركناه آنذاك، وقمنا بالتصويت عليه بالإجماع لتمريره إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

غير أننا نفاجا اليوم في إطار المشروع القانون المالي ل 2011 بأنكم ستقفون بشغيلة هذا القطاع إلى الشارع، وتبسر خطير جدا، دون الرجوع إلى الفرقاء الاجتماعيين الذين عادة ما تشاركونهم هموم شغيلة هذا القطاع، فما السر وراء ذلك؟

وكم كنا منعطين أن نرى أنكم ستذهبون في الاختيار، الذي صادق عليه مجلس المستشارين ومجلس النواب، في إقحام هذه الصناديق إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، نراكم اليوم، السيد الوزير، وقد أثر قراركم في أكثر من 200 أسرة وما يليها من عائلة، التي أصبحت ترى التشرذم أمامها، بحيث أنها ستخرج إلى الشارع، وأصبح الآن حديث العادي والبادي في المغرب وجميع الصحف، لا حديث لها إلا عن تشريد 260 أسرة كانت تعمل بنظام وبنضباط وبمردودية فعالة وفاعلة في الجانب الاقتصادي والاجتماعي.

نراكم اليوم تذهبون وتبسر خطير جدا، أنكم ستفوتونها لصندوق لا يرحم، صندوق مالي لا حس له اجتماعي أصلا، وهو الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين.

لذا، نسائلكم، السيد الوزير، ما رأيكم ولماذا تراجعتم عن تمرير هذه الصناديق إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؟
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤالين معا في ظرف ست دقائق السيد الوزير.

السيد جمال أغماني، وزير التشغيل والتكوين المهني:

شكرا للإخوة في الإتحاد المغربي للشغل والفرق الاستقلالي على طرحه لهذا السؤال، في الواقع كما قال السيد المستشار المحترم، جاء فيه قذف للشارع، هذه دولة القانون، ولم يقل وزير التشغيل، بل هو مشروع القانون المالي الذي تقدمت به الحكومة أمامكم.

إضافة لهذا، للتوضيح للسيدة والسادة المستشارين، هاذ صناديق العمل تأسست سنة 1927، 1942، 1943، الهدف كما قالت السيدة المستشارة الحفاظ على القدرة الشرائية للإرادات التي تمنحها مؤسسات التأمين، وكذلك تتدخل في الزيادة في الإيراد ديال ضحايا حوادث الشغل.

هذه الصناديق عرفت عدة صعوبات ومشاكل في السابق، لا مجال للرجوع إليها، تقارير المجلس الأعلى للحسابات وتدقيقاته واضحة، تقارير المفتشية العامة واضحة، ما قمنا به منذ تحملنا المسؤولية، وكنا سعداء أن العديد من السادة المستشارين والسيدة المستشارة المحترمة شاركت في العديد من الأنشطة التي قمنا بها، أول عمل قمنا به منذ تحملنا المسؤولية شخصيا، هو لأول مرة أعتقد في تاريخ المغرب أن تقرير المجلس الأعلى للحسابات والتوصيات ديالو، جمعنا جميع الموظفين في هذه الإدارة وعرضناها عليهم، بحضور الصحافة، بحضور الجميع، لوضع مخطط لإصلاح هذه الصناديق لتجاوز الاختلالات التي كانت، وهي اختلالات كانت عميقة، كانت تتدخل فيها وزارة التشغيل، وليس لها الحق في طريقة التوظيفات، في طريقة استعمال مواردها إلى غير ذلك... منذ تحملي المسؤولية لم أستعمل أي موارد مالية لهذه الصناديق في تنفيذ الإجراءات التي أوصى بها المجلس الأعلى للحسابات والمفتشية العامة.

وضعنا مخطط عمل كما قلتم، وكنت سعيدا أن العديد من الأحداث التي عرفتها إصلاحات هذه الصناديق تم تعبئة الموظفين المستخدمين بها لنهج هذا الإصلاح، وقطعنا مع تجربة الماضي.

اليوم، يمكن لي قول الشفافية المطلقة في التعامل مع ضحايا حوادث الشغل والأمراض المهنية، كل هذه الأشياء تقريبا، التوصيات ديال المجلس الأعلى للحسابات 90% تم تنفيذها في هذه المدة، ليس وزير التشغيل بل بفضل كذلك تعبئة نخبة من الموظفين والموظفات والمستخدمين بهذه الإدارة، اللي بقي لنا هو وضع نظام معلوماتي لتدبير الملفات، وتقريبا النظام

إلى كانت عندكم شي حاجة احتفظوا بها في التعقيب، إن كان هنالك تعقيب الكلمة لمجموعة الاتحاد المغربي للشغل، تفضلي الأستاذة خديجة.

المستشارة السيدة خديجة غامري:

شكرا السيد الرئيس.

كنشكر السيد الوزير على هذه الأجوبة، والتي في الحقيقة غير شافية، وما اعطانا فيها حتى شي حاجة اللي ممكن نظمئن سواء العمال اللي كيستافدوا من الخدمات ديال هذه الصناديق أو المستخدمين.

كيشير السيد الوزير، كيقول أن هاذ الخلق ديال (SEGMA) كانت مؤقته، وبالتالي مطروح علينا احنا كبرلمانيين أننا نحسمو، أعتقد أننا حسمنا في 2007 من خلال قانون المالية، والمادة 16 واضحة، السيد الوزير، والتي كنشير إلى أن غادي تحذف (SEGMA) بمجرد تحويل هاذ الصناديق إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وليس مؤسسة أخرى، هاذ المسألة كنعتمد واضحة.

بالنسبة للمستخدمين اللي بالفعل كين هنالك يعني حالة استنفار، هناك يعني قلق عميق للمستخدمين، والتي كيقوموا بحركات نضالية منذ ثلاثة أسابيع، ولكن أتساءل، السيد الوزير، لماذا لم تستقبلوا الممثلين دياهم لتعرفوا أشنو كين وعلى الأقل لطمأنتهم وطمأنة مستقبلهم، هاذ المستخدمين اللي، السيد الوزير، كنشيرو في عدة مناسبات إلى أنهم كيعملوا بعقدة، هاذي مسألة ماشي صحيحة، والقانون الأساسي واضح، يعني أنهم موظفين مستخدمين، ويسري عليهم ما يسري في الوظيفة العمومية، وبالتالي ليسوا مستخدمين بعقدة، وهاذ المسألة مزيان السيد الوزير أنكم يعني تحيدوها، يعني متبقاش تشار.

بالنسبة للمجلس الأعلى، بالفعل أوصى إلى تحويل هاذ الصناديق، عفوا قلتو هاذ المجلس الأعلى أعطى مجموعة ديال التقارير، بالفعل اطلعنا على هاذ التقارير، والتي أوصى بوضع إطار قانوني وماشلي التحويل، هاذ الإطار القانوني باش يوضع حد لهاذ اللبس اللي كين في التسيير ما بين هاذ الإطار اللي كينة في هاذ الاتجاه.

اللي كطلبوا منكم، السيد الوزير، هو أن تحاولوا تعقدوا لقاء مع المستخدمين باش يعرفوا المسار دياهم، ثم كطلبوا منكم، السيد الوزير، فلتيو بأن هاذ المسألة ماشي اتما اللي قمتو بها، بل الحكومة من خلال القانون...

أعتذر، السيد الرئيس، بغيت غير نوضح هاذ المسألة، أن السيد الوزير هو عضو في الحكومة، وقبل ميتطرح يعني ضمن الميزانية أو مشروع ميزانية ديال 2011 كان بالأجدر بكم، السيد الوزير، باش توقعوه، لأنكم اتما الوصيين على هاذ القطاع، وكتعرفوا القانون أشنو كيقول في هاذ المسار، وكتعرفوا أن الحقوق والمكتسبات، سواء ديال المستخدمين ولا ديال العمال، اتما اللي عمليا وصيين عليها ومتخليو أي حاجة توضع، وكبغني

المعلوماتي حسب ما أعلم أنه تقريبا متقدم واحد 40 أو 50% ديال الإنجاز تم الإنجاز ديالو.

بخصوص المتعضيات الواردة ديال الإحالة على الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، كل المحاولات لمدة 3 سنوات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي تحفظ ورفض أخذ تلك الصناديق بالموارد البشرية اللي فيه باش نكون واضح، والجميع كيعرفها، والأطر والموظفين والمستخدمين اللي في هذه الإدارة كيعرفوا هذا الاشكال اللي كنا أمامو، تحويلها إلى مؤسسة عمومية كان من الصعب.

الاقتراح اللي جاء اليوم من طرف الحكومة بالأساس لأنه كت صادقت في مجلسكم الموقر على قانون المالية، والتي حثوا به أو من التوصيات ديال المجلس الأعلى للحسابات لضمان الشفافية كما قالت السيدة المستشارة المحترمة، وتدير محكم ورقابة مالية لهذه الصناديق، تم إحداث مصلحة مستقلة (SEGMA)، ولما تحملت المسؤولية لقيت بأن الموظفين كيتخلصوا معطلين لأن نظام (SEGMA) نظام آخر، ومكايش شي موظف في البلاد كيتخلص بـ (SEGMA)، حل مؤقت اللي كان.

بطبيعة الحال المهمة اللي كت صادقتو كشرعين عليها ديال منحه للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي واجهتنا عدة صعوبات مع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لأخذ هذا الملف.

جاءنا مقترح لأنه الإخوان في وزارة المالية كيعتبروا المصلحة المستقلة أو (SEGMA) هي مصلحة مؤقتة ليست دائمة، وطرحوا علينا، وليس وزير التشغيل بهذا المفهوم باش نتذاكرو فيها مزيان لأن المشروع المقترح عليكم كحكومة أمامكم كنباب وكيتناقش الآن في الغرفة الأولى باش نكونوا واضحين في هذا الموضوع، وسيأتي أمامكم والنظر لكم، نهار تقررنا كشرعين أي نظام ارتأيتم، الحكومة بطبيعة الحال سننفذه.

اليوم الوضعية ديال... ما يقترح كصحابة في الواقع ليس القذف في الشارع، ماكايش في هاذ البلاد، ما ابقاش فيها هاذ... أنا كعرف بأنه اليوم كين واحد التوتر ديال المستخدمين إلى غير ذلك... كبير قلق على مصيرهم ومعقول ومشروع.

ما هو مقترح كإجراءات مصاحبة لم تكتمل لأن المشرع، هما أتم لم تقررنا بعد الصيغة لتدبير هذه الصناديق، لم تقررنا بعد لم يصادق البرلمان بعد لازالت المناقشة في الغرفة الأولى وسيأتي أمامكم لإبداء الرأي في الموضوع.

مطروح إجراءات مصاحبة، وهذه مناسبة أتوجه من خلالها حتى للمستخدمين ديال هاذ الصندوق...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

أيضا نتوجه للسادة المستشارين باش يهتموا بهذا الموضوع، وميخيلوش يقرر لأنه كيهم فنة عريضة من العمال. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

المرجو من السادة المستشارين الالتزام بالوقت، لأن أي واحد أخذ دقيقة أو ثانية من أكثر من وقتو إلا وكياخذها من الزميل ديالو اللي غيحي السؤال ديالو من بعد، ولهذا لا يمكن أن نحرم أحدا من بسط الأسئلة، أرجوكم.

الكلمة للفريق الاستقلالي في إطار التعقيب، تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد عبد السلام الليبار:

شكرا السيد الرئيس.

بدوري أود أن أؤوه وأشكر السيد الوزير على الصراحة التي تعودناها دائما في تدخلاته لأقول أنكم لاحظتم أن هناك اختلالات بناء على تقارير المجلس الأعلى للحسابات، فأقول وتنويرا للرأي العام وللشغيلة وإخواننا المستشارين أن المجلس الأعلى للحسابات استهدف بالخصوص التسيير الموقت لـ (SEGMA)، التي أو شابتها عدة خروقات، الآن نسمع في تصريحاتكم وباسم شغيلة هذا القطاع أن الناس مؤقتين، فهذا الناس من 78 وهما موظفين، تيخضعوا للنظام اللي كاين في القانون الأساسي ديال الوظيفة العمومية، اقترحتمو عليهم المغادرة الطوعية، فأنا كقول كتمنى باش تبتى مغادرة طوعية ومتكونش إلزامية.

ثانيا، هاذ الناس كاين فيهم اللي عندو يله عاد بدا هاذي عامين، وكاين اللي عندو من عامين حتى 8 سنين، أكثر من هذا كوهو بالمجهودات اللي درتوها، هو أنكم عاد رسمتمو تقريبا 22 مستخدم أو موظف، فكيفاش غادي ترميوهم للشارع؟

هذا كنعتهروه أنه ضرب بالمصدقية ديال المجلس ديالنا، واللي أكد مرة أخرى أنه حتى إلى كان شي تفويت نفوتوها للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وأنا شخصيا عنكون ضد التفويت سواء لهاذ الطرف أو لا، بل غادي نكون مع جعلها مؤسسة عمومية، سبما وهي عندها جميع المقومات باش تكون إدارة عمومية اللي كتمارس الحق ديالها في التعويض عن حوادث الشغل والأمراض المهنية.

أنا عندي هنايا عدة شكايات من جمعيات، جمعية ديال فحم جرادة، ديال ميدلت، ديال جبل عوام، كلهم يستنكرون التفويت ديالهم لأي هيئة من غير الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، لأنهم جربوا هذه الهيئات كلها، لا تراعي الجانب الاجتماعي.

السيد الرئيس، أستسمحك لأن هذا مصير ديال تقريبا واحد 2500 عضو، وشكرا جزيلًا.

السيد رئيس الجلسة:

جميع الأسئلة هي تهم مصير أمة، السيد المستشار أرجوكم، الكلمة للسيد في مدة 4 دقائق، عندكم 4 دقائق على تعقيبي السيدين المستشارين.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

أولا، السيد المستشار المحترم، تعقيبا لم يوظف أي واحد منذ سنتين، أنا منذ تحمل المسؤولية لم أوظف أي أحد، آخر التوظيفات كانت سنة 2000، ما كانش شي توظيف ولا أحد لأن منذ دخول (SEGMA) و (SEGMA) ما خضعاتش للمجلس الأعلى للحسابات، الافتتاح كان قبل ما تجي (SEGMA)، أما (SEGMA) جات كحل لتدبير واحد الوضعية اللي وقف عليها المجلس الأعلى للحسابات، ونحن مستعدون لعقد اجتماع خاص للجنة اللي نعرض عليكم أشنو كيقول المجلس الأعلى للحسابات باش الأمور تكون من الناحية المهنية..

جانب واحد للتوضيح للسيدة المستشارة، لا علاقة لهذه الصناديق بقانون التعويض عن حوادث الشغل، فهذا مشروع قانون لعلمكم كنا تذاكرنا فيه في الحوار الاجتماعي، صادق عليه المجلس الوزاري مؤخرًا، وسيعرض على مجلسكم الموقر لإبداء الرأي فيه.

اليوم، السيدة المستشارة، السادة المستشارين، ليس هناك تهديد لأي مصير، أولا هذه الصناديق للأسف خضعت للعديد من العمليات ديال المغادرات الطوعية لأن الإشكال اللي كان، وهذا هو الإشكال الحقيقي باش تتذاكرو عليه، كان ثلاث مغادرات طوعية كان العدد ديال المستخدمين به 356، واحد 3 عمليات مغادرة طوعية سنة 2007، 2009 و 2010، استفاد منها 96 مستخدم، العدد الإجمالي الحالي هو 260 مستخدم، منهم 113 ملحقين بالمصالح الخارجية والمركزية لوزارة التشغيل، و 147 اللي كي عملوا في صناديق العمل.

الإطار المؤسسي لحد الآن، نحن نسميها إدارة صناديق العمل، لكن هذه الإدارة أعطيني بند قانوني يوطرها، راه ما كاينش للأسف، حتى أنا كوزير راه ما عنديش الإطار القانوني ديال هاذ الإدارة.

ما هو مقترح اليوم؟ كاين إجراءات لمواكبة ديال المقترح القانون إذا صادق عليه مجلسكم لأن معروض عليكم اتما اللي غادي تقرررو ماشي أنا أو الحكومة، المشرع الذي يقرر، أتم ستقررون، إذا قررتو، كاينة إجراءات علينا كحكومة ناخذوها للمصحابة، منها المغادرة الطوعية بتحفيزات، لازلنا تتذاكر فيها، مازال ما عنديناش واحد نسميه عرض متكامل لأن المشرع لم يقرر بعد، فالمشروع عندكم.

أنا اللي كبغي أطمئن عليه، ومتفق معك السيدة المستشارة هو ديال الخدمات ما كانتش مضمونة قبل 2007، قبل 2007 راه ما كانتش مضمونة لهاذوك صحابا حوادث الشغل والأمراض المهنية، اللي ما كان حتى حد كيوجدهم في واحد الوقت، لأنه دابا كنعطو، هاذي راه الزيادة في الإيراد

معتاد، ولكن بالنسبة للشركات الأجنبية نجد على أنها أصبحت وكأنها تفر من بلدانها الأصلية إلى المغرب من أجل أن تتجاوز تطبيق قوانين الشغل. ولذلك، السيد الوزير المحترم، نسألكم عن الإجراءات التي تقومون بها، مع تنويعها بالمجهودات التي تبذلونها، والتي تبذلها مصالحكم الخارجية في هذا الاتجاه، إلا أننا لا بد أن نسجل هذه الملاحظات في إطار التعاون بين المؤسسات التشريعية والتنفيذية لأن عندنا مجموعة من الشركات، السيد الوزير، لا تحترم قوانين الشغل، لا تحترم وقت العمل، لا تحترم العطل، لا تحترم الحق النقابي، وأسألكم، السيد الوزير، عن الإجراءات التي تتنون اتخاذها لفرض سيادة القانون على هذه الشركات. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

شكرا السيد المستشار.

أولا يجب الإشارة أنه كل ما يتعلق بمراكز النداء أو الخدمات عن بعد هو قطاع ناشئ بالمغرب، وقطاع اليوم يوفر تقريبا واحد 30 ألف منصب شغل جديدة، والمخطط الحكومي خصوصا مخطط إقلاع نراهن الوصول إلى 100 ألف فرصة عمل ببلادنا في أفق 2015، تواجها فيه صعوبات كذلك على مستوى تكوين الموارد البشرية إلى غير ذلك، هذه جوانب أخرى فيما يخص التكوين المهني، التي كحاولو نتغلبو عليها في أفق ديال توفير هاذ.. جوابا على سؤالكم بالضبط، ونعرف أنا شخصيا كنت قد ترأست واحد الاجتماع مع الجمعية المهنية، وقعنا فيه على عقد اجتماعي، اليوم هاذ القطاع لا يؤدي الحد الأدنى للأجر، تقريبا كيبدي الواحد بواحد 3000 حتى 3500 ما فوق درهم شهريا، 4000 إلى غير ذلك... بل أكثر أن حتى التنافسية أصبحت تطرح بعض الإشكالات باش نكونو موضوعيين في هاذ الجانب.

وفي هاذ الجانب، هذا مراكز النداء هو نوع جديد دخل إلى المغرب أو فرص عمل جديدة، الإشكال اللي مطروح هو أنها تشتغل مع دول أجنبية بمواعيد وتوقيتات عمل أخرى، يمكن احنا عندنا يوم الأحد عطلة، يمكن واحد البولة يشتغل معها هاذك مركز النداء ما عندوش عطلة، عندنا احنا عيد وطني أو عيد ديني هو ما عندوش، خص هاذك مركز النداء يبقى مستمر، وإلا هاذك السيد اللي عاطيه (le marché) أو هذا العمل أو هذه الصفقة ما غاديش يشتغل معه، هذا جانب.

بالنسبة للقطاع اللي يمكن لي نسميه بالنسبة للحقوق الاجتماعية، يمكن لي نقول أن كل الناس مصرح بهم، كل الناس تتوفر فيهم حتى التأمينات إلى غير ذلك، كين بعض مراكز النداء اللي كتقوم بما يسمى

ماشى حوادث الشغل كلها، راه الزيادة في الإيراد كين ثلاث صناديق، واحد إذا كانت بعض الأحداث المؤهلة بحال الأحداث المؤهلة اللي كانت عرفتها الأحداث الإرهائية ديال الدار البيضاء، تم تعويض الضحايا منها، هذا صندوق خاص، الزيادة في الإيراد في الوقت اللي كيكون واحد المشغل غير مؤمن.

إذن الإشكالية راه ماشى هي، لأن احنا في النظام الحالي عندنا شركات التأمين هي اللي كتقوم بالتعويض على حوادث الشغل، إذن يجب الفرق شي شوية في الأشياء، لا فرق كبير هذه زيادة في الإيراد.

اللي كأكد عليه هي حقوق المستخدمين اللي بهاد الإدارة هاذي، ستحفظ المغادرة الطوعية، والاقترحات اللي احنا باقين كنشغلو عليها لأن كتقول بأن خصنا واحد العرض تقدموه، احنا ما كينش قانون، مازال ما صادق مجلسكم الموقر، بالنسبة لتحويل الضمان الاجتماعي راه قلت لكم الصعوبات، فالضمان الاجتماعي قال لك أسيدي باغي...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، لكم أسئلة موائية قد تكملون فيها جوابكم السيد الوزير.

السؤال الثالث الموجه إلى السيد وزير التشغيل دائما حول عدم احترام بعض الشركات الأجنبية لقانون الشغل، للمستشارين المحترمين السادة: عبد الله عطاش، عبد الإلاه الحلوطي، محمد رماش. تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الإلاه الحلوطي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بداية، اسمحوا لي أن أعبر عن تضامننا في الإتحاد الوطني للشغل للمغرب مع كل التدخلات اللي جات على لسان الفرق البرلمانية فيما يتعلق بالأحداث شهدتها مدينة العيون، ونأسف أن نظامنا الداخلي لا يسمح للمجموعات بالتعبير عن موافقتها، خصوصا في بعض القضايا الوطنية الحساسة التي لا ينبغي أن نفرق فيها بين فريق ومجموعة، وتنمى أن نتدارك هذه الأمور في إصلاح النظام الداخلي.

السيد الوزير، أنتقل إلى السؤال الموضوع أمامكم، وهو عدم احترام بعض الشركات الأجنبية لقانون الشغل.

لا يخفى علينا السيد الوزير المجهودات التي تبذلها الحكومة من أجل جلب الاستثمارات الأجنبية، بما لذلك من تأثيرات إيجابية على الاقتصاد الوطني وعلى امتصاص البطالة، ونحن نعتبر بأن إشكالية عدم احترام قانون الشغل في الشركات وفي المؤسسات الداخلية أصبح أمر عندنا يكاد يكون

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

التعقيب بسيط، السيد المستشار المحترم، نعرف اليوم، وهذا هو التوجه الذي امشينا عليه داخل وزارة التشغيل منذ مدة، عندنا قانون الشغل، ولكن نشجع اليوم إبرام اتفاقيات جماعية للشغل، إبرام اتفاقيات جماعية للشغل التي تمنحنا لا بالنسبة للمشغل ولا بالنسبة للأجير واحد الوضعية سليمة في علاقاته المهنية لتدبير العلاقات المهنية دياو.

ما نعرفه من خلال الزيارات التي قمنا بها، وهذا هو الذي قلت، أنه بالنسبة لجوج قطاعات، واحد مهميكل الحقوق ملي تنقلب على مستوى الضمان الاجتماعي، على مستوى التغطية الصحية، على مستوى التأمين، إلى غير ذلك، كلها كتقوم بها هاذ الشركات الأجنبية، ملي كتلقاو (des call center) أو مراكز نداء أخرى التي كتقوم بهاذ العملية دياو المناولة، هنا عندنا إشكالات بحال الإشكالات الأخرى.

بالنسبة لقانون النقابات، ذكرت، السيد المستشار، لأن بمقتضاه سيصبح تجريم عملية المس بالحق النقابي، سيصبح جرم، وغادي تجي المناسبة باش نناقشه، وكتعتقدو أنه سيعطي الإطار القانوني لتعزيز دولة الحق والقانون ببلادنا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وبناء على طلب رئيس الفريق الحركي، تم تأجيل السؤال الذي كان موجها إلى نفس السيد الوزير، أي وزير التشغيل، ورجعته إلى الجلسة المقبلة.

وننتقل إلى السؤال الخامس، وهو موجه دائما إلى السيد وزير التشغيل، موضوعه خطة العمل الوطنية فيما يخص منع تشغيل الأطفال، للمستشارين المحترمين السادة: العلمي التازي، محمد الباكوري، مصطفى الشهباني، محمد أقييب، محمد القلوبي.

الكلمة لأحد السادة المستشارين، تفضلوا السبي العلمي.

المستشار السيد العلمي التازي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

السيد الوزير المحترم،

لقد وضعت الحكومة خطة عمل وطنية في نطاق برنامج 2006-2015 تخص منع تشغيل الأطفال، وتمم بالأساس وزارتم الموقرة أي وزارة التشغيل والتكوين المهني ووزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن، وحيث أنه لم تعد تفصلنا سوى 4 سنوات عن سنة 2015.

فريق التجمع الدستوري الموحد يريد معرفة النتائج الأولية لهذه الخطة ومنهجية العمل بين الوزارتين.

المناولة، ما كتعيش بزاف، وما عاشتتش، لأن غادي يبقاو فقط مراكز النداء المهيكلة، هذه المهمة فيها واحد الجانب صعب، يجب تقديرها.

الجواب اللي قلت دياو الحريات النقابية إلى غير ذلك، هذا الإشكال بالنسبة إلينا وبالنسبة للحكومة، وكنا ناقشنا معكم في جولات الحوار الاجتماعي، سيتم حلها في إطار مشروع قانون النقابات المهنية، باش يصبح معروف ما هو الحق النقابي، لأن حتى التداخل ديلنا اليوم في فرض احترام القانون كمنشيو انطلاقا من المقتضيات التشريعية التي وضعها المشرع بين أيدينا.

ما غاديش أذكر عدد زيارات التفتيش إلى غير ذلك التي قمنا بها، ولكن إذا كانوا بعض الحالات احنا مستعدين نندارسها معكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب إن كان هنالك تعقيب، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الإلاه الحلوي:

شكرا السيد الوزير.

على كل حال جوابكم السيد الوزير نأخذه بعين الاعتبار، ولكن مع ذلك لا بد أن ننهمك إلى أن عندما نتحدث عن تطبيق القانون، القضية تتجاوز قضية قانون النقابات، نحن أمام شركات أجنبية المفروض أنها أول من يلتزم بالقوانين الاجتماعية، وعندما يؤسس مكتب نقابي يطرد، احنا عندنا أمثلة، السيد الوزير، من (BCDES)، عندنا (Eurocall)، عندنا مجموعة دياو الأمثلة سواء في مراكز النداء أو في مجالات أخرى، بمجرد ما يؤسس مكتب نقابي فإنه يتعرض أصحابه إلى الطرد، ويحرم العمل النقابي داخل هذه الشركات.

ولذلك، السيد الوزير، عندنا أمثلة لساعات العمل، هاذ الناس السيد الوزير كيخدموا 12 ساعة، كيوصلوا حتى 12 ساعة في اليوم، وبدون تعويض في مجالات وفي أحيان كثيرة عن هذه الساعات.

حقوق بسيطة، السيد الوزير، مثل قاعة الصلاة التي كانت في إحدى هذه الشركات، لم تقبل أن تكون هناك قاعة صلاة داخل المؤسسة، وبعد تدخل السلطات المعنية في هذا الأمر تم فتح هذا المجال لمدة قصيرة، ثم بعد ذلك منعت.

ولذلك، السيد الوزير، نحن نظرح هذه الإشكالات على أساس أن هذه مؤسسات أجنبية، مرحبا بها، ولكن على كل حال لا بد من مراعاة المقتضيات القانونية لبلادنا. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير في إطار التعقيب في دقيقتين، تفضل السيد الوزير.

جانب آخر وهو المهم، لأنه هذه التدخلات، لن أعطي الإحصائيات شحال تم انتشار من طفل إلى غير ذلك... لكن غادي نؤكد على واحد الجانب، هو المتعلق بمحاربة ظاهرة تشغيل الأطفال في جذورها، يجب التأكيد، وخلافا لما يروج، أننا أنجزنا واحد الدراسة في وزارة التشغيل سنة 1999، سنة 2000، أعطت رقم 600 ألف طفل في الشغل في المغرب، للأسف الشديد منذ ذلك التاريخ وهذا الرقم هو اللي يتم تداوله في المغرب، مجال إلى المغرب من ذاك التاريخ ديار 1999 لم تتغير حتى شي حاجة، المندوبية السامية أعطت رقم مؤخرا ديار 300 ألف، أن المغرب ربح 50%.

لكن الوتيرة اليوم المتسارعة، خصوصا مع البرنامج الاستعجالي ديار التعليم والاستهداف اللي بدأت كتنقوم به خاصة في المناطق النائية، نعطي بعض الأرقام اللي غادي تؤثر بشكل إيجابي، أن 88 ألف كان بداية هذاك الدعم المدرسي للمستفيدين، انتقل من 88 ألف طفل سنة 2008-2009 إلى 300 ألف مستفيد لمحاربة الهذر المدرسي، وجانب كذلك 3,7 مليون ديار الحقائق للتلاميذ والتلميذات المعوزات، إلى جانب توفير الزي المدرسي، أنا أظن أن مكان الأطفال هو المدرسة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة لأحد السادة المستشارين إن كانت هناك ضرورة للتعقيب، تفضل السيد العلمي.

المستشار السيد العلمي التازي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

بغيت نشكر أولا السيد الوزير المحترم على هذه المعطيات اللي أعطى للمجلس الموقر، ولكن أنا تقول بأنه تخيص المزيد من الاهتمام بهذا المشكل، وعلاش قلت بأنه الوزارة يمكن لها تزداد ثالثة، ألا وهي وزارة التربية الوطنية.

لابد ينزل، قد ما قبطنا الشباب ودخلناه باش نكونوه، خصوصا وهو كين إمكانيات دابا الآن، والوزارة ديار التربية الوطنية غادي تخلق وكالة نتاع محاربة الأمية، اللهم هاذ الشباب يمكن لهم يمشيو بعدا يتكونوا ويقروا إلى آخره، بدلا ما يمشيو يخدموا بلا ما يكون عندهم تكوين.

ولهذا حقيقة الإحصاءات اللي كايينة، أعتقد بأنه كين ما بين 200 و300 ألف شاب، ولكن إذا لقيتو تديروا واحد الجهودات ما بينكم وما بين الوزارة نتاع الأسرة وما بين وزارة التربية الوطنية، غادي لابد يمكن لكم تحاربوا وتوجدوا هذه الأجيال اللي غادي تفي، يمكن لها على كل حال تمشي للتكوين بدلا ما تديرو مجال زمان، وزمان كتعرفوا بأنه الصناع، كين المعلم وكين المتعلم، كين دوك الدراري الصغار اللي ما جابش الله في القرية،

أعتقد هناك كذلك وزارة أخرى اللي يمكن لها تضاف، ألا وهي وزارة التربية الوطنية، وهل هناك إجراءات مصاحبة لإنجاح هاذ الخطة، بما فيها التدابير التطبيقية للنصوص القانونية التي تمنع تشغيل الأطفال وفقا للالتزامات الدولية المتفق عليها، خصوصا وأن المغرب كيحترم دائما الاتفاقيات الدولية اللي كيوافق عليها وكيمضي عليها.

ولهذا تتطلب من السيد الوزير مشكور باش يعطي جميع الإيضاحات للمجلس الموقر وللعموم حول هاذ المشكل اللي هو مشكل حقيقة مهم جدا. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

شكرا السيد المستشار المحترم من فريق التجمع الدستوري الموحد على طرحه لهذا السؤال.

في الواقع كان لي شرف المشاركة في إعداد خطة العمل الوطنية للطفولة "مغرب جدير بأطفاله 2006-2015"، ولا أخفيكم وهادي كيعرفوها أطر وزارة التشغيل منذ تحملي المسؤولية اتخذت واحد المجموعة من القرارات وأصبح هاذ الموضوع عندو واحد الأهمية نسبية في برامج وزارة التشغيل، مجموعة من القرارات غادي نسترسالها: لأول مرة في ميزانية وزارة التشغيل بمقتضى القانون المالي 2009 أصبحت تتضمن بندا ماليا خاصا بمحاربة ظاهرة تشغيل الأطفال، كانت دائما ميزانية الدولة لا تخصص شيئا، كما نعتمد فقط على الدعم الدولي ديار مكتب العمل الدولي إلى غير ذلك، اليوم عندنا واحد البند اللي مولنا به الدعم ديار واحد 7 جمعيات سنة 2009، ومقترحين في مشروع قانون المالية عاود ثاني نفس الدعم المادي ديار تقريبا واحد 2 مليون ديار الدرهم سنويا، ميزان، غير كافية.

ثاني قرار اتخذناه هو تعيين 43 مفتش شغل، مهمتهم فقط بالمندوبيات هي تتبع محاربة ظاهرة تشغيل الأطفال، الإشكالية الجانب القانوني آخر مجلس وزاري صادق على تجميع المرسوم اللي كان تمت فيه استشارة المراكز النقابية والمشغلين، أصبحت اللائحة ديار ممنوع تشغيل الأطفال فيها أقل من 18 سنة، من 10 إلى 21 نوع من الأشغال الشاقة أو الأشغال الغير مقبول تشغيل فيها الأطفال ببلادنا بناء على الاتفاقيات الدولية اللي المغرب صادق عليها.

بقي لنا في الورش التشريعي كل ما يتعلق بقانون خدم المنازل، وبقي لنا واحد القانون آخر اللي تؤكد مدونة الشغل، واللي يتعلق بجانب المهن ذات الطابع التقليدي، قانون خدم المنازل تقدمنا بمشروع الآن في أطوار المناقشة داخل الحكومة، والقانون الآخر لازلنا لم نستوف بعض المشاورات مع بعض القطاعات الحكومية وكذلك الشركاء الاجتماعيين في شأنه.

يمكن لو يمشي يتعلم واحد الصنعة، وتعرف بأنه في ميدان الصناعة التقليدية شغل واحد العدد، ماشي شغلهم ولكن كونهم. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير في إطار التعقيب.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

نسجل السيد المستشار المحترم ملاحظاتكم واقتراحاتكم، وهي اللي كنعلمو بها في إطار واحد اللجنة وزارية اللي فيها وزارة التربية الوطنية، وزارة الداخلية، وزارة التشغيل والتكوين المهني، وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن، وكذلك مع الجمعيات العاملة في المجال.

نبغي نشير، وهذه نقطة مهمة قلتوها السيد المستشار المحترم، هي اللي كتعلق بتبني التدرج المهني، بالفعل التدرج المهني من خلال المخطط الاستعجالي في ميدان التكوين المهني تعطات لو واحد الأهمية كبرى في قطاعات الفلاحة، في قطاعات الصناعة التقليدية، ووصلنا الآن إلى توسيع التدرج المهني وإقامة شركات تقريبا في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وقعت وزارة التشغيل والتكوين المهني ما يناهز 103 دبال اتفاقيات شراكة مع جمعيات المجتمع المدني اللي كندعموهم ماديا وكذلك الدعم التقني في برامج التدرج المهني.

بقت واحد الملاحظة كذلك مهمة، السيد المستشار المحترم، أنه بالنسبة لنا أنه كقولو القضاء على الظاهرة في أفق 2015 هو رهان اليوم بإمكان المغرب تحقيقه، ولكن بفضل تضافر جهود الجميع ما يقوم به اليوم البرنامج الاستعجالي في ميدان التربية الوطنية جد مهم لأن كنعطو على الأسباب، ما تقوم به المبادرة الوطنية للتنمية البشرية فيما يخص محاربة الفقر والإقصاء والهشاشة الاجتماعية جزء أساسي.

اليوم صندوق التكافل العائلي، السيد المستشار المحترم، اللي معروض أمامكم سيساهم هو الآخر، لأنه من الأسباب ديال الظاهرة التفكك الأسري إلى غير ذلك من الأشياء اللي حنا كلنا كنعرفو المسببات، ولكن اليوم العلاجات هي اللي خصنا نتعبأ عليها.

احنا المخطط اللي عندنا، عندنا إحصائيات يمكن لنا نقدمها لكم، اشحال رصدنا القطاعات اللي فيها ظاهرة التشغيل، الظروف، الملابس إلى غير ذلك، ولكن اللي كيمنا أكثر هي الوقاية.

الإشكال هو الوقاية والبرامج البديلة اللي كقترحوها على هؤلاء الأطفال، احنا مثلا في إطار برنامج مع البرنامج الدولي، استطعنا تفادي تشغيل واحد 12 ألف طفل، واحد 4 آلاف تم إعادة إدماجهم، غادي ندخلو في واحد الإحصائيات، ولكن اللي كيم كما قلتهم هناك الرقم اليوم اللي كيناهز ما بين 200 حتى ل 300 ألف أن سنة 2015 ما نلقاوهش.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

نشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة معنا في هذه الجلسة، وننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، وهو حول الوضعية الاجتماعية والاعتبارية لأسرة أعضاء المقاومة، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة، تفضل الأستاذ اطريش.

المستشار السيد محمد اطريش:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

ارتأى فريق الأصالة والمعاصرة على أن يطرح هذا السؤال حول تحسين الوضعية الاجتماعية والاعتبارية لأسرة أعضاء المقاومة وجيش التحرير وقدماء المحاربين وقدماء العسكريين الذين ضحوا في سبيل هذا الوطن من أجل إعلاء رايته.

فإننا نحيطكم علما، السيد الوزير، بأن هذه الأسرة لازالت تعيش في وضعية اجتماعية صعبة، تضافرت في خلقها العديد من المشاكل المترابطة على مدى عقود من الزمن، وهو الأمر الذي أضحق يورق هذه الشريحة من أفراد المجتمع المغربي، التي ضحت بالغالي والنفيس في سبيل استقلال المغرب وإعلاء رايته عاليا.

إذا كانت كل الأمم تحنفي بمقاومها وتخلد أساءهم وأمجادهم في كل المنابر، بما في ذلك من صفحات الكتب المدرسية وشوارع وممرات كبريات المدن وكذلك في المناسبات الوطنية، فإننا وللأسف الشديد، السيد الوزير، أصبحنا نلاحظ ونلمس تراجعاً في هذه الروح التي من شأن إدكائها وتغذيتها أن تقوي اللحمة الوطنية والاعتزاز بالانتماء فضلا عن ترسيخ الهوية والافتخار بالماضي وكذا تعزيز الثقة في المستقبل.

وبهذه المناسبة، فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة نستحضر الدور البطولي والأجداد الخالدة والأجداد الكبيرة التي حققها هؤلاء في سبيل حصول المغرب على حريته واستقلاله، فإننا نحيبهم وترحم على شهدائنا الأبرار ونحيي أيضا بطولاتهم وكذا نخبي الذين هم الآن على قيد الحياة والذين يعانون من أمراض مزمنة وإعاقات وكذلك ظروف صعبة، يعني اجتماعية، ثم هناك من منهم طريح فراش الموت.

وكذلك نخبي بهذه المناسبة المندوبية السامية لقدماء المحاربين لجيش التحرير وكذلك الجمعية الوطنية لقدماء المحاربين وقدماء العسكريين الذين يهتمون بهذه الشريحة، والذين هم بدورهم يساهمون في المسيرة التنموية.

ولذا، نوجه للسيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، ومن خلاله إلى الوزير الأول المحترم أن يساهم في إصلاحات جذرية في نظام التقاعد، المعاشات العسكرية، والاهتمام بأسرة المقاومة.

ولهذه السباب المجتمعة، فإننا نسأل، السيد الوزير، عن ما تقومون به من إجراءات واقعية وملموسة لتحسين الوضع الاعتباري والاجتماعي لهذه الأسرة الغالية؟
وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، والكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب،
تفضلوا السيد الوزير.

السيد إدريس لشكر، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان:

شكرا السيد الرئيس المحترم.
السيد المستشار المحترم،

تساؤلكم فيه شقين، شق يتعلق بالوضع الاجتماعي لأسرة المقاومة وشق يتعلق بالوضع الاعتباري لهذه الأسرة، أسرة المقاومة ماشي هي فقط الذين اعترف لهم المجلس الوطني ببطاقة المقاومة، أسرة المقاومة هي كل الشعب المغربي، الشعب المغربي في حواضره وبواديه قاوم المستعمر. وما لاشك فيه أن ما تعرفه البلاد من أوراش ديال التنمية الاقتصادية والاجتماعية طيلة هذه العقود الاستقلال هو نوع من الوفاء للذين ضحوا من أجل أن تتقدم هذه البلاد.

لذلك كل حديث عن وضعية صعبة هو حديث لا يستقيم لأن الأعضاء المعترف لهم بصفة المقاومة وذوي الحقوق دياهم يحضوا بعناية فائقة ودعم موصول من خلال العديد من التعويضات والمنافع والامتيازات العينية الخولة لهم بحكم القانون، وعندما أقول بحكم القانون، معني أن المشرع هو الذي شرع هذه التعويضات وليست أية جهة أخرى، ومنها مستحقات منحة التعويض الإجمالي، وراتب معاش العطب، حيث يستفيد 18591 منتمي ومنتمية من منحة التعويض الإجمالي، و25618 منتمي ومنتمية من راتب معاش العطب.

وتتبع المنتمون لأسرة المقاومة كذلك بالتغطية الصحية بشقيها الأساسي والتكميلي وورش السكن الاجتماعي وصرف الإعانات والمساعدات المالية والإسعافات التي تستفيد منها أعداد واسعة من المنتمين لأسرة المقاومة حسب ما تسمح به الاعتمادات ديال المندوبية السامية للمقاومة اللي يحدددها المشرع، هذا بالنسبة للوضعية الاجتماعية.

بالنسبة للوضع الاعتباري، أود أن أؤكد لكم إلى أن صيانة الذاكرة الوطنية تشكل إحدى الأولويات ديال المندوبية، وإحدى التوجهات والثوابت الإستراتيجية في برنامج عملها، حيث تحرص المندوبية على إشاعة رسالة الوطنية والمواطنة الإيجابية والهوية المغربية في صفوف الشباب والناشئة والأجيال الجديدة للتعريف بأمجاد وروائع الكفاح الوطني.

هكذا، عملت المندوبية على إحداث فضاءات متحفية تروية وتثقفية وتواصلية في ثقافة الوطنية الحقبة والمواطنة الإيجابية وإقامة أنصبه تذكارية

وتوسيم وتكريم رموز وأعلام وأقطاب الحركة الوطنية والمقاومة وجيش التحرير، وإطلاق أسائهم على الشوارع والساحات العمومية وعلى العديد من المؤسسات التعليمية وإقامة لوحات رخامية تحمل نبذة لرموز وأعلام المقاومة والتحرير للتعريف بمساراتهم النضالية.

في مضار توثيق فصول ملاحم تاريخنا المجيد، يتواصل العمل الآن في المندوبية لتدوين تاريخ الحركة الوطنية والمقاومة وجيش التحرير، وتم الإصدار ثنائي مجلدات إلى حد الآن.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، هل هنالك تعقيب السيد المستشار؟ تفضل السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عابد شكيل:

شكرا السيد الرئيس.
السيد الوزير،

هاذ السؤال يحيلنا إلى الحديث عن محطات مضيئة من تاريخ المغرب، ولتسليط الضوء على أمجاد وبطولات المقاومين الذين ضحوا بالغالي والنفيس، إلا أننا، السيد الوزير، وأتم تعلمون بذلك لأنكم متصلون بالشارع، ماذا نجد في المقاهي؟ مقاومون وأولادهم كينشكوا، ما عندهم، في حالة سيئة، منهم الذين اعترف بهم، وأخذوا الورقة ديال المقاومة، ماذا يتقاضون السيد الوزير؟

وأتم هنا في هذه القاعة، كتم من الذين كانوا يدافعون من أجلهم، الآن عيب أننا نشوفو مقاوم أو ولدو في حالة سيئة وخونة كيغيشوا في أشياء اللي مكينغيش نقولها هنايا.

السيد الوزير، هذا عار علينا، بمقاش منهم كثير، هذا عار علينا إلى مديناهمش، بينا في دول أخرى وبالخصوص مع هاذوك اللي كانوا كينعاركوا معها، الآن المقاوم عندو قيمة، رمز، كل الأسبقيات عندو.

لنا مغاديش نطلبو شي حاجة كثيرة، غادي نطلبو من الحكومة، السيد الوزير، اللي هي اتنا كتمثلوها هنا، غير تغير المشروع ديال الظهير الشريف رقم 1.73.534 بتاريخ 12 غشت 76 المخول بموجبه تعويض إجمالي لبعض قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الجواب على التعقيب.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان:

شكرا السيد المستشار المحترم.

والإكراهات المضاربة العقارية، وما يسمى ب (Le noir) للإيجاز على ما تبقى من قدرتها الشرائية، وتحرم غالبية المواطنين من حقهم الطبيعي في سكن لائق يأويهم وأبنائهم، ويحمي كرامتهم.

وانطلاقا من كل هذه المعطيات والاعتبارات، نساءلكم، السيد الوزير المحترم، عن ما أعدته وزارتك لتسهيل ولوج اقتناء السكن للمواطنين بمختلف طبقاتهم الاجتماعية، وبمختلف أنحاء المملكة بطبيعة الحال؟ وما هي التدابير التي تم اتخاذها للحد من هذا الارتفاع الصاروخي، والذي لا يتناسب والقدرة الشرائية للمواطنين عامة والطبقات الوسطى خاصة؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار وعلى التزامكم باحترام الوقت، الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الجواب.

السيد عبد السلام مصباحي، كاتب الدولة لدى وزير الإسكان والتعمير والتنمية المحلية، المكلف بالتنمية الترابية:

شكرا السيد الرئيس، أشكر السيد المستشار المحترم من فريق الأصالة والمعاصرة.

وبداية لا بد من القول بأن وزارة الإسكان والتعمير حاضرة ومستعدة في كل وقت للجواب على الأسئلة إن على لسان السيد الوزير أو لسان كاتب الدولة.

فسؤالكم الذي أشكركم عليه، يتعلق بالارتفاع الصاروخي لأثمنة العقار، ولا بد من الإشارة، و أنا أجب على هذا السؤال الهام إلى كون أن ارتفاع أسعار العقار ظاهرة وأكبت التطور الكبير الذي عرفته سوق العقار بالمغرب، وهي دليل على دينامية القطاع واستقطابه للاستثمارات الوطنية والدولية، وهذه الظاهرة شملت بصفة خاصة المدن الكبرى، حيث ضغط الطلب أكبر من العرض السكني، كما أنها تعود إلى ارتفاع أثمنة المواد والعناصر الداخلة في إنتاج السكن، فضلا عن الضغط الضريبي.

والوزارة اتخذت عدة تدابير من أجل ضبط السوق العقارية ومحاربة ظاهرة (Le noir)، ومنها على الخصوص:

- تكثيف وتنويع العرض الذي يبقى خيارنا الاستراتيجي، مع إصلاحات في النصوص التشريعية لمواكبة تطورات السوق؛

- إحداث مدن جديدة للتخفيف من ضغط الطلب السكني في الحواضر الكبرى؛

- فتح مناطق كبرى وأقطاب حضرية جديدة في مختلف جهات المملكة، 50 ألف هكتار جديدة مفتوحة للتعمير؛

أنا فقط بغيت نقول أبناء المغاربة متساوون ودستور المملكة لا يميز بين ابن المقاوم وابن المواطن، ماعندناش مواطن من درجة أولى ومواطن من درجة ثانية، نغتر بنضال وكفاح المقاومة، وكل تعويض كيفما كان حجمه لا يمكن أن يرقى لذاك العطاء، لديك التضحية التي عبر عنها، لذلك ما سعت إليه القوانين، (والقوانين لا تغيرها إلا القوانين).

وأشرت السيد المستشار المحترم إلى قوانين وظواهر، هذه الظواهر لا يمكن أن تغيرها السلطة التنظيمية للحكومة، الذي يمكن أن يغيرها هو مبادرة تشريعية تديرها انما كاستشار محترم، تيعطيك الدستور حق تقديم مبادرة تشريعية في شكل مقترح قانون لتغيير هذه المشاريع التي تحدثت عنها، ولما لاشك فيه أن الأمة، وانما ممثلي الأمة لا تستجيب للمصالح ديال هاد الفئة فقط أو المصالح لهذه الفئة، انما مستشارين باش تحرسوا على التوازنات اللي خصها تكون ما بين المصالح الفئوية ديال كافة الشعب المغربي، التوازنات اللي تضمن المقاوم والعامل والعاطل والفلاح، نظمن لهؤلاء جميعا حقوقهم. شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكركم على مساهمتكم معنا في هذه الجلسة، وننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى قطاع الإسكان والتعمير والتنمية المحلية. والسؤال الأول الموجه إلى السيد وزير الإسكان، موضوعه الارتفاع الصاروخي لأثمنة العقار، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال. تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد مصطفى الرداد:

شكرا السيد الرئيس. السيدين الوزيرين المحترمين، الأخت المستشارة، السادة المستشارين المحترمين،

حقيقة هذا سؤال كان مبرمج منذ مدة، ولكن للأسف نظرا للاعتذارات المتكررة للسيد وزير الإسكان عن حضوره جلسات المجلس، فارتأينا إلى تأجيله إلى حين حضوره لمعرفة الجواب الشافي منه شخصيا، وعليه اليوم سأقوم بسط السؤال الآتي.

إن مشكل ارتفاع أثمان العقار في المغرب أضحي معضلة تؤرق الأسر المغربية، خاصة المساكن ذات الطبيعة الاجتماعية التي لم تسلم بعد من المضاربة، أما الطبقة الوسطى فنعتقد في فريق الأصالة والمعاصرة أنها بدورها أصبحت شبه محرومة من أي منتج سكني يلائمها، فلا هي مؤهلة ماديا على أسعار السكن الفاخر، ولا هي مشمولة بمنتجات اجتماعية واقتصادية المخصصة للمواطنين ذوي الدخل المحدود، تنضاف إلى هذه المعطيات

وإلى اغلات تتأخذها ب 20 درهم وتتبعها ب 5 آلاف درهم، وتتبعها ب 6 آلاف درهم، واش هذا...

احنا ما نمشيوش عند الخواص، نهضرو لإ مع وزارة الإسكان والمصالح التابعة لها، تتأخذ الأرض المسترجعة وتتخلصها ب 20 درهم وتتبعها ب 5 آلاف و 6 آلاف و 7 آلاف درهم، اتما قولوا لي واش هذا ارتفاع صاروخي ولا ماشي ارتفاع صاروخي؟

ثانيا، السيد الوزير، لا يعقل بأن نحن دولة اللي تنبغيو نوجدو العمل للأبناء ديالنا وتتعرفو كيفاش عندنا الضغط في هاذ الباب، ونكونو تمشيو ونوجدو مناطق صناعية وتنتظرو المستثمرين يجيو وقولو لهم ب 1500 درهم للمتر، احنا كنعرفو بأن أقل بقعة للاستثمار كيخصها 5 آلاف مت، ر كيفاش غادي يدير هذا في (la première mise Mr le ministre)، وأنت تتعرف كيفاش تتساوي.

السيد الوزير، يمكن لي تقول لكم ايه راه تنسجلو دوك الدويرات اللي بغيتو تعطيو للناس 140 ألف درهم، راهم ما كاملينش، جارك تيسمعك واش كحيتي ولا شرتي كاس ديال الماء، خصمك تشوفوهم كيفاش مبنين. هاذ الشي يكفيني، السيد الرئيس، براكا الله فيك السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير في إطار التعقيب إن كان هناك ضرورة للتعقيب، تفضلوا.

السيد كاتب البوالة لدى وزير الإسكان والتعمير والتنمية المحلية، المكلف بالتنمية الترابية:

أولا لا بد من الاتفاق يكون أنه ارتفاع أئمة العقار فعلا أنه تزايدت من سنة 1995 لدا ب 10 مرات، وهذا نظرا للطلب على العقار، العمران ما تتبعشي ب 5 آلاف درهم وإذا كانت تتبع ب 5 آلاف درهم باش تدير الموازنة، لأنه فاش تنفوت العقار بناء على عروض للمقاولين من أجل إبداء، يعني أنها تتقدم عروض بالنسبة للمقاولين وفاش تيكون هناك تفويت، تيكون على أساس الثلث، الثلث، الثلث، الثلث من أجل تيكون بأقل ثمن بالنسبة للسكن الاجتماعي اللي موجه للفقراء.

بالنسبة للسكن ديال الوقاية الموجه للطبقة الوسطى تيكون بالتكلفة تناعو، ولكن تنوصلو ل 5 آلاف درهم فاش تيكون هناك يعني السكن الراقى اللي تنقدموه لواحد المقاول باش يدير التوازن لأنه مفروض عليه في دفتر التحملات يدير 3 ديال المنتوجات، منتوج ديال الفقراء، منتوج ديال الطبقة الوسطى، والمنتوج الرفيع.

ف 5 آلاف درهم، ما يمكن يكون بآه بالنسبة لهاذ المنتوج الراقى، ماشي بالنسبة للطبقة الفقيرة، ماشي بالنسبة للطبقة الوسطى، وباش يمكن لنا أننا نضبطو السوق لا بد من توفير العرض، العرض يكون أكثر من الطلب، وباش نوفرو العرض باش يكون أكثر من الطلب خص البرامج

- رفع وتيرة إنتاج السكن عموما والسكن الاجتماعي خصوصا، حيث تجاوزنا عتبة 113000 وحدة اجتماعية سنويا ابتداء من 2007 مع تحديد 150000 وحدة سنويا كهدف في أفق 2012؛

- تحفيزات جديدة لإنتاج السكن الاجتماعي، خاصة منه المنتج ديال 250000 درهم، تحفيزات اللي وردت في قانون المالية لسنة 2010، واللي غادي يكون عندها نتيجة طيبة بحول الله؛

- مواصلة إنجاز الفيلا الاقتصادية لبلوغ سقف 50000 وحدة سنة 2012؛

- إيجاد 70000 وحدة سكنية بالأقاليم الجنوبية بحجم استثمارات قدرها 4 مليار ديال الدرهم؛

- طرح منتج سكني جديد لفائدة الأسر الفقيرة، 140000 درهم؛

- إنتاج 129000 وحدة في أفق 2012؛

- دعم الشراكة مع القطاع الخاص لتكثيف إنتاج السكن بواسطة تعاقد تحفيزي ومرج؛

- توقيع ميثاق شرف من طرف الفيدرالية الوطنية للمتعشين العقاريين لمحاربة ظاهرة (le noir)؛

- مواصلة تعبئة العقار العمومي: 3850 هكتار؛

- تشجيع السكن المعد للكراء من خلال مشروع القانون الجديد المعروض على البرلمان، معروض على مجلس المستشارين، الآن وصل إلى مجلس المستشارين.

إضافة إلى ذلك، الوزارة بصدد مراجعة النصوص القانونية من أجل ضبط أفضل للسوق العقارية، يضمن العدالة العقارية، ويشجع الشفافية في التسويق من جهة، ويجارب مختلف أشكال المضاربة والممارسات المنافية للقانون. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عابد شكيل:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

احنا ما تنكروش بأن الوجود ديالكم كايين ودائم، إلا أنه في الوقت اللي فرقي ديال الأصالة والمعاصرة كيسجل وتيقول الارتفاع الصاروخي، السيد الوزير، وغادي تكونوا متفقين معايا، والشعب المغربي كيو غادي يتفق معايا، تنقولوها في الوقت اللي وزارتكم تتأخذ الأرض ب 5 ديال السنتم،

لقد شرع المغرب في السنوات الأخيرة في تشييد مدن جديدة في ضواحي المراكز الحضرية الكبرى لتخفيف الضغط على التجمعات السكنية وتوفير فضاءات مناسبة للساكنة، مزودة بالبنيات التحتية الأساسية، تستجيب لحاجيات مختلف الفئات الاجتماعية لضمان تمدن متوازن ومتجانس، من شأنه أن يوقف الزحف المتزايد للتجمعات السكنية الكبرى، ويتيح للسكان اختيار سكن يتوافق ورغباتهم في فضاءات مهيأة وفق المعايير الدولية، تستجيب لمتطلبات الساكنة التي يتزايد عددها يوما بعد يوم.

لكن الملاحظ أن هذه المدن الجديدة تعرف خصاضا ملحوظا فيما يخص المرافق العمومية الضرورية كالمدارس والمستشفيات والمساجد وغيرها، الشيء الذي يطرح مشاكل لدى المواطنين القاطنين بهذه المدن. لذا نسئلكم، السيد الوزير، هل هناك تفكير في إستراتيجية جديدة لتوفير هذه المرافق قبل الشروع في بناء السكن أو موازاة معه؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار.

السؤال الثالث في نفس الموضوع يتعلق بمشاريع المدن الجديدة، للمستشارين المحترمين السادة: زبيدة بوعبيد، حامي أمحزون، مولاي الحسن طالب، عمر مورو، حفيظ وشاك، والكلمة للأخ حامي.

المستشار السيد حامي أمحزون:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير، من المؤسف أن نسجل أنه رغم الإعفاءات الضريبية والتسهيلات والتشجيعات الجبائية التي تتمتع بها بعض مقاولات البناء والمنعشين العقاريين، فإن إنتاج الوحدات السكنية بالكَم المطلوب لتلبية حاجيات مختلف الشرائح الاجتماعية لا زال دون الآمال المعلقة على السياسة السكنية عموما.

ولقد دفع الوعي بهذه الوضعية ببلادنا في السنوات الأخيرة إلى اتخاذ قرار صفقنا له جميعا، يرمي إلى بناء مدن جديدة في مختلف مناطق المغرب، وذلك للحد من حجة من انتشار أحياء الصفيح والتوسع العشوائي بالمدن الكبرى والتخفيف من الضغط المتزايد على امتلاك السكن، وهو البرنامج الذي خرجت بعض المدن منه إلى الوجود، ونخص بالذكر في هذا السياق كلا من تامنصورت وتامسنا، إلا أن ما تعيشه هذه المدن الأخيرة من مشاكل تتعلق بقلّة المرافق الإدارية والاجتماعية، من مؤسسات تعليمية واستشفائية والنقص الحاد في وسائل النقل، وغياب الأمن، يدفع المرء إلى طرح أكثر من سؤال.

الاجتماعية تنجح، وغادي تنجح إن شاء الله، منها السكن الاجتماعي بالتحفيزات ديال قانون المالية لسنة 2010 برنامج محاربة دور الصفيح اللي خصنا نتعاونو عليه ونجحوه، والي وصلناه دابا ل 42، وكذلك بالنسبة لبرنامج المدن الجديدة راه احنا غادي نتغلبو، راه احنا غادي نزلو الثمن ديال العقار إلى نجحت هذه البرامج.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، وننتقل إلى الأسئلة الثلاث الموالية، وجميعها وحدة الموضوع، السؤال الأول يتعلق بمشاريع المدن الجديدة، للمستشارين المحترمين السادة: إدريس الراضي، عبد المجيد المهاشي، محمد عدال، أحمد أبرجي، عادل المعطي.

الكلمة لأحد السادة المستشارين، تفضلوا الأستاذ المهاشي.

المستشار السيد عبد المجيد المهاشي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسيد الوزير،

السادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

أنجزت الوزارة برنامجا لإحداث مدن جديدة كنامسنا وتامنصورت، وقد أسندت أجزاء كبيرة لتعمير هذه المدن لفائدة شركات أجنبية لكي تقوم بإنجاز وحدات سكنية، إلا أن هذه الشركات تتعامل مع زينائها من المواطنين بطرق ملتوية، تضر بمصالح الزبناء من المواطنين، فما هي الإجراءات التي اتخذتها الوزارة عند تفويت هذه الصفقات لحماية مصالح المواطنين الراغبين في الحصول على السكن بهذه المدن، وخصوصا أذكر تامسنا؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار وعلى احترامكم للوقت بشكل دقيق.

السؤال الثاني يتعلق بغياب المرافق العمومية الضرورية ببعض المدن الجديدة، للمستشارين المحترمين السادة: مصطفى القاسمي، علي جفاوي، ناجي فخاري، محمد زاز، بنجيد الأمين.

الكلمة لأحد السادة المستشارين، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد زاز:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيد المرسلين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

كذلك يتم تتبع الأشغال المتعلقة بتنفيذ المشاريع من طرف مديرية خاصة بالشراكة بالاستعانة بتقارير دورية، تنجز من طرف مكتب للدراسة مختص حول تقدم الأشغال، والوزارة تكلف المفتشية الجهوية للإسكان للتدخل كوسيط لإيجاد الحلول للمشاكل العالقة بين المنعشين العقاريين الخواص وجمعيات السكان المستفيدين من هذه المشاريع كلما وقع هناك مشكل، ولكن اليوم يمكن القول بأنه لا مشكل لنا في تامسنا، وأن جميع المشاكل التي كانت تعرفها هذه المدينة فقد أصبحت خلفنا.

أما فيما يتعلق بالمدينة الجديدة لتامنصورت، فاللي يعمل فيها 90 مقولة كبرى، تعمل على 29 ورش، ولم يتم تفويت أي عقار لفائدة شركة أجنبية، وكل المشاريع إما انتهت بها الأشغال وسلمت، أو تسلم للمستفيدين في آجالها، وإما هي في طور الإنجاز مع احترام آجالها.

فيما يتعلق بالنقطة الثانية: إنتاج الوحدات السكنية، لا يدعو، كما جاء في سؤال الفريق الاشتراكي مشكورا، هذا لا يدعو للتأسف، علاش؟ لأنه الإنتاج يتم بالوتيرة المطلوبة، ويكفي أن نذكر أنه بين 2003 و2009 تم إنتاج الوحدات الاجتماعية بشكل مكثف، حيث انتقلت الوتيرة من 45 ألف وحدة سنويا إلى 120 ألف وحدة سنوية والعجز في السكن انخفض من مليون و200 ألف إلى 800 ألف وحدة، وإعلان 42 مدينة بدون صفيح من أصل 83، فضلا عن البرامج الجديدة، وأخص منها بالذكر إنتاج 129 ألف مسكن بسعر 140 ألف درهم موجهة للطبقة الفقيرة، وبرنامج طموح لإنتاج سكن بسعر 250 ألف درهم وإنتاج 50 ألف فيلا اقتصادية في أفق 2012.

أما فيما يتعلق بالمرافق العمومية، لا بد من الإشارة إلى كون أن تصاميم المدن الجديدة عندما يعد يتم اعتماد المقاييس المعمول بها من طرف مصالح التعمير، وقد قامت القطاعات الوزارية المعنية، كل في إطار اختصاصه، بالمصادقة عليها بعد دراستها و إبداء ملاحظات بشأنها.

وقبل مباشرة أشغال التجهيز والبناء بالمدينتين الجديدتين، يعني تامنصورت وتامسنا، تم إبرام اتفاقيات مع القطاعات العمومية المعنية لإنجاز هذه التجهيزات وفق برجة سنوية ومعايير تخص كل قطاع على حدة ولتلبية حاجيات الساكنة الجديدة.

وفي انتظار تدخل وزارة المالية، فإن مجموعة العمران بادرت بإنجاز عدد منها في إطار العمليات السكنية، وكذلك يتم تكليف القطاع الخاص في إطار اتفاقيات شراكة لإنجاز جزء منها على أساس دفاتر تحملات.

وهكذا، تضم مدينة تامسنا حاليا 9 ديال التجهيزات العمومية، منها 5 مدارس ابتدائية وإعدادية، ومسجدان في طور الإنجاز، أما مدينة تامنصورت فهي تعرف إنجاز 12 تجهيز، منها 4 مدارس وملعبان، و3 ديال المساجد.

في حالة عدم وفاء المنعشين العقاريين المتعاقدين بالتزامهم مع مجموعة العمران، يتم فسخ الاتفاقية واسترداد العقارات المعنية إما لإنجازها مباشرة

فهذا، السيد الوزير، ما هي المعايير المعتمدة في إسناد هذه المشاريع إلى المقاولات؟

ولماذا ليس هناك التزام هذه الأخيرة بإنجاز البنية التحتية ومختلف المرافق الضرورية للمواطنين؟

وأخيرا لماذا تعثرت بقية مشاريع المدن الجديدة مثل الخياطة، وتكاديرت، وغيرها من المدن التي كانت مبرجة؟
وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار.

والكلمة للسيد كاتب الدولة المكلف بالتنمية المحلية للإجابة على الأسئلة الثلاث دفعة واحدة، تفضلوا السيد كاتب الدولة.

السيد كاتب الدولة لدى وزير الإسكان والتعمير والتنمية المحلية، المكلف بالتنمية الترابية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أولا لا بد من الشكر لفريق التجمع الدستوري الموحد، الفريق الاستقلالي والفريق الاشتراكي، على سؤالهم الموحد، وسأعرض في جوابي للحديث عن ثلاث قضايا هي التي تم التعرض إليها بالسؤال.

القضية الأولى هي المتعلقة بالشراكة مع القطاع الخاص، والقضية الثانية هي المتعلقة بإنتاج الوحدات السكنية، والقضية الثالثة هي المتعلقة بالخصاص في المرافق العمومية.

أولا فيما يتعلق بالشراكة مع القطاع الخاص في إنجاز الأقطاب الحضرية والنهوض بقطاع السكني، هي إحدى ركائز سياسية الحكومة في البرنامج الحكومي المعلن عنه منذ سنة 2002، والشراكة في المدن الجديدة تمكن من جلب الاستثمارات الضخمة ومن الاستفادة من التقنيات الجديدة في البناء.

واتفاقيات الشراكة بين مجموعة العمران وشركات الإنعاش العقاري الوطنية والدولية تبرم في جو من المسؤولية والشفافية، وتتم عبر طلبات عروض إبداء الاهتمام ومباريات الهندسة المعمارية، وهذه الشراكة تحترم التزامات كل طرف، وهناك احتياطات يتم تضمينها في الاتفاقيات من قبل مجموعة العمران لتأمين احترام نص الشراكة. فمثلا في المدينة الجديدة تامسنا، كاین هناك 43 مقولة عاملة وطنية ودولية، والآليات ديال المراقبة والتتبع ديال الشركاء يتم من خلال إنجاز المشاريع عبر أشطر للتمكن من استرجاع الأراضي غير المبنية، وكذلك أنه يتم مراسلة جميع المنعشين العقاريين بتطبيق مضامين القانون 44.00 المتعلق بتسويق المنتج السكني في طور البناء (VEFA)، بحيث أنه يتم التأكيد على الضمانة، وكذلك على طريقة البيع وعلى احترام مضامين هذا القانون.

هذا هو سؤالنا، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لمن أراد التعقيب من الفريق الاستقلالي، إن كانت هناك ضرورة، تفضل.

المستشار السيد ناجي فخاري:

شكرا السيد الرئيس.

نشكر السيد الوزير على جوابه وثنم الجهود الكبرى التي تبذلها الحكومة في هذا القطاع الحيوي والمهم الذي توجح بمنح المغرب جائزة دولية في مجال الإسكان.

في هذا الإطار، أخذ المغرب على عاتقه إحداث 15 مدينة حديثة في أفق سنة 2020، وستشكل بديلا حقيقيا يساهم في البرنامج الحكومي للقضاء على دور الصفيح، وبالتالي فالمدن الجديدة يجب أن تتمتع بجميع مؤهلات المدن الحديثة من مرافق ضرورية ومستلزمات الحياة لإعفاء الساكنة من التنقل لقضاء مصالحهم خارج هذه المدن.

ونحن في الفريق الاستقلالي نؤكد على ضرورة إقام الصناعات الحرفية في هذه المدن للحفاظ عن الهوية المغربية، خاصة المرافق العمومية من خلال لمسات الصانع التقليدي المغربي، وبالتالي ستساهم هذه الفضاءات العمرانية في إنعاش الصناعة التقليدية، والصناعات التقليدية كذلك، السيد الوزير، يأملون الأمل الكبير في النجاح والازدهار لحرفتهم من طرف وزارتهم.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد كاتب الدولة في التنمية المجالية في إطار التعقيب عن تعقيبات السادة المستشارين.

عفا الكلمة للفريق الاشتراكي في إطار التعقيب قبل الرد.

المستشار السيد حاني أمخزون:

شكرا السيد الرئيس.

كنشكر السيد الوزير على الجواب ديالو وعلى الأرقام اللي أدلى بها والإحصائيات اللي أعطاها، ولكن من اللي كنجيو لأرض الواقع، إذا أخذنا تامسنا كمثال، المشكل مطروح لأنه بعض العائلات ما بغاوش يدخلوا أولادهم للمدرسة لأن المدارس بعاد وانعدام الأمن يفضلوا يخليو أولادهم في ديورهم أحسن ما يرسلوهم ويتعرضوا للمشاكل في طريق المدرسة، لأنه بعيدة بزاف.

إذن إذا كان المدارس توفرت، أظن العديد ديال المدارس اللي توفرت لهذا السكن في المدن الجديدة ما كفيش باش تواكب متطلبات الساكنة، هذا غير مثل.

من طرف العمران أو تفويتها إلى منعشين عقارين عبر إعلان طلبات العروض.

أما فيما يتعلق بالحياطة وبالشرافات وبتكاديرت، لابد من القول بأنه الحياطة الآن في عمرها عامين، والشرافات في عمرها سنة واحدة، وتكاديرت فالمشروع في طور الدراسة والعقار في طور الاقتناء، وإذا بغيتو نعطيكم بعض الأرقام المتعلقة بالبنية التحتية، في تامسنا البنية التحتية وصلت لـ 98%، وفي تامنصورت 100%، في حين الحياطة هناك تقدم الأشغال في القطب الأول اللي تشمل 360 هكتار، الكهرباء وصلنا لـ 60 والماء لـ 70%، والتطهير 90%، وهناك محطة للسكة الحديدية اللي موجودة وبرمجة الربط بالطريق السيار البديل على مسافة ديال 4 كيلومتر.

هذا باختصار، وإن أردتم يعني التدقيق في بقية المرافق فأنا مستعد لأدقق هذه المرافق.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد كاتب الدولة، وإذا كانت هنالك تعقيبات عن جواب السيد كاتب الدولة، فالكلمة لفريق التجمع الدستوري الموحد، تفضل الأستاذ المهاشي.

المستشار السيد عبد المجيد المهاشي:

شكرا السيد الرئيس.

أشكر السيد الوزير على التوضيحات والأجوبة اللي تقدم بها، وأختلف معه كونه صرح أنه في تامسنا ليس هناك مشكل، كل شي مزيان، علاش؟ لأن احنا في الفريق ديالنا ملي طرحنا هاذ السؤال، معناه أنه نريد إثارة انتباه الحكومة، وتحديد وزارتم إلى أن هناك مشكل ما، يجب معالجته، ماشي غير جينا وطرحناه، ما كاين حتى مشكل وغادي نوضو احنا نطرحو السؤال، وتقولو أودي راه كاين وكاين، ما يمكنش.

المشكل اللي كاين، السيد الوزير، باش نمشي لو بالضبط، هو أن هناك شركة أجنبية اخذت من عند الزبناء التسبيق ديال الفلوس باش تبع لهم الشقق (sur plan)، ودارت معهم بأن في نوفمبر هذا غادي يتسلموا الشقق، لحد الآن ذيك الشركة sur plan مازال ما بداتش كتبتي، ما زال ما خذاتش الأرض، ومازال ما ابداتش في البناء ديال ذوك الشقق.

هاذ الناس يعدون واحد العدد كبير ديال العائلات، دابا كيمشيو عند ذيك الشركة تيقولوا لها أشنو غادي تديروا معنا، تيقولوا لهم لا غادي تاخذوا في واحد البلاصة أخرى، شقق أخرى، هاذوك الشقق (haut standing)، غالين ما يقدروش عليهم.

هذا هو المشكل اللي كاين، ماشي ما كاين حتى شي مشكل، احنا السؤال ديالنا السيد الوزير، الحكومة ملي كتدير عقد مع مجال هذه الشركة الأجنبية، أشنا هي الوسائل اللي كتحمي المواطنين؟

مشاكل الإنارة، مشاكل أخرى ديال الاستشفاء، مازال ما متوفرش
السيد الوزير.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد كاتب الدولة في التنمية المحلية
لرد عن تعقيبات السادة المستشارين.

السيد كاتب الدولة لدى وزير الإسكان والتعمير والتنمية المحلية، المكلف بالتنمية الترابية:

شكرا للسادة المستشارين على تعقيباتهم، وإجابة على هذه التعقيبات أو
توضيحا لها، لابد من الإشارة إلى كون أنه المشكل ديال (GENERAL
CONTRACTOR)، هذا المشكل انتهى بشكل نهائي، إذا كان هناك
شي مشكل آخر، كإين الآن والسيد المستشار المحترم عندو علم به، نحن
لا علم لنا به لأن الذي خصو يخبرنا به هم المستفيدين، والمستفيدون فاش
كيخبرونا من خلال الجمعيات دياهم، احنا دايرين مفتشية جهوية اللي كنعوم
بعملية الوساطة والجلوس مع هاذ الناس باش تسمع لهذا ولهذا، باش يمكن
لنا نشوفو فين كإين عقدة المنشار، باش يمكن لنا نلخواها.

كإين عندنا قوانين، القانون الأساسي اللي كمشيو لو وهو (VEFA)،
كنطلبو من الناس باش يجتروموه، هذا واحد القانون اللي هو القانون
44.00، وفيه واحد العدد ديال الإجراءات والمقتضيات اللي باحترامها أن
حقوق المستفيد تبقى مضمونة، وبالتالي احنا معندناش خبر ديال هاذ
القضية هاذي، إذا كان هاذ المشكل هذا، غادين نسهرو عليه وغادين
نلخواه.

لكن فيما يتعلق بـ (GENERAL CONTRACTOR)، هذا انتهى
وبتصرح للجمعيات المستفيدة، وعندي بلاغات صحفية صادرة عن جمعيات
المستفيدين اللي كتونه بهاذ (GENERAL CONTRACTOR)
وبالعمل دياها في تامسنا.

فيما يتعلق بمراعاة الجانب التراثي والصناعة التقليدية في هذه المدن، فعلا
نحن نأخذ بهذا من خلال الهندسة المعمارية وكذلك من خلال إنشاء قصبة
في تامسنا، عندنا واحد القصبة، فباش تكون المدينة واخدة طابع أصيل،
عندنا واحد القصبة، وهاذ القصبة حاولنا باش تكون فيها طابع ديال المدينة
القديمة وتدخل فيها المسائل التقليدية داخل هذه القصبة، ونحن متفقون
معك بأنه الأخذ بهذا الجانب.

فيما يتعلق بالأمن، الأمن في تامسنا موجود، وهناك مرفق ديال الأمن
موجود، الدرك موجود، هو أنه يقوم بواجبه، ولذلك نعتبر على أنه فيما
يتعلق بالمرافق، المرافق بشكل كلي تأتي بشكل تدريجي حسب بناء المدينة
وتقدمها وحسب إقامة المواطنين فيها.

فنسبة المواطنين اليوم في تامسنا، يعني المرافق اللي يمكن لها تمشي
معهم فهي يمكن لنا نقولو بأنها مقبولة، ولكن بقدر تقدم المدينة، بقدر ما أن
يعني مرافق أخرى ستأتي لكي تستجيب لحاجيات المواطن.
شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد كاتب الدولة المكلف بالتنمية المحلية.

وموضوع السؤال الخامس الموجه إلى السيد وزير الإسكان حول
المنح التجاري لشركة العمران، للمستشارين المحترمين السادة: أحمد
الرحموني، العربي خربوش، لحسن أوكجكال، حسان الغزوي، أحمد حاجي.
الكلمة للسيد المستشار أحمد الرحموني.

المستشار السيد أحمد الرحموني:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

لقد تم تأسيس شركة العمران كأداة لتدخل الدولة لحل أزمة السكن
والاستجابة للطلبات المتزايدة على العقار، وتناهي رغبة العائلات في
امتلاك سكن خاص، وكان من المفروض أن يكون لهذه الشركة طابع
اجتماعي بالأساس، باعتبارها مؤسسة عمومية وليس خصوصية تهدف إلى
الربح فقط.

لكن ما نلاحظه في الواقع، أن الشركة تحولت من أهدافها الاجتماعية
الهامة إلى مجرد شركة تجارية، تهدف إلى الربح دون اعتبارات أخرى،
فالأئمة التي تطلبها الشركة وصلت إلى أرقام مرتفعة، خاصة في الجهة
الشرقية، وتتجاوز أحيانا ما يعرضه القطاع الخاص في مدن صغيرة ومراكز
قروية، بل أصبحت شركة العمران بالأثمان المرتفعة التي تطلبها، تساهم في
ارتفاع أثمان العقار عوض أن تساهم في التخفيف منها أو استقرارها على
الأقل.

فوجود تجرئة كبيرة في منطقة ما بأثمان مناسبة، تستقطب المواطنين
وتخفف من الطلب على القطاع الخاص، مما يدفعه إلى تخفيض الأئمة، غير
أن العكس هو الحاصل، حيث أن الأثمان المرتفعة للقطع الأرضية، والتي لا
يستفيد منها غالبا سوى الملاك الكبار والمضاربون، تجعل أثمان العقار ترتفع
حتى في المناطق التي كان فيها أئمة القطاع الخاص في متناول فئات من
المواطنين، مما يجعلنا نتساءل: هل شركة العمران شركة تجارية خالصة أم هي
مؤسسة عمومية، ذات طابع اجتماعي، تهدف إلى حل أزمة العقار وتوفير
قطع أرضية بأئمة مناسبة للمواطن؟

نسائل معاليكم عن أسباب ارتفاع أثمان القطع الأرضية لشركة العمران، وعن دواعي منحها التجاري؟ وهل تنوون إصلاح هذا الوضع والحفاظ على الطابع الاجتماعي لهذه المؤسسة؟
وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد المستشار، الكلمة للسيد كاتب الدولة للإجابة على السؤال، تفضلوا السيد كاتب الدولة.

السيد كاتب الدولة لدى وزير الإسكان والتعمير والتنمية المحلية، المكلف بالتنمية الترابية:

شكراً للسيد المستشار المحترم من فريق التحالف الاشتراكي على سؤاله، وأبادر بالقول بأن العمران فعلاً مؤسسة عمومية، تعمل على:

- تنفيذ البرامج العمومية في مجال السكن، وهذه البرامج هي معالجة أوضاع السكن غير اللائق، مدن بدون صفيح، إلى حدود اليوم تم إعلان 42 مدينة بدون صفيح؛

- التأهيل الحضري والقروي، فالمشايخ، السيد المستشار المحترم، تشاهدونها اليوم عبر تأهيل وإعادة تهيئة الشوارع في مختلف ربوع المملكة، حيث أن اليوم يمكن لنا أن نتكلم على 116 ألف و209 وحدة أي بنسبة 63 برسم سنة 2009؛

- تعزيز العرض السكني وتنويعه، السكن المنخفض التكلفة ديال 140 ألف درهم، إنتاج 129 ألف وحدة في أفق 2012، السكن الاقتصادي، سكن الفئات المتوسطة؛

- إنعاش الاستثمار العقاري؛

- الشراكة مع القطاع الخاص؛

- تشجيع التعاونيات السكنية؛

- مواكبة حاجيات التطور العمراني؛

- فتح مناطق التعمير الجديدة؛

- إحداث الأقطاب الحضرية والمدن الجديدة.

وبالتالي لا يمكن الحديث عن انحراف عن الطابع الاجتماعي لهذه المؤسسة - أي العمران - عندما نقف على كون أن الوحدات التي تنتجها بالأرقام أنها تنتج وحدات اجتماعية بنسبة 67%، وحدات خاصة بالفئات المتوسطة 28%، وحدات الأنشطة الاقتصادية بنسبة 5% أي ما يعادل 3133 وحدة.

بالنسبة للأئمة التي ذكرتم، السيد المستشار المحترم، يمكن أن تصل إلى 5 آلاف درهم في بعض المناطق في حالة واحدة فقط، وهي الخاصة بالوحدات التجارية التي تباع بسعر السوق عن طريق الشباك المفتوح،

وعائداتها تساهم في الموازنة المالية للبرامج التي تقوم بها المجموعة ضماناً لاستمرارية أنشطتها على المدى المتوسط والبعيد، علماً أن وحدات إعادة الإسكان ووحدات الوقاية تباع بسعر الكلفة أو بسعر رمزي، ووحدات إعادة الإسكان ذات طابع اجتماعي لفائدة الأسر التي تحدد قوائمها لجنة برئاسة السلطة المحلية، وتسوق بأئمة رمزية، ووحدات الوقاية تباع بسعر الكلفة لفائدة الأسر التي تتوفر فيها مجموعة من الشروط، منها عدم الملكية والدخل المحدود، وتوزيعها كذلك يتم في إطار لجنة بإشراف السلطة المحلية، مع إجراء قرعة بحضور موثق.

وبالتالي يمكن الحديث عن 85% من المنتج أنه منتج اجتماعي، يتم تسويقه بأئمة إما رمزية وإما بئمة التكلفة.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد كاتب الدولة، الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد اللطيف أوعمو:

شكراً السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيد الوزير، فيما يتعلق بسياسة العمران في البلاد لا بد أن نحكي الجهود المبذولة في إطار تطبيق السياسات العمومية للدولة وللحكومة منذ مدة، هذا لا جدال فيه، وتدخلات العمران كثيرة ومتعددة، ونفعها لا ينكره أحد على الساحة الوطنية، بل يشمل كافة البلاد.

سؤالنا يتعلق بإحدى الآليات التي تشتغل بها الحكومة من أجل تعبئة العقار في إطار سياسة عمومية، المتعلقة بتوفير السكن والتحكم في السوق من جهة من أجل الوصول أو تحقيق حق الولوج إلى السكن لكافة ساكنة البلاد، خصوصاً الطبقات المستضعفة.

ثانياً من أجل إعطاء المدلول الصحيح للتعبئة في مجال السوق، لذلك السؤال يتحدث عن الثمن بالنسبة كآلية في السوق من جهة، والغايات والمقاصد من هذا السوق.

الذي نلاحظه هو أن شركة العمران لا تؤدي الوظيفة بمدلولها الذي ينطبق عليه مفاهيم ومبادئ السياسة العمومية للحكومة، خصوصاً في القطاع الاجتماعي، صحيح على أنه من المفروض بألية السوق كذلك أن هذا العمران لا يمكن أن يتعدى كيفاً كانت المبررات وهي ستبقى مريحة، فائض الربح لا يمكن أن يتعدى 7%، هذه سياسة عمومية على صعيد الحكومات التي تشتغل على القطاع الاجتماعي، وبالخصوص فيما يتعلق بالاستثمار العمومي الذي غايته هو تحقيق الاستثمار وتحقيق الغايات المثلى للاقتصاد الوطني.

قلتم بأنه في مجال بيع بعض الشقق المتعلقة أو بعض العقارات المتعلقة بالتجارة، لاحظت من خلال ما اطلعت عليه هذا الصباح بعض المعطيات

المستشار السيد مصطفى التومة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

لقد قطعنا أشواطاً مهمة من أجل تنمية العالم القروي وفك العزلة عليه، وخصوصاً تمكين القرى المغربية من التجهيزات الأساسية، من طرق وماء وكهرباء، وهذه المادة الحيوية التي تعتبر آلية مهمة من آليات التنمية الاقتصادية والبشرية.

ومن خلال معاينتنا لأوضاع العديد من الأقاليم والمناطق المتواجدة، وخاصة الجبال، نسجل أن البرنامج عرف نوعاً من التعثر والبطء في إنجاز هذا المشروع الكبير.

لذلك، نسألكم عن مكامن هذا التعثر والبطء، وعلى الآليات والإجراءات التي تعتمرون اتخاذها من أجل تمكين جميع القرى المغربية، وخصوصاً منها النائية والمتواجدة في المناطق الجبلية بهذه المادة الأساسية. وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً لكم السيد المستشار، الكلمة للسيد كاتب الدولة للإجابة عن السؤال، تفضلوا السيد كاتب الدولة.

السيد كاتب الدولة لدى وزير الإسكان والتعمير والتنمية المحلية، المكلف بالتنمية الترابية (نيابة عن السيدة وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة):

شكراً السيد الرئيس.

نيابة عن السيدة وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة، أشكر السيد المستشار المحترم من فريق الأصالة والمعاصرة، وجواباً على سؤالكم، كما تعلمون أنه منذ المصادقة على برنامج الكهرباء القروية الشمولي من طرف الحكومة في غشت 1995، قطع هذا البرنامج أشواطاً هامة، وتحققت في إطاره إنجازات كبيرة، مكنت من التعميم شبه الشامل للكهربة على مختلف عمالات وأقاليم المملكة.

وفي هذا الإطار، بلغ عدد الدواوير المستفيدة منذ انطلاق البرنامج في يناير 96 حتى نهاية شهر غشت 2010 حوالي 36458 دوار، مما مكن من إيصال الكهرباء إلى ما يزيد عن 1951582 مسكن، وبلغ الاستثمار الإجمالي منذ انطلاق هذا البرنامج حوالي 18 مليار درهم.

وقد مكنت هذه الإنجازات من رفع نسبة الكهرباء القروية من 18% سنة 95 إلى ما يفوق 96.7% إلى حدود شهر غشت 2010.

وتجدر الإشارة إلى أن جل المناطق التي لم تستفد بعد من الكهرباء القروية، فهي مبرجة في إطار الكهرباء بواسطة الألواح الشمسية، غير أن رفض السكان لهذه التقنية حال دون كهربة الدواوير المعنية.

في هذا المجال، أنه في بركان مثلاً العمران كتنبيح للفران 9687 للمتر المربع، هناك 8725 و5200 في مختلف بقع البلاد، معنى هذا على أنه الواحد إلى بغا يدير الفران أو غادي يبني حمام ويشري بهاذ الثمن كيفاش كتسناو من مردودية هذا التاجر وهذا الحرفي، العمران يجب أن تكون آلة لضابطة السوق العقاري (un régulateur) ديال السوق العقاري فيما يتعلق بدعم توفير العرض بالشكل الذي يمكن من الولوج إلى السكن. وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد المستشار، الكلمة للسيد كاتب الدولة في إطار التعقيب عن تعقيب السيد المستشار.

السيد كاتب الدولة لدى وزير الإسكان والتعمير والتنمية المحلية، المكلف بالتنمية الترابية:

شكراً السيد المستشار المحترم على تعقيبكم.

ولابد من الإشارة والتأكيد والتشديد على القول بكون أن العمران هي مؤسسة عمومية، غايتها أداء وظيفة اجتماعية وضبط السوق، ولكن هذا مرهون باستمرارها ونجاحها من أجل أن تستمر في القيام ببرامجها الاجتماعية، والدليل على ذلك هو المؤشرات التي، إلى سمحت السيد الرئيس، غادي نعطيها بسرعة، هي أن مثلاً في سنة 2009 توزيع الوحدات المنجزة: السكن الاجتماعي 44564، سكن الفئات المتوسطة 19346، الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية 3133، التأهيل الحضري 116209، المجموع العام 183252.

محاوية السكن غير اللائق: وحدات في إطار برنامج مدن بدون صفيح 21464، قطع أرضية للسكن الاقتصادي 12761، الشراكة مع القطاع الخاص 7059، سكن الفئات المتوسطة وفيلات اقتصادية وقطع أرضية 3884، أصناف أخرى 12000، الشراكة مع القطاع الخاص، السكن بمختلف الأصناف 3420، هذا يدل على أنه مؤسسة العمران تقوم بدورها الاجتماعي.

فيما يتعلق بالفران، الفران هو استثمار تجاري به يتم التوازن باش يمكن لنا أننا نوجدو السكن الصالح للفئات الفقيرة والمتوسطة. شكراً السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد كاتب الدولة.

وننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيدة وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة حول الكهرباء القروية، وسيتولى الإجابة عن هذا السؤال السيد كاتب الدولة المكلف بالتنمية المحلية، والسؤال لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة، الكلمة لكم.

الكهرباء القروية وواحد منا من المواطنين غير حاصل على الربط بالكهرباء القروية.

لماذا يجب إعادة المعايير ديال الربط بالشبكة القروية؟ إلى جيت نذكر ببعض الإحصائيات وبعض المعطيات نمشيو مثلا لشمال المغرب، إقليم الحسيمة، دائرة تاركيست، عدة دواوير، هاذي منطقة جبلية، لم تعط جميع المواطنين كلهم، منطقة أزيلال، تارودانت، الحوز، كل هذه يجب إعادة النظر في معايير التوزيع، لأنه كين تقريبا ما بين الربط، يجب تحديد المنطقة المكهربة، وداخل المحيط يجب أن نعطي للجميع بدون حذف أي واحد من المواطنين، لأنه هذه عملية تشاركية.

البرنامج الشمولي للكهربة القروية، فيه جماعات، فيه المواطنين، وفيه المكتب الوطني للكهرباء، ماشي تنقومو بواحد المجهود جبار وتبقى واحد من المواطنين بدون كهرباء.

جبنا المنطقة الجبلية باش نتفادو هذه الإشكالية، كل ما هو داخل المحيط يجب أن يربط بالشبكة الكهربائية، ولا نأخذ بعين الشتات، تقريبا في المعايير تقول كل من تيفوت 300 متر لا يربط، هذا حيف، واش كين مواطن داخل الدائرة ولا غير مواطن في الدائرة؟

ولهذا تنقولو بغينا الكهرباء القروية 100%، احنا هذا المشروع جبار، قننا به، ونشد بجرارة على يد كل المتدخلين، ولكن بغينا 100%. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، هنالك تعقيب؟ تفضلوا السيد كاتب الدولة للتعقيب.

السيد كاتب الدولة لدى وزير الإسكان والتعمير والتنمية المحلية، المكلف بالتنمية الترابية (نيابة عن السيدة وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة):

فعلا نحن متفقين مع السيد المستشار المحترم أننا لا نرضى أن يبقى أي مواطن بدون كهرباء في هذا المغرب العزيز، ولكن هذا برنامج باقي مستمر والحكومة تعمل عليه باش غادي تكملو.

لا بأس من الإشارة إلى كون أن النسب تتفاوت من جهة لجهة، وإذا أعطيت أمثلة بتازة الحسيمة تاونات، راه واصله ل95%، إلى أعطيت مثال بمراكش تانسيفت الحوز راه 95% باش واصله للكهرباء، مقارنة مع الرباط سلا زمور زعير 84%، وبالتالي أتم أحسن من الرباط وسلا زمور زعير. ولكن رغم ذلك، وزيادة على الأسباب التي ذكرت، هناك أسباب أخرى لا بد من استحضارها ونحن نتحدث عن هذا البرنامج، هو أولا تشتت المساكن وبعدها عن الشبكة، مما يؤدي إلى ارتفاع كلفة الربط ووجود بعض المساكن في وضعية جغرافية صعبة كالجبال، وقلة الموارد المالية بالنسبة للراغبين في الاشتراك، بعض المواطنين ما عندهم ماشي يخلصوا،

وفي هذا الصدد، يقوم المكتب الوطني للكهرباء حاليا بدراسة جميع الطلبات، سواء الواردة من الهيئة المنتخبة أو شركاء آخرون أو السكان، بخصوص إمكانية كهربة الدواوير المبرجة سابقا بواسطة الألواح الشمسية عن طريق الربط بالشبكة الوطنية، وذلك عن طريق تحيين المعطيات الميدانية بتنسيق مع الجهات المعنية، وبالتالي اقتراح الحلول المناسبة لكهربة الدواوير المتبقية.

ويتم حاليا إعداد مشروع لكهربة 4200 دوار، اللي عدد المساكن 136000، ما بين 2011 و2013، هذا البرنامج الجديد، بغلاف مالي يقدر ب 3 مليار و850 مليون درهم، وذلك استجابة لمطالب الساكنة التي لم تستفد من الكهرباء.

وتجدر الإشارة إلى أنه قد تم تسجيل بعض البطء في تنفيذ برنامج الكهرباء القروية الشمولي في الآجال المحددة، وذلك نتيجة للأسباب الآتية: أولا، عدم استجابة الشركات لطلبات عروض الأثمان التي تم نشرها لعدة مرات، ويقوم المكتب الوطني للكهرباء بإعادة نشرها مع إجراء بعض التعديلات على دفاتر التحملات، وخاصة البنود المتعلقة بالأثمان لتحفيز المقاولات لتقديم عروضها في هذا الشأن؛

ثانيا، التأخر الحاصل في عملية المصادقة من طرف اللجان الإقليمية على الشطر الأخير من برنامج الكهرباء القروية الشمولي؛

ثالثا، تأخر بعض المقاولات في إنجاز أشغال الكهرباء؛ رابعا، تعرض ملاكي الأراضي على مد خطوط الكهرباء؛ خامسا، التساقطات المطرية التي حالت دون إنجاز بعض الأشغال؛ سادسا وأخيرا، تعليق نشر طلبات العروض الخاصة بالجماعات التي راكمت متأخرات في إطار البرنامج إلى حين أداء بقية مستحقاتها. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد كاتب الدولة، الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد مصطفى التومة:

شكرا السيد كاتب الدولة على ما ورد عليكم على لسان السيدة الوزيرة.

كل المعطيات واقعية، ولكن لا ننكر الجهود التي يقوم لا المكتب الوطني للكهرباء من ناحية الدراسة ولا من ناحية المقاولين ولا من ناحية الإنجازات.

المقاولين عمرهم ما كانوا عرضة لهاذ البرنامج، الإشكالية فين كايه؟ فين كتحصل الإشكالية؟ دابا قلتو كايه تقريبا من 96 إلى 2010: 36400 دوار مكهربة، هذه مجهودات جبارة، ولكن نحن لا نرضى أن تكون شبكة

هذا مشكل، ووجود بعض المساكن المهجورة أو المعدة للسكن الثانوي، وعجز بعض الجماعات المعنية عن أداء متأخراتها للمكتب الوطني للكهرباء. إذن كآين عجز بالنسبة للجماعات وكآين عجز بالنسبة للمواطنين هآذو جوج ديال المشآكل، زيادة على الأسباب الأآرى آصنا نكب عليها باش نلقاو لها حل. شكرآ.

السيد رئيس الجلسة:

نشكرآ السيد كاتب الدولة المكلف بالآتمية المجالية على مسآهمآكم معنا في هذه الجلسة. وننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى السيدة وزيرة الصحة، والسؤال الأول حول وضعية المراكز الاستشفائية الخاصة بداء السل، للمستشارين المحترمين السآدة: زبيدة بوعيدآ، بوشعيب هيلآلي، محمد علمي، مولود السقوق، لطيفة الزيواني. الكلمة للسيد المستشار بوشعيب هيلآلي.

المستشار السيد بوشعيب هيلآلي:

السيد الرئيس المحترم، السآدة الوزراء المحترمين، الأآة المستشارة،

الأمر يتعلق بالمراكز الاستشفائية ضد بعض الأمراض المزمنة، كمرض السل بالأخص، وهآته المراكز توجد في بعض آحيان في مناطق تتمتع بطقوس خاصة، يسآعد تركزها على الاستشفآ الطبيعي، هآذا من آجهة. ومن آجهة أآرى فإن آالة هذه المراكز الاستشفائية، آالة البنية التحتية لبعضها تدعو للشفقة والاشمآزاز، هآته المراكز في بعض الآحيان متدآعية للسقوط، والواردين إليها يآدون غياب كل الوسائل الضرورية للتطبيب والاستشفآ، كالمراكز الموجودة في إقليم الجديدة وإقليم سيدي بنور، هآذا من آجهة.

ومن آجهة أآرى، فإن المغرب منآرط في المؤسسات العالمية لمحاربة داء السل، ما هي إستراتيجية المغرب في هآذا المضآر؟ شكرآ.

السيد رئيس الجلسة:

شكرآ للسيد المستشار، الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة عن السؤال.

السيدة ياسمينة بادو، وزيرة الصحة:

بسم الله الرحمن الرحيم. السيد الرئيس، السيدات المستشارات، السآدة المستشارين،

السيد الوزير،

أريد في البداية أن أشيد بالمجهودات الكبيرة التي بذلتها بلادنا لمحاربة داء السل، حيث أن المغرب حقق نتائج جد إيجابية، وهآذا منذ عقود من الزمن، فيما يخص تقليص نسبة الإصابة بهذا الداء، وذلك حسب التقرير الأآير لمنظمة الصحة العالمية.

وكما يآتي دآمآ في الأسئلة الشفوية وكذلك داخل اللجنة الاجتماعية، هآذا التسآؤل حول داء السل وحول تقليص هذه النسبة أو بآن الإصابة تتزايد، فكنا طلبنا من المنظمة العالمية للصحة أنها تدير واحد التقييم لهآذا البرنامج، التي حقيقة هو برنامج اللي أعطى الكثير بالنسبة لمحاربة داء السل.

حيث أن المؤشرات التي في حوزتنا تسجل أولا انخفاض نسبة حدوث داء السل ما بين 2 إلى 3% سنويا، وهآذا غير كاف. ثانيا، نسبة آكتشاف ممتازة لأنها وصلت إلى 93%. ثالثا، كذلك نسبة نجاح العلاج هو 86%.

اللي بقى هو ذاك انخفاض ما بين 2 إلى 3% تيبقى انخفاض ضئيل، مع العلم أن في المدن الكبرى وفي الآحياء الهامشية واللي تتعرف الفقر والهشاشة تيتفآش ذاك المرض، فإذا به تم آحين من خلال واحد المناظرة مع الآبراء، تم آحين الإستراتيجية اللي وضعها المغرب، آحينها باش تتآشى الآن مع المتطلبات الجديدة ومع البيئة الجديدة، وبالآصوص في هآذا المدن الكبرى وبإدمآج كما عملنا في البرامج التي تخص بمرض السيدآ، أننا ندمجو جمعيات المجتمع المدني باش كذلك يكون كذلك آحسيس في هآذا المجال.

إذن هذه إستراتيجية اللي وضعنا بمقآارة، ما غآديش نقول جديدة، لأن هي فقط آآاءت لآحين الإستراتيجية اللي كان وضعها بلادنا.

أما فيما يخص المستشفى ديال العياشي في أزموور أو سيدي بنور أو المستشفيات الأآرى التي هي حقيقة تقآدمت، لأن أغلبيةها يعني ترجع إلى 1912، فلماذا لم يتم تأهيلها؟ لأن تعلمون على أن الآن الإستراتيجيات عبر العالم مآشي فقط في بلادنا، تعتمد أساسا على نمط علاجي يرتكز أساسا على التطبيب وليس على الاستشفآ.

ثانيا كآين نهج هآذا الإستراتيجية اللي تعتمد على التشخيص المبكر للمرض وإدمآج علاج المرضى ضمن سياسة القرب. شكرآ السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرآ السيدة الوزيرة، آحتفظوا بالآواب ديالكم في التعقيب، تفضل الأخ بوشعيب.

المستشار السيد بوشعيب هيلآلي:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة، أكرر هذا المشكل عندو بزاف ديال التأثير على الأزواج، والمعاناة كايين معاناة نفسية، وكترت عنو مشاكل اجتماعية، الطلاق وما بعد الطلاق.

السيدة الوزيرة، نرجو منكم التدخل في هاذ الميدان ووضع إستراتيجية، والتدخل أنا في نظري جد بسيط، التدخل أولا في جعل المراكز، ولم لا 6 مراكز كل مركز جهوي أو مركز جامعي استشفائي نديرو فيه واحد المركز، وتدخلو عن طريق الدواء واحد الطريقة باش نجعلوه أقل تكلفة، وذلك بالتدخل لدى المختبرات أو استيراد أدوية أرخص منها.

وهذه المشاكل بالأخص تعاني منها البادية والناس اللي الموارد دياهم ضعيفة ومعندوش التغطية الصحية.

وأشكركم السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيدة الوزيرة في إطار الجواب.

السيدة وزيرة الصحة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات المستشارات،

السادة المستشارين،

السيد الوزير،

بداية أريد حقيقة أن أشكركم على هذا السؤال اللي كيتعلق بالعمم لدى الأزواج، واللي حقيقة أصبح يشكل في بلادنا عائق، ويسبب في مشاكل اجتماعية كما أشرت لها السيد المستشار، وكما قلتم على أن الأزواج ما تيكون عندهم في غالبية الأحيان إلا التوجه إلى المراكز الصحية الخاصة، وأشرت كذلك إلى غلاء الأدوية لمعالجة هذا العمم عند الأزواج.

هو في الحقيقة وزارة الصحة لحد الآن ما كانتش وضعت هاذ الإشكالية من ضمن الأولويات لأن كانت هناك إشكاليات أخرى وأولويات أخرى، ما نساوش على أن في بلادنا مازالت الأمهات تيتوفلو عند الولادة رغم أننا حسنا بكثير الأرقام بشأن ذلك.

فاليوم وعيا بأن أصبح من الضروري أن بلادنا تكون عندها واحد الإستراتيجية ديال الصحة الإنجابية، وفي داخلها خاص يكون واحد الشق المتعلق بالعمم عند الأزواج، هاذي إستراتيجية اللي الآن نشغل عليها، وسنعلن عليها في نصف السنة المقبلة.

لماذا تتطلب وقت كبير؟ لأننا تنقومو بدراسة، لأن بلادنا لحد الآن ما كنوفرش على أرقام أو إحصائيات أو مؤشرات تقنية حول العمم لدى الأزواج على الصعيد الوطني.

أما فيما يخص غلاء الأدوية، ربما أنه يكون هناك احتكار ديال مختبر، ولكن بصفة عامة، هذه الأدوية هي الأدوية اللي كيبيطوا لها المبتكرة بيوتكنولوجيا (c'est des médicaments innovants de)

شكرا على جواب السيدة الوزيرة المحترمة، فيما يخص إستراتيجية المغرب لمحاربة داء السل، والتي تبين على أن قلة هذا المرض، لا تتعدى 2 أو 3%، مع أن في الأبحاث التي نراها في بعض المجالات ديال الباحثين المختصين لمحاربة هذا السل يقولون على أن الأدوية الحالية في هذه المدة إلى حد الساعة لم يبق لها مفعول لمحاربة هاذ الداء.

ولهذا فالمؤسسات العالمية التي نحن منخرطون فيها يجب.. أنا لست مختصا، ولكن يجب إعادة النظر حتى نتمكن من الأدوية الجديد التي تحارب هذا الداء.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

وننتقل إلى السؤال الموالي الموجه إلى السيدة وزيرة الصحة، موضوع السؤال إستراتيجية وزارة الصحة فيما يخص معالجة العمم لدى الأزواج لفريق الأصالة والمعاصرة.

الكلمة لأحد السادة المستشارين، تفضلوا دكتور.

المستشار السيد مكي الحكوري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

زملائي المستشارين،

أخواتي المستشارات،

السيدة الوزيرة، أرجع للمرة الثانية لهذا السؤال لسبب تعرفونه، السؤال هو لاحظنا غياب أو انعدام أي إستراتيجية فيما يتعلق بالعمم، هذا السؤال لا يخلو من أهمية نظرا أولا للعدد ديالو لأنه ما عندناش إحصائيات، ولكن الكل يتوقع تقريبا 20%.

الموضوع تيولي أكثر أهمية منين مع الأسف تيكون الوسيلة الوحيدة اللي كتبقى هي الأطباء المختصون كيوهموا هاذ الأزواج العمم إلى الإنجاب خارج الرحم.

في هاذ الإطار، كايين مشاكل عديدة، المشكل الأول أن هاذ الأزواج ملزمون بالاتجاه إلى العيادات الخاصة، والعيادات الخاصة في هاذ الميدان تتمركز كلها بالدار البيضاء والرباط، والمشكل الثاني هو أنه التكلفة جد كبيرة، كبيرة جدا، والسبب ديال التكلفة ديالو أولا الدواء.

الدواء هناك مشكل، الدواء أصلا غالي، والمشكل الثاني هو أنه كايين هناك احتكار ديال المختبرات ديال الدواء، احتكار أنه من بين الأدوية كايين دواء واحد اللي كيتصدر عندنا وهناك احتكار، وبحال اللي شربنا له كايين هناك دواء أرخص وما عندناش في بلادنا.

أنا أريد فقط أن أقول للسيد المستشار المحترم أنني أشاطره الرأي، فذلك ارتأينا الآن على أنه خصنا واحد السياسة بالنسبة للصحة الإنجابية، اللي غادي تضم هذه الإشكالية، لأن أصبح من الضروري على أن بلادنا يكون عندو واحد الرؤية، وحقيقة أن المراكز الاستشفائية فيها كفاءات عليا، ولماذا لا نستغلها بالنسبة لهذه الإشكالية اللي طرحتم، فهذه أصبحت من ضمن برامج وزارة الصحة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، نشكر السيدة الوزيرة على مساهمتها معنا في هذه الجلسة. وننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى قطاع التربية الوطنية، والسؤال الأول موضوعه وضعية الأحياء الجامعية ببلادنا. للمستشارين المحترمين السادة: حسن سليغوا، مصطفى سلامة، عبد العزيز البنين، مولاي محمد المسعودي، إبراهيم الحب.

الكلمة لأحد السادة المستشارين، تفضل الأخ حسن سليغوا.

المستشار السيد حسن سليغوا:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيد المرسلين. السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير، تعيش الأحياء الجامعية عند كل دخول جامعي حالة من الفوضى والغليان بفعل عامل الاكتظاظ وعدم قدرة الطاقة الإيوائية المتوفرة حاليا على استيعاب كل الطلبات والرغبات بفعل ارتفاع عدد الطلبة الوافدين عليها، مما يتسبب في احتجاجات الطلبة أحيانا تصل إلى المحاكم، وقد تهدد استقرار المدن المتواجدة بها هذه الأحياء الجامعية، أضف إلى ذلك الوضعية المريرة التي تعيشها بعض الأحياء الجامعية بفعل تقادم مرافقها بمدينة فاس.

السيد الوزير،

لقد قمتم بزيارة إلى مدينة فاس منذ 3 سنوات مضت صحبة السيد كاتب الدولة في الداخلية، ووقفتم على حجم المشاكل التي أثرت في هذا الاجتماع الذي ترأستموه، حيث أعطيتم الانطلاقة الرسمية لتحويل الحي الجامعي ظهر المهرز بعد توفير الوعاء العقاري، وحيث قامت السلطات المحلية بجميع الدراسات التقنية والتصاميم المطلوبة.

لذا نسئلكم، السيد الوزير، عن مآل هذا المشروع وتاريخ إنجازهِ، وعن برنامجكم المستقبلي للنهوض بأوضاع الأحياء الجامعية في بلادنا، وخصوصا تلك التي تقادمت بناياتها ومرافقها. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

(première ligne)، وتكون مازال مخرجش الدواء الجينيس بحكم أن الأدوية هي جديدة لمعالجة العقم عند الأزواج.

أنا نتعرف على أنه أصبح يمكن أن يعالج، في حين أن من قبل يعني كانت الصعوبة، لماذا؟ لأن كاي هاذ الأدوية الجديدة اللي باقي ما يمكنهاش أنها تصبح جنيسة، ولكن حقيقة ملي تيكونوا عدة أدوية تتداول في السوق، تيمكن أن الدواء تينخفض، واحنا منكيين على هذا في إطار السياسة الدوائية لبلادنا اللي كذلك غادي نعلنو عليها في بداية السنة المقبلة إن شاء الله. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، والكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب، تفضلوا دكتور.

المستشار السيد مكي الحنكوري:

شكرا.

السيدة الوزيرة، لا أتفق معكم حينما تقولون أنه ليس من أولويات ديال المملكة، علاش كتفقو؟ أولا لأن كمعرفو احنا في المستوى ديال جيراننا سبقونا من سنين، مند سنوات ومصر هما عندهم البرنامج، الجزائر، تونس، ليبيا، ولما لا احنا؟

لست متفقا معكم لأنه استثمرنا في مسائل بالنسبة لي النقص في الأهمية، استثمرنا في الأجهزة، في الإيكوغرافي اللي خيلناهم، استثمرنا في واحد الحوايج اللي احنا ما محتاجينش لها، شتى ديال الحوايج. السيدة الوزيرة،

أنا أعتبر هذا الموضوع خصنا نوضوه دابا من الأولويات ديانا لأن المغرب ديانا تقدم الحمد لله بالأخص في الميدان ديال الطب، وخصنا نسايرو الطب لأن الطب لا يعقل أن عندنا مراكز استشفائية.. العالم في الطب عرف واحد التقدم كبير في الإنجاب، واحنا ما سايرناش هاذ التقدم ديال لآخر، حتى بالنسبة للسمعة ديال الكليات ديانا، ماشي مزيانة الكلية، حيث أنه ما يمكنش تكون عندنا كليات بسمعة طيبة وما عندناش هاذ القضية هاذي، لأن القضية بالنسبة لي كتيان لي مهمة. وشكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، كاي تعقيب السيدة الوزيرة؟ تفضلوا السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة الصحة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الجواب.

السيد أحمد أخشيشن، وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر

والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

قبل أن أتطرق إلى عناصر الجواب، أشكر أولا السيد المستشار اللي عندو دراية بهذه المواضيع اللي على إثارها، ولكن في نفس الوقت بغيت نتوقف عند بعض التعابير وأحكام القيمة اللي صدرت في متن السؤال، باش نقول بأن فعلا ما عرفتش علاش كيتكلم السيد المستشار ملي كيقول بأن الدخول الجامعي اتسم بالفوضى وبالغليان، يمكن يتكلم على شي دخولات في السنوات اللي من قبل، ولكن هذه السنة بشهادة الجميع أعتقد بأن الكل يتفق بأن الدخول الجامعي ديال هذه السنة اتسم بالعكس بطروف طبيعية. اللهم الحالة اللي كيوفرها السيد المستشار كذلك اللي وقعت في الحي الجامعي ديال ظهر المهرز في فاس.

الآن عودة إلى صلب السؤال، فيه جوج ديال التساؤلات، واحد حول البرنامج الاستعجالي، وواحد حول الوضعية ديال الحي الجامعي ديال فاس.

باستعجال، فيما يرتبط بالبرنامج الاستعجالي، فعلا السيد المستشار كيغرف بأن أحد الأولويات اللي توقفنا عندها في تسطير مشاريع البرنامج الاستعجالي، وهو إعادة هيكلة نسيج الأحياء الجامعية والإطعام الجامعي، بناء على 3 ديال محاور التدخل الأساسية:

1. تأهيل وتوسيع الأحياء والإقامات الموجودة؛

2. بناء أحياء ومطاعم جديدة؛

3. تجهيز كافة الإقامات الموجودة اليوم بالمطاعم،

ويعرف السيد المستشار بأن رصدنا في هذا الأفق ميزانية تتعدى مليار و240 مليون درهم، سنتوخى من خلالها توسيع شبكة الاستقبال ديال الأحياء بما مجموعه 15400 سرير إضافي في أفق سنة 2012، أي بنسبة نمو قدرها 50%.

خلال هذه السنة هذه طبعا تمت برجة تأهيل 8 ديال الأحياء الجامعية، فيها طبعا الحي الجامعي ديال أكادير والسويسبي الأول في الرباط، بإحداث حوالي 1500 سرير، وإحداث مطعمين جامعيين بكل من أكادير ومكناس.

ومن المقرر طبعا بناء 5 أحياء جامعية جديدة وتوسيع 6 أحياء أخرى، فضلا عن إصلاح الأحياء الجامعية الباقية، وعددها طبعا 13 ديال الأحياء. فيما يرتبط بالإطعام، نتوخى في مجمل التدخلات المبرجة الرفع بالقدرة ديال الاستيعاب بالمطاعم الجامعية بإضافة 6 ملايين ديال الوجبات الإضافية في حلول 2012 أي بنسبة نمو تفوق 90%.

الآن فيما يرتبط بوضعية فاس، فعلا يعرف السيد المستشار بأن الوضع اللي كان عليه الحي الجامعي بالنسبة لجامعة سيدي محمد بن عبد الله في ظهر المهرز، كان قد أثار قلق فعلي بالنسبة لمختلف المتدخلين، وامت فعلا البرجة ديال جملة من التدخلات، الغرض الأساسي منها هو إعادة هيكلة النسيج ديال الحي الجامعي ديال هاذ المنطقة، تم فعلا إنجاز مشروع من طرف المتدخلين المحليين مشكورين، لكن هذاك المشروع كيف كيغرف السيد المستشار أولا وقعت هناك مراجعة للوعاء العقاري اللي كنا متفقين عليه في المنطلق، اعتبارا لتقضايا مرتبطة بتضاريس الوعاء المخصص، والآن وجدنا الحل الأسبوع الماضي من خلال تخصيص وعاء مكمل.

وثانيا وهذا هو الأساس، الآن نشغل على المشروع اللي انطلقنا منو بناء على تدخلات المتدخلين المحليين بعد إعادة هيكلته من خلال الخبرة اللي عرضناها على المستوى الدولي حتى تتوفر بالنسبة لهذا النسيج بالذات اللي فيه مشاكل كبيرة على المشروع اللي غادي نبدأ فيه مع غضون الأسابيع القادمة المقبلة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد حسن سليغوا:

شكرا السيد الوزير على هذه الإيضاحات.

أنا أظن، السيد الوزير، بأنكم على علم بالنسبة للدخول الجامعي بمدينة فاس، وأنكم على علم بأن الطلبة طوقوا أحد مديري الحي الجامعي، وأنكم على علم بأن الطلبة اقتحموا الحي الجامعي بالفوضى.

فإذا كان كل ما وقع هو سليم، فأنا أفاجا، لأن هذا الشيء خطير، علاش خطير؟ لأنكم على علم بعدد الطلبة اللي كتوفر عليها مدينة فاس، مدينة فاس تتوفر على أكثر من 60 ألف طالب، إلى درنا عملية حساسية بسيطة، يعني غير الثلث وما ندخلوش 8 آلاف ديال تازة، يعني فوق 28 ألف طالب اللي هو في حاجة ماسة للسريير في الحي الجامعي، مدينة فاس تتوفر على 5 آلاف، يعني احنا الآن في ضائقة ديال فوق 20 ألف، كيفاش يمكن السنة المقبلة إذا ما كانتش بدات دابا قبل غدا، فأنا كنشوف الله يستر بأن السنة المقبلة ستكون سنة ساخنة، وغادي نردو العبء للطلبة وغادي نقولو لهم اتما اللي ما احترمتوش القانون، في الوقت اللي هذا مشروع قبل ما تجيو، السيد الوزير، وهو على طاولة الوزارة ديالكم، وفي الوقت اللي جيتو مدة هاذي 3 سنوات، قلنا جاء الفرح.

أظن بأن ناسيين التواصل، لأن التواصل لا ما بين الأحياء الجامعية ولا ما بين المسؤولين ما كاينش، وهذا التواصل وصل حتى للهواتف وحتى للفاكسات اللي مقطوعة اليوم على الأحياء الجامعية.

أظن السيد الوزير، أنا اللي كقول لكم بأن السنة المقبلة، إذا مشى هذا المشروع ما شافش النور في الأيام القادمة، ستكون الله يستر شي مشاكل اللي ما غادي تشرف لا لكم ولا حتى واحد.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير في إطار التعقيب عن التعقيب.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي:

التعقيب ديال السيد المستشار غادي يدعني، السيد الرئيس، أني ندخل في التفاصيل ديال هاذ الموضوع اللي هو موضوع كبير، في دقيقتين. أولا السيد المستشار كيغرف بأن المشروع اللي قدمناه لتعويض المشروع الأولي غادي يرفع من الطاقة الاستيعابية بالمقارنة مع ما كان تم تسطيره في الأول من 1300 سرير إلى 2500 سرير.

وكيعرف السيد المستشار كذلك بأننا اتفقنا مع السلطات المحلية ومع الإدارة ديال الجامعة هاذي أسبوعين باش نشرعو في العمل وفق هذا المنظور الجديد ديال إعادة الهيكلة ديال هاذ النسيج ديال الحي الجامعي ابتداء من الأسبوع الثاني ديال شهر نونبر.

الآن فيما يرجع لحادث، اللي تكلم عليه السيد المستشار، هو كيغرف أحسن مني بأن العملية كانت عملية كومنديو، فيها 67 ديال الناس اللي هما محترفين ديال هاذ العمليات، والدليل على ذلك أنه ملي بدات المفاوضات معهم من بعد الاقتحام في يومين تم فك الحصار في ظرف ثلث ساعة، لأنها كانت عملية سياسية، ما عندها حتى شي أدنى علاقة بأوضاع الحي الجامعي، وهذه أمور متعودين عليها، عشناها في السنوات الماضية في مراكش، وكنعيشوها لفترات، إما في أكادير أو في فاس، هاذ السنة هاذي كانوا هاذ الناس غرضهم أنهم يسلطوا الأضواء على التحركات ديالهم في هذه المنطقة، داروها من بعد ما توصلوا بذلك الشي اللي كان خصهم انسحبوا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الثاني، موضوعه الزيادة في منح الطلبة الجامعيين، للمستشارين المحترمين السادة: عمر أذخيل، محمد فضيلي، إدريس مروان، عياد الطيبي، حميد كوكسوس. تفضل الأخ عمر أذخيل.

المستشار السيد عمر اذخيل:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف الانبياء والمرسلين.

السيد الرئيس،

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير، لا يخفى عليكم الدور الهام الذي تلعبه المنح المخولة للطلبة في الكليات والمعاهد الجامعية في التخفيف من الأعباء المادية على الطلبة وذوهم لتغطية جزء يسير من مصاريف التنقل والإقامة واقتناء الكتب والمراجع العلمية.

وحيث أن تدبير هذه المنح تكنتفه العديد من الاختلالات، سواء من حيث المعايير المعمدة للاستحقاقات أو تضييق الإمكانيات للحصول عليها، وكذا قيمتها الهزيلة، فإن إقامة الحدود الفاصلة بين الفئات المستحقة لها، تتطلب المزيد من الضوابط والتدقيق قصد تحقيق نوع من العدالة في منحها، لمعالجة المحدودية والتمييز بين المبالغ المصروفة للطلبة القاطنين بمدن تتواجد بها المعاهد والكليات المقصودة وتلك المخولة للطلبة غير المقيمين بها حسب تفاوت البعد الجغرافي.

بالإضافة إلى قيمتها المادية التي لم تعرف الزيادة منذ مدة طويلة جدا، على غرار ما تعرفه معظم التعويضات والمرتبات الخاصة بباقي مكونات المجتمع، وفي إطار مواكبة التصاعد الصاروخي للأسعار، وعليه نساءلكم، السيد الوزير، ما هي الإجراءات المستعجلة التي ستتخذها الحكومة في حفظ حق هذه الفئة من المجتمع وتمكينها من الزيادة في المنح السنوية للطلبة؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب، تفضلوا.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

في البداية طبعاً أشكر السيد المستشار على طرحه لهذا السؤال الأساسي اللي غادي يسمح لنا باش نعطيو بعض التوضيحات فيما يرتبط بما تقوم به الوزارة ومن خلالها الحكومة في هذا المجال.

بغيت فقط نذكر بأن في مجال المنح الدراسية، لا داخل الوطن ولا خارجه عرف تطورا ملحوظا، حيث ارتفع العدد الإجمالي للممنوحين من 100673 سنة 2008 إلى ما يفوق 128 ألف ممنوح هاذ السنة، أي بزيادة تتعدى 28% في ظرف سنتين.

وبهذا، ارتفعت كذلك نسبة إرضاء طلبات المنح الجديدة إلى حدود 98% هذه السنة هاذي بالمقارنة مع 91% اللي كانت سنة 2008، إضافة إلى ذلك تم تخصيص 1000 منحة سنوية لأبناء الجالية المغربية المقيمة بالخارج، ابتداء من السنة الجامعية الماضية، وبالنسبة للدخول الجامعي بالخرج، هذا اللي احنا فيه، فقد تم تحويل 57580 منحة جديدة لحملة شهادة البكالوريا الجدد وتجديد 76200 منحة للطلبة القداماء، ويرتقب أن

هناك زيادة ديال الطلبة، والمفروض أن كل طالب يستحق المنحة المفروض بأنها تعطى لو، وغير معقول وغير منطقي باش واحد كيستحق المنحة وما تعطلوش.

ثانيا، بالنسبة للمنحة في حق ذاتها ما كاينش فرق ما بين الطالب اللي جاي من وجدة أو كذلك الطالب اللي جاي من الداخلة أو الطالب اللي قاطن في القنيطرة أو قاطن في مراكش واللي كيقرا في الرباط، وبالتالي لا بد كذلك من مراجعة، السيد الوزير، على أساس باش تكون هناك معايير، لأنه بالنسبة للتكاليف تقريبا اللي هذاك اللي جاي من وجدة واللي جاي من الداخلة ماشي هي نفس التكاليف بالنسبة لهذاك اللي جاي من القنيطرة أو من الدار البيضاء.

وبالتالي هذا هو السؤال ديالنا، بغينا على أساس الحكومة تزيد في القيمة ديال المنحة، ثانيا تكون هاذ المنحة عندها واحد القيمة اللي ماشي هي القيمة الحالية اللي موضوعة لهذاك الوضع الحالي. وبالتالي نشكركم، السيد الوزير، على هذه الاعتادات المرصودة للمنح، ولكن نطلب كذلك المزيد. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

نتقل إلى السؤال الموالي الموجه إلى السيد وزير التعليم العالي، موضوع السؤال هو هجرة الكفاءات الوطنية لفريق الأصالة والمعاصرة، والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق، تفضلي الأستاذة.

المستشارة السيدة فريدة النعيمي:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

السيدة المستشارة،

السادة المستشارين،

السيد الوزير المحترم، نتحدث معكم من خلال واقع ملموس، يكذب كل الخطابات الممتعة، بالمقابل نريد أيضا خطابا يحظى بمصداقية وجوابا واضحاً وعملياً، يجد صداه عند كافة المواطنين.

ومن هذا المنطلق، نحن واعون كل الوعي بأن ظاهرة هجرة الأدمغة تشكل أبرز التحديات المستقبلية لدول الجنوب الراجبة في اللحاق بركب التقدم والتطور، وبحسب آخر تقرير للبنك الدولي، تشكل نسبة الكفاءات المغربية المهاجرة إلى الخارج من حيث أعلى نسبة على المستوى العربي، إذ تقدر نسبة المغرب ب 17%، في حين تونس ب 9,6% ومصر ب 4,6% أيضاً.

تخول 6000 منحة لطلبة سلك الماستر و1800 لطلبة سلك الدكتوراه، بالإضافة إلى 2500 منحة للطلبة المغاربة بالخارج، مما سيرفع العدد الإجمالي للممنوحين إلى 144350.

كما أنه بالنسبة للأقاليم الجنوبية، كي عرف السيد المستشار تتم الاستجابة لطلبات المترشحين المنحدرين من هذه الأقاليم بالنسبة 100% على مستوى جميع الأسلاك.

الآن قد واکب طبعاً هذا التطور في عدد الممنوحين تطور على مستوى الغلاف المالي المخصص للمنح، حيث انتقل من 428 مليون درهم سنة 2008 إلى ما يفوق 528 مليون درهم هذه السنة.

طبعاً أمام هذه الأرقام، نحن أمام جوج ديال الاختيارات، تيعرفهم السيد المستشار، إما نستمر في النهج ديال توسيع رقعة المستفيدين رغم الهزلة ديال المنحة، وإما نرفعو من النسبة ديال المنحة ووقفها، ملي كنتكمو الآن على أرقام راه احنا كنتكمو على.. فتنا 50 مليار هاذ السنة هاذي، الوتيرة اللي كنتشغلو عليها ديال الزيادة ديال 10 و13% ديال عدد الممنوحين كل سنة غادي توصلنا في غضون سنتين إلى 70 مليار سنتيم.

فأمامنا جوج ديال الاختيارات، إما نرفعو من القدر ديال المنحة ووقفها طبعاً، هاذ الأرقام ما غاديش يمكن لنا نوصلو لهاذ الأعداد ديال المستفيدين في الأرقام اللي احنا فيها أو نحتفظ اعتباراً للمعطيات الاجتماعية اللي أترتو في السؤال ديالكم عن حق، نحتفظو على الأقل بهاذ الحد الأدنى بالنسبة للجميع، هذا نقاش الآن مفتوح.

مكنفيس عليكم بأن التوجهين موجودين بجوج، ولكن التغليب ديال أحد التوجهين بالنسبة للآخر ما موضوعش الآن رهن الإشارة، بالنسبة لنا احنا الاختيار اللي درناه وهو نشتغلو على توسيع رقعة المستفيدين. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عمر أذخيل:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

أولا احنا بالنسبة للسؤال ديالنا عندو شقين، بالنسبة للإحصائيات وبالنسبة لتمكين الطلبة من المنح، هذا شيء إيجابي واللي كنتسجلوه بامتنان، ولكن السؤال اللي طرحنا، طرحناه فيما يخص الزيادة بالنسبة للمنح لأن تقريبا كلشي كان.. تقريبا جميع الرواتب كانت فيه إعادة النظر.

على الأقل كذلك بالنسبة للمنح، المفروض، السيد الوزير، بأن الحكومة تدير كذلك واحد المخطط مع الجهات المعنية من أجل الرفع من قيمة هذه المنح، فمن غير معقول وغير منطقي باش تبقى هذه المنحة لمدة سنين وهي تقريبا راكدة في واحد المستوى، بطبيعة الحال احنا تقريبا كل سنة

حرية التنقل يعني أن الإنسان من المفروض، مادام ضمن له هذا الحق على مستوى الدستور، فبدون شك أن ما غاديش يمكن لنا نمنعو الكفاءات من كونها أنها تنتقل، ولكن السؤال يسائل في العمق مسألة أساسية اللي هو هاذ ما يسمى بـ "اختيار المغرب"، (Le choix Maroc)، الآن ماذا يعني هذا الاختيار بالنسبة لباحث مثلا اللي عندو كفاءة متميزة في أيها مجال من المعرفة؟

هاذ التساؤل ديال اختيار المغرب مطروح على أربع مستويات: كين المستوى الأول، اللي هو المشترك بيننا، الحس الوطني، فعلا المغاربة مرتبطين بهاذ البلاد، الحمد لله، وجزء كبير من التضحيات اللي كيقوموا بها مردها هاذ الارتباط، ولكن هذا لا يكفي. كين كذلك أمور مرتبطة بظروف العمل، وهاذ الشي كعرفوه، وكتعرفو السيدة المستشارة، سواء بالنسبة للتدريس أو بالنسبة للبحث، فعلا كين خصاص في واحد العدد ديال المؤسسات اللي كيدفع ببعض الكفاءات أنها تمشي تبحث لها على ظروف عمل أحسن. كين كذلك شروط العمل المرتبطة بالأجر وبالتحفيزات وما إلى ذلك، ولكن كين كذلك أمور مرتبطة بآفاق الترقية داخل المهنة، أي أن الآن كنعرفو بأن (L'ascenseur social) ماشي غير في المجتمع ما خدامشاي، حتى في المؤسسات الجامعية، حتى في مؤسسات البحث، بالأخص بالنسبة لبعض التخصصات.

اللي يمكن نتكلم عليه بشكل دقيق وهو ما تم تجريبه كقاربات في هذه الحالة ديال الباحثين والأساتذة الجامعيين بالنسبة للمغرب. غادي نتكلم على ثلاث حالات:

الحالة الأولى، وهو صياغة جواب في إطار مؤسسي، جوج برامج كنعرفوهوم: برنامج "فينكم" اللي كان في الأول انطلق هاذي سنوات باش نحاولو نوجدو واحد النوع من التشبيك ما بين هاذ الكفاءات على المستوى العالمي، ونخلق لها واحد الارتباط عضوي مع المغرب من خلال عدد من مجالات التدخل.

وكين ما هو أكثر تطورا، اللي هو برنامج "مصير" اللي خلق وحدات بعينها، اللي من داخلها كيتم استقطاب هاذ الكفاءات باش يمكن لها تشتغل حول برامج محددة وفق مواصفات دولية.

كين كذلك طبعاً كل التحفيز اللي وضعناها منذ 3 سنوات من أجل التميز والاعتراف بالتفوق من خلال الجوائز اللي وضعناها هاذي سنتين، واللي اتما كتعرفوا أن حوالي الثلثين منها وجمناها للمغاربة اللي عابشين في الخارج، واللي كيشغلوا مازال في الخارج، وكين طبعاً الدعم الاستثنائي لمختلف مجالات البحث العلمي اللي ماشي هذا هو المجال باش نخوض،

ولكن اللي كيبقي أن أحد الأجوبة الأكثر.. في دقيقة إذا كان ممكن السيد الرئيس.. أحد الأجوبة الأكثر رزاة الآن، وهو النموذج اللي

والأدهى من ذلك أن القطاعات التي يمسهها هذا التزيف، يمسه القطاعات الحساسة، والتي يعرف المغرب فيها مشاكل كبيرة، قطاعات الصحة والتعليم والاقتصاد والمال، مع العلم أن بلادنا تسير في اتجاه نقص الكفاءات القادرة على إحداث تغيير في المجتمع إن على المستوى الاقتصادي أو على المستوى الثقافي والفكري، وخصوصاً ونحن مقبلين على تحديات كبرى، مثل إحداث قطب مالي بالدار البيضاء.

نسائلكم، السيد الوزير، شكون غادي نشغلو في هذا القطب المالي من الكفاءات المغربية؟ وأين سنجدوها؟ وكذلك نلمسهها أيضاً عندما نجد بلادنا تضطر إلى استيراد الخبراء الأجانب يعقود باهظة لإنجاز دراسات وتمهيش الكفاءات والطاقات من أبناء الوطن.

أمام حرب استقطاب الكفاءات واحتضانها من طرف الدول الأوروبية وأمريكا من خلال توفير الامتيازات والتحفيزات ودعم مالي والتقدير للكفاءات والمؤهلات، نسائلكم، السيد الوزير، هل تتوفر الحكومة على إستراتيجية واضحة المعالم لوقف نزيف استنزاف الكفاءات الوطنية؟ ما هو موقع تحسين أجواء البحث العلمي وتشجيع الكفاءات في سياستكم التعليمية؟ كيف تواجهون إستراتيجية الإغراء والامتيازات التي تقدمها بعض الدول لاستقطاب هذه الكفاءات؟ ومتى سيتم إعادة الاعتبار لنخب ومنتقني هذا الوطن ومنحهم وضعهم الاعتباري وتحسين مستوى دخلهم ووضعهم المادي؟ وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة، الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب عن السؤال، تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

فعلا السيدة والسادة المستشارين في فريق الأصالة والمعاصرة طرحوا إشكالية كبيرة جدا، بدون شك هما واعيين أكثر مني بأن لن نتاح لنا الفرصة باش ندخلو في تفاصيلها في غضون هذه المساحة ديال الوقت اللي متوفرة.

لكن فقط بغيت التدقيق، طبعاً السيدة المستشارة طرحت السؤال بشكل عام بالنسبة للكفاءات الوطنية، أنا فهمت من الصياغة الأولى المكتوبة ديال السؤال أنها مرتبطة بالكفاءات اللي كنعشغل في البحث العلمي وفي الجامعة، وبدون شك أن ما يسري على البحث العلمي والجامعة يمكن أن نسقطه بشكل أو بآخر على باقي المجالات الأخرى.

طبعاً قالت السيدة المستشارة بأن هاذي الآن إشكالية مرتبطة بأحد تداعيات العولمة، هذا ليس فيه شك، بدون شك كذلك أن المنطلق هو

هاذ الكفاءات، هاذ الأدمغة التي تشتغل في مؤسسات كبيرة جدا أن نجلها إلى هاذ البلاد.

الحكومة خصها تدير برنامج باش تحفزهم ماديا، تحفزهم كذلك أن يشوفوا أن ماشي واحد المدير تيبقى في واحد البلاصة، حتى فيما يخص الكفاءات لابد أنه يحس المواطن المغربي أنه يمكن له أن يترقى، أما احنا كنشوفو في المغرب هذا في مؤسسة عمومية تيبقى خالدا فيما أبدا، كنجيدوه من هاذي كنجبيوه لهاذي، إذن كندور واحد 50 ولا 60 مسؤول في المغرب، وبالتالي هذه الكفاءات ما يمكنش لهم يزعموا باش يدخلوا لبلادهم ويخدموا بلادهم، وعندهم رغبة أكيدة باش حتى هما يمكن لهم يتطوروا، نعطيوهم إمكانية للتطور، إمكانية للترقي فيما يخص واحد العدد ديال المسائل، وهذا شأن حكومي ما شي شأن وزارة على حدة. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي:

غير في بضع ثواني السيد الرئيس.

فعلا هاذ الشيء كلو اللي ذكر السيد المستشار راه معه الحق فيه، لأن العمق هو هذا، غير اللي بغيت نأكد ليه، أولا بأن الوعي بخطورة هذه الإشكالية هو وعي حقيقي، ثانيا بأن ما تم وضعه إلى حيت غير نكشف على تفاصيلو غادي يعرف السيد المستشار بأننا الآن عندنا مسؤولين على مستوى وحدات داخلة في إطار هذه البرامج، اللي كتصرف لهم تعويضات تفوق 200 ألف درهم في الشهر، فإذن ماشي مسألة تحفيزات.

خصنا نعرفو بأن ما غديش تقدرود ندخلو في هذه المزايدة إلى ما نهاية، وأتم عارفين بأن هذالك اللي غادي تعطيه 200 ألف في الشهر، غادي يلتقى غدا اللي غادي يعطيه مليون ديال درهم في الشهر، المشكل وهو المناخ العام اللي احنا فيه، خص هاذ المناخ العام يكون فيه ما يكفي من التحفيزات، وفيه ما يكفي من (la qualité de vie) وما يكفي من هاذ الشيء اللي تكلمت عليه ديال الحرية وديال القدرة على أن بنادم يمكن له يخلق الحوار باش يمكن لنا نستقطبو هاذ الكفاءات.

هاذ الشيء، والمنافسة اللي دخلنا فيها راه ماشي غير مع الدول الغربية، أنا هاذ الأيام كنت في ماليزيا، ولقيت كفاءات مغربية تشتغل في برامج ديال البحث العلمي في ماليزيا، وتم استقطابها من أمريكا ومن كندا، وهاذ الموضوع راه تتعرفوه كين في السعودية وكين في الإمارات العربية وكين في واحد العدد ديال البلدان.

إذن غادي يخصصنا واحد الوقت نجلسو كلنا ونفكره أشنو هي الإمكانيات المتاحة بشكل موضوعي، طبعاً وفق الأولويات اللي محدديها، لا يمكن لنا أن نستقطب الكفاءات كلها في كل المجالات، ولكن أشنو اللي

كنشتغلو عليه مع الجامعة الدولية ديال الرباط، اللي هو - كما كتعرفوا - مؤسسة وفق مواصفات دولية، تستقطب كفاءات مغربية عايشة في الخارج، أي أن كوضعو إطار بكامله، فيه المواصفات اللي يمكن يلقاها هاذ الكفاءة على المستوى الدولي، واللي من خلالها يمكن تحفز باش يجي للمغرب. إلى ما وصلناش لصياغة أجوبة من هاذ المستوى فغادي نبقاو دائماً كندورو في نفس الحلقة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، عندكم جوج دقائق في التعقيب استغلوها، كين تعقيب؟ تفضلوا.

المستشار السيد أحمد التوزي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

في الواقع نشكر السيد الوزير على الإيضاحات الوافية التي أعطاها فيما يخص هاذ الموضوع، وطرحننا لهذا السؤال على وزير التربية الوطنية وتكوين الأطر في الواقع هذا مشكل ديال حكومة، في الواقع هذا مشكل هجرة الكفاءات وهجرة الأدمغة، هذا مشكل ديال الحكومة، ماشي غير مشكل ديال وزارة واحدة، لماذا؟ لأن كما جا في كلامكم على أن الكفاءات المغربية كثيرة ومتنوعة جدا في جميع أصقاع العالم، في فرنسا، في كندا، في الولايات المتحدة.. إذن عندنا كفاءات، وهاذ الكفاءات التي تهاجر ما هاجرت حتى خسر عليها المغرب فلوس، حتى خسر عليها إمكانيات كبيرة جدا.

إذن هذا واحد النوع ديال الهدر ديال إمكانيات المغرب، هدر إمكانيات المغرب في التطور، هدر إمكانيات المغرب في الحكامة، في التسيير، ولينا كنشوفو الآن - مثلا - أننا فوتنا واحد العدد ديال المسائل، اللي فوتناها على الصعيد الوطني فتوات باش نجيبو الكفاءات من الخارج باش يمكن نسيرو المسائل ديالنا.

إذن هاذي إشكالية مطروحة على الحكومة، يجب على الحكومة أن يكون عندها برنامج واضح، كما قلتو وزارة التربية الوطنية اللي في الواقع اللي خص تعمل عليه بالأساس هو ذاك الحس الوطني، تنمية الحس الوطني هاذي مسألة أساسية، لأن الوطنية هي أساس حب الوطن، ملي كنشوفو في مصر 4% واحنا 17%، إذن أشنو هو الفرق بيننا وبين مصر؟ إذن هنا عندنا خلل في التربية فيما يخص أننا نعطيو للمواطنين التلاميذ ديالنا هذ الحس الوطني، الافتخار بالاتناء إلى هذا البلاد.

كذلك التحفيزات، الجو الديمقراطي كذلك راه موجود، كان واحد الوقت ما تيجيوش المغاربة لأن كان هناك العنف، كان هناك واحد العديد من الإشكاليات، الآن نحن نعيش في جو ديمقراطي، إذن نفس المسائل اللي كيعيشها يمكن يعيشها ليه، ولكن لابد من تحفيزات موضوعية، تمكن

ديال أوضاع مؤسسات التعليم العالي الخاص بالمقارنة مع الترتيبات التنظيمية التي توّطر التعليم العالي بشكل عام.

السيد المستشار، ينص القانون 01.00 على مجموعة من الإجراءات المتعلقة بتنظيم التعليم العالي بشكل تدريجي، أولها الترخيص بفتح المؤسسات والمسالك طبقا للشروط المنصوص عليها في المرسوم رقم 2.07.99 الصادر بتاريخ 27 يونيو 2007 بتحديد كفايات الترخيص لفتح وتوسيع وتغيير مؤسسات التعليم العالي الخاص.

ثانيا اعتماد مسالك التكوين والاعتراف بالشهادات المسلمة من مؤسسات التعليم العالي الخاص.

وثالثا الاعتراف بمؤسسات التعليم العالي الخاص، الذي يشكل إشهادا على جودة التكوينات المدرسة بهاته المؤسسات.

وفي هذا الإطار، عملت الوزارة على إعداد مرسوم بتطبيق المادتين 51 و52 من القانون رقم 01.00 المتعلق بتنظيم التعليم العالي، صدر بالجريدة الرسمية بتاريخ 8 أبريل الماضي، تحدد بموجبه شروط وكفايات منح اعتماد مسالك التكوين بمؤسسات التعليم العالي الخاص، وكذا معادلة شهادتها. ومن أهم ما ينص عليه هذا المرسوم:

- تحديد شروط وإجراءات اعتماد المسالك، وكذا سحب هذا الاعتماد عند عدم استيفاء الشروط التي منح على أساسها؛

- قبول الشهادات المسلمة على مسالك التكوين المعتمدة للمعادلة مع الشهادات الوطنية وفقا لأحكام النصوص التنظيمية الجاري بها العمل؛

- تحديد الشروط والكفايات التي يتم بموجبها اعتراف الدولة بالمؤسسة وكذا شروط سحب هذا الاعتراف؛

- وأخيرا قبول طلبة التعليم العالي الخاص بمؤسسات التعليم العالي العمومي وفقا للشروط المحددة في الدفاتر البيداغوجية الوطنية المحددة في هذا المجال.

وسينطلق العمل بهاته التدابير فور الانتهاء من نشر القرار المتعلق بتحديد دفتر التحملات بالجريدة الرسمية الذي هو الآن في الطور النهائي، ولاشك أن من شأن هذه التدابير أن تساهم بشكل فعال، كما طلب ذلك السيد المستشار، في تشجيع مؤسسات التعليم العالي الخاص على الرفع من مستوى التعليم بها، وتمكين طلبتها من الاستفادة من نفس الامتيازات التي يستفيد منها طلبة مؤسسات التعليم العالي العمومية. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد فؤاد القادري:

خصنا نرصدوه بشكل جماعي، وكيفاش يمكن لنا نشتغل على كل حالة حالة من أجل إيجاد الصيغ الممكنة لتصريف هذه الإرادة، أما الإرادة فأؤكد لكم بأنها متوفرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

نتنقل إلى السؤال الرابع الموجه إليكم دائما، وموضوعه هو عدم اعتماد بعض الشواهد المحصل عليها من قبل المؤسسات والمعاهد الخاصة، للمستشارين المحترمين السادة: فؤاد القادري، عزيز الفيلاي، جمال بنزيعة، رفيق بناصر، عبد الحميد بلقيل.

الكلمة للسيد المستشار، تفضلوا.

المستشار السيد عبد الحميد بلقيل:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

غير خاف عنكم، السيد الوزير المحترم، الدور الفعال الذي تقوم به المؤسسات الخاصة والمعاهد العليا المرخص لها من طرف مصالحكم في تكوين الشباب المغربي لأجل ولوج سوق الشغل وتأهيل الإدارة المغربية بكفاءات وموارد بشرية قادرة على العطاء.

غير أن العديد من الشباب الذي تابع دراسته في بعض المؤسسات والمعاهد العليا الخاصة، يشكون من عدم اعتماد الشواهد المحصل عليها من قبل هذه المؤسسات، الشيء الذي يعرضهم إلى الإقصاء من الانخراط في سلك الوظيفة العمومية على وجه الخصوص، على الرغم مما تحملوه من مصاريف التكوين والجهد المبذول من أجل التحصيل.

لنا نسالكم، السيد الوزير المحترم، ما هي المعايير التي تتخذها الوزارة من أجل اعتماد بعض الشواهد دون الأخرى، وخاصة المحصل عليها من قبل بعض

المعاهد والمؤسسات الخاصة المرخص لها من طرف مصالحكم، علما أن هناك معادلات لمؤسسات أجنبية أقل أهمية للتكوين؟ وإذا سمحتم، السيد الرئيس، نحفظ بالوقت للتعقيب.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب، تفضلوا.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

هذه مناسبة من خلال السؤال اللي طرحوه الإخوان المستشارين في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية باش نشيرو هذا الموضوع بشكل عام

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

نشكر السيد الوزير على ما جاء في رده، فعلا استحضرتكم، السيد الوزير، أهمية التعليم العالي الخاص، أنا مغاديش نقول أنكم دخلتو في منطق التسويف، نحن نشاطركم الرأي بأن فعلا التعليم العالي الخاص مع صنوه التعليم العمومي يشكل ممرًا رئيسيًا لتشكيل النخب الوطنية وتحديد مصالحو الأفراد ومختلف الفئات الاجتماعية داخل المملكة.

للأسف المشكل المتعلق بعدم الاعتراف بمجموعة من الشواهد، مشكل المعادلة والمطابقة، هي ققط سوداء ومشاكل حقيقية بالنسبة للمؤسسات خاصة ومعاهد حرة، عندها مصداقية على مستوى الأداء، وعندها مصداقية على مستوى العرض التعليمي، لكن شهادات التخرج التي تمنحها لطلابها تبقى كسراب يحسبه الظمان ماء.

وهذا واقع مزعج، السيد الوزير، ووضعية محرجة بالنسبة للوزارة التي رخصت وترخص لهذه المؤسسات، تسمح لها بفتح أبوابها واستقبال الطلبة زرافات ووحدانا، وفي آخر المطاف تنكر نفس الوزارة على نفس الطلبة داخل نفس المؤسسات حقهم الطبيعي كمغاربة في ولوج أسلاك الوظيفة العمومية بدعوى استحالة المطابقة أو المعادلة.

إذن من جهة، السيد الوزير، أتمتعشون الأمل داخل قلوب وعقول هذا الشباب، تدفعون بأبائهم وأولياء أمورهم بالغالي والنفيس لتمكين هاذ الطلبة من متابعة دراساتهم المكلفة والمكلفة جدا داخل المؤسسات التعليمية الخاصة، ولكن في قمة فرحهم وانتشائهم بالنجاح، كبحسوا بنوع من الغبن جراء إقصائهم وحرمانهم من هاذ الحق الطبيعي والمشروع.

وهذا حيف في تقديري، لا يعادله حيف، السيد الوزير، وهاذي ضربة قوية لمصداقية التعليم العالي الخاص كرافد من روافد المنظومة الوطنية، وهو أمر يقزم دور المؤسسات التعليمية الحرة التي تراهنون عليها للدفع بمسلسل الإصلاح داخل قطاع التربية والتعليم.

إذن، السيد الوزير، المشكل واضح المعالم، يجب معالجته قبل أن تحتد نبرته، إذا كان فراغ نحن معكم، بادروا إلى إيجاد الإطار التشريعي الدقيق، وستجدون منا داخل المؤسسة التشريعية كل الدعم وكل التأييد خدمة للرسالة النبيلة للتعليم العالي الخاص، بطبيعة الحال إذا ضمنت لنا التوافق والتوازن بين هاجس المردودية والرجح من جهة ومبدأ الجودة والفعالية من جهة أخرى.

إذن اضربوا لنا موعدا، لا تخلفوه أتم ولا نخلفه، لتكريس دلالة ديمقراطية حقيقية لمبدأ تكافؤ الفرص للمغاربة جميعا ودون استثناء.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي:

في الحقيقة أنا كنتغرب لأن يا إما السيد المستشار ما سمعش الجواب، يا إما أنا استعملت شي لغة مفهوماش.. الله يشافيك.. أنا غادي نقولها بالدارجة، غنقولها بالدارجة باش نكونو مفهومين، هاذ الإشكال ديال الاعتراف بالشهادات لقيناه قدامنا نهار تحملنا هاذ المسؤولية، رفعا هاذ الموضوع بالمرسوم ديال 8 أبريل 2010 اللي تنشر في الجريدة الرسمية، والسيد المستشار ملي يراجع هاذ المرسوم غادي يعرف بأنه وضعنا الشروط بشكل عادي جدا، اللي الشروط اللي كاينة الآن، ملي قلت بأننا احنا غادي نشتغلو باش نخرجو الدفتر ديال التحملات التربوية، لأن هذا هو المسطرة العادية أن كل مسلك يعتمد داخل المؤسسة، يتم الاعتراف به كمسلك، ومباشرة الشهادة ديالو يتم الاعتراف بها، إذن هاذ المشكل بالنسبة لنا حنا حليناه، انتهى الموضوع.

دابا كنتظرو، والناس ديال القطاع الخاص كيعرفوا هاذ شي، عندهم دفتر ديال التحملات، ملي كيجابوا على العناصر ديال دفتر التحملات مباشرة كيعترف بالمسلك وكيعترف بالشهادة والمدة ديال الاعتراف بالشهادة تدوم مدة ديال المسلك واتبينا من هاذ الموضوع.. لا مبقاش فيه إشكالية إطلاقا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، هنالك سؤال خامس موجه إلى نفس السيد الوزير، وموضوعه المشاكل التي يعاني منها المتدربون، للمستشارين المحترمين السادة: محمد الأنصاري، محمد بلحسان، بلحسن خير، بلعيد بنشمسي، مصطفى أبو الفراج.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة الوزراء،

زميلتي وزملائي،

إذن ولو خارج التغطية باش لا يقال أننا نطرح الأسئلة في مجال المراقبة من أجل كذلك البروز أمام الشاشة، ولكن نحن نؤدي دورنا الدستوري في المراقبة والحوار مع الحكومة.

إذن فيما يخص هاذ السؤال، السيد الوزير، هو بدون شك يتبين من عنوانه أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال أن ننكر الجهود الجبارة التي قامت بها الحكومة أو التي تقوم بها حاليا من أجل الرفع من التعليم بالنسبة لجميع درجاته وتنوع المؤسسات.

على مستوى العرض التربوي، يتضمن البرنامج مجموعة من المشاريع الهادفة إلى توسيع العرض التربوي، حيث تقرر إحداث 1246 مؤسسة جديدة، منها 788 بالوسط القروي، أي ما يعادل 63%، ومن ضمنها 200 مدرسة جماعية، وستوفر هذه المؤسسات ما يعادل 14950 حجرة إضافية، منها 9460 بالوسط القروي، إضافة إلى توسيعات تم إضافة 4745 حجرة، منها 1106 أي 44% في الوسط القروي.

كما بلغ عدد الداخلات المبرجة 846، منها 782 بالوسط القروي أي نسبة 92%، وقد تم بالفعل تسجيل زيادة 359 مؤسسة تعليمية ما بين الموسمين الدراسي 2009-2010 والموسم الحالي، منها 226 بالوسط القروي.

على مستوى تجهيز المؤسسات بالمستلزمات الضرورية للحياة، تم القيام خلال السنتين الماضيتين بمجهود استثنائي، مكن من الرفع من نسبة ربط المؤسسات الابتدائية مثلا بشبكة الكهرباء من حوالي 38% سنة 2008 إلى 60% هذه السنة، وبالنسبة للتزويد بالماء الصالح للشرب من 30% سنة 2008 إلى 51% هذه السنة، وبالنسبة لتوفير الصرف الصحي من أقل من 25% سنة 2008 إلى 54% هاته السنة.

الآن على مستوى الطلب على التمدد، ولواجهة المعوقات السوسيو اقتصادية التي تحول دون التمدد، تم اتخاذ عدة إجراءات، تتمثل أساسا وبسرعة في المبادرة الملكية مليون محفظة، حيث بلغ مجموع المستفيدين من هذه العملية في بداية هذا الموسم 4.049.572 مستفيد ومستفيدة، 61% منهم من العالم القروي.

على مستوى الدعم المالي المباشر "برنامج تيسير"، يعرف الدعم المالي المباشر للتلاميذ المعوزين المنفذ في إطار البرنامج "تيسير" توسيعا لمجال تدخله خلال الموسم الدراسي الحالي، حيث سيتم 534 جماعة قروية، موزعة على 40 إقليم، وسيستهدف حوالي 450 ألف تلميذ وتلميذة منحدرين من حوالي 278 ألف أسرة.

على مستوى النقل المدرسي، بلغ مجموع المستفيدين من النقل المدرسي الذي يهم بالأساس العالم القروي 30995 مستفيدا ومستفيدة خلال الموسم الدراسي الحالي، أي بإضافة 11415 مستفيد ومستفيدة مقارنة مع السنة الماضية.

أخيرا، على مستوى الإطعام المدرسي والداخلات، وصل مجموع المستفيدين من الإطعام المدرسي إلى 1.163.893 مستفيد ومستفيدة، في حين يبلغ عدد الداخلين 97 ألف بميزانية تفوق 699 مليون درهم، بزيادة 131 مليون درهم مقارنة مع السنة الماضية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

ولا أدل على ذلك القفزة النوعية التي عرفتها ميزانية وزارة التربية الوطنية وكذلك البرنامج الاستعجالي الذي أتيتم به، والمبادرات الشتى التي جتتم بها من أجل محاربة الهدر المدرسي والرفع من مستوى التعليم والتربية والتكوين في بلادنا.

إلا أن هذا لا يعطينا كذلك من إيصال صوتنا إليكم في مجال المراقبة، وخاصة ننتمي إلى مناطق شتى في المغرب، ونحن أعين الحكومة، إن لم تكن أعين الشعب، لإيصال صوت المتضررين من بعض المعطيات، وبطبيعة الحال لا بد أن نؤكد أنه في العالم القروي خاصة، لازال المجهود دون المستوى باعتبار أن هناك عدد كبير من المدارس التي تنقصها التجهيزات الأساسية، مثل المرافق الصحية، السياجات، تحسين الفضاءات وخاصة بالنسبة للإطعام، غياب الداخلات بالنسبة للإناث، ونحن نتكلم عن الإناث والهدر المدرسي، بالإضافة إلى ذلك كذلك تحسين ظروف العاملين في القطاع من أجل توفير المساكن.

نعرف أنكم قتم بمجهود جبار، ولكن من واجبنا كذلك أن نحسس، لأن الله تبارك وتعالى يحب العبد الملمح.

ونحن في هذا الإطار نود أن نعرف منكم ما هي في إطار الميزانية المقبلة، وخاصة أن الميزانيات لم تعرف تقليصا بالنسبة لتسيير ميزانية وزارة التربية الوطنية والصحة، وبطبيعة الحال فأنتم مطالبون بالمزيد ثم المزيد من المجهودات، ونود أن نسمع منكم ومن خلالكم ماذا تتوون القيام به من أجل تدارك ذلك الخصاص المهول وتقليصه على الأقل.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير للجواب عن السؤال.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس، وشكرا السيد رئيس الفريق على طرحه لهذا السؤال اللي هو فعلا أحد الأسئلة الجوهرية فيما يرتبط بحياة المدرسة المغربية، وهو مناسبة كذلك ليس فقط للوقوف عند ما سيتم القيام به، ولكن كذلك للعودة حول ما تم القيام به في غضون السنتين الماضيتين اللي عرفت تفعيل مقتضيات المخطط الاستعجالي.

تبرز مؤشرات الدخول المدرسي الحالي المجهودات التي تبذلها الوزارة للارتقاء بالتعليم بشكل عام، وبالوسط القروي على وجه الخصوص، حيث يشمل هذا الأخير ما يفوق من 40% من مجموع المتدربين.

ومواصلة للجهد التي تبذلها الوزارة لتشجيع التمدد، يتضمن البرنامج الاستعجالي 2009-2012 عدة مشاريع، تروم مواجحة أسباب الهدر المدرسي، سواء ما تعلق منها بالعرض التربوي أو بالطلب على التمدد.

شكرا السيد الوزير، هنالك تعقيب السيد رئيس الفريق، تفضلوا السي الأنصاري.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكرا.

السيد الوزير، لا يمكن أن نختلف أبدا عن الاعتراف بهذه الجهود الجبارة، والتي سردتها الآن ودعمتها بالأرقام، فهذا معروف ومشهود به، ولا يمكن لأحد أن ينكره، ولكن نتكلم عن ذلك القسط الصغير من الكأس الذي لازال فارغا، وتنمى أن يكون مجهودا إضافيا استثنائيا وخاصة بالنسبة للعالم القروي، وأعطي على سبيل المثال لا الحصر أن هناك في بعض المناطق النائية خصاص في الموارد البشرية، أعرف أنكم بذلت مجهود جبار، ولكن هناك في بعض المناطق وخاصة بالنسبة لآفة ما يسمى بالشواهد الطبية والغيابات غير المبررة، رغم السبورة التي أعلنتم عليها، سبورة الحضور، والمذكرة 154 دبال تدبير الزمن المدرسي، إلى غير ذلك من الإجراءات، إلا أن ذلك لا بد من تقوية جهاز التفطيش للوقوف على التدبير على أرض الواقع ما قمتم به من إجراءات مركزيا.

ثم كذلك القضية دبال الأكاديميات والتنسيق مع المندوبيات، هذه بعض الإشكاليات ربما سيكون لنا الوقت الكافي لمناقشتها في الميزانية الفرعية إن شاء الله خلال اللجنة، وسنتقدم إليكم ببعض الملاحظات وربما بعض الاقتراحات، ونستمع منكم، ونكون صلة وصل لإيصال ما تقومون به، ولكي نكون كذلك صلة وصل بالنسبة لنقل هموم تلك الشريحة من المواطنين الذين الآن دفعوا بأبنائهم في نطاق هذه التحفيزات التي جاءت بها الحكومة، وخاصة وزارة التربية الوطنية بأبنائهم، وخاصة البنات في مجتمعات محافظة. ولكن رغم ذلك لا بد أن تتضافر الجهود في نطاق شركات مع المجتمع المدني، مع جمعيات آباء وأولياء التلاميذ، وكذلك مع الجماعات المحلية، كما كنت أقول وسأقولها دائما، ولكن شركات فعالة يعني (-gagnant) الكلل يجد نفسه في تلك الشراكة، وهدفنا واحد هو الرفع من مستوى التعليم ومستوى مدرستنا. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد رئيس الفريق، الكلمة للسيد الوزير في إطار التعقيب.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي:

30 ثانية، السيد الرئيس، فقط غير باش نعاود أن أؤكد تشكراتي للسيد رئيس الفريق على طرحه لهذه الإشكالات في عمقها، والتأكد مرة أخرى بأن كيف ما يعرف السيد الرئيس بأننا احنا أمام ورش كبير جدا وأمام تدبير خصاص اللي تراكم لعقود، وهذا الشيء كيعرفوا السيد الرئيس أحسن مني، وأمام كذلك تفعيل برنامج بالغ التعقيد، يتمحور حول 27 مشروع وحول ما يفوق من 730 تدبير جديد.

لكن ما هو مؤكد كذلك من خلال الأرقام التي استحضرتها، ومن خلال المعطيات التي يتوفر عليها السادة والسيدات المستشارين، وهو أننا فعلا بصدد كسب الرهان، هذا اللي بغيتو يتأكد مرة ثانية باش نلتف جميعا من خلال مستويات تدخلاتنا المختلفة على أن هذا الرهان اللي هو رهان جوهري وأساسي بالنسبة لمجتمعنا، نحن اليوم بكل صدق في طور كسبه بشكل جذري.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

نشكركم، السيد الوزير، على مساهمتكم معنا في هذه الجلسة، وهي مساهمة قيمة.

وننتقل إلى السؤال الموجه للسيد وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة، وموضوع السؤال هو تفكيك الرسوم الجمركية على السيارات، للمستشارين المحترمين السادة: إدريس الراضي، الحبيب لعلي، نبيه لحسن، عبد الحميد أبرشان، محمد القندوسي. الكلمة للسيد المستشار لبطس السؤال، تفضلوا.

المستشار السيد محمد عدال:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير، لقد شرعت الحكومة المغربية في تنفيذ التفكيك التدريجي للرسوم الجمركية المغربية المفروضة على السيارات ذات المنشأ الأوروبي حسب ما وقع الاتفاق والالتزام به في اتفاقية التبادل الحر مع الإتحاد الأوروبي.

وبالشروع في هذا التفكيك، تبين أن هذا الإجراء الذي لا يجادل فيه أحد عرف نوعا من الحيف عند تطبيقه، ذلك أن معظم الدول كفرنسا مثلا وازنت الفرق بين السيارات الأوروبية والسيارات غير الأوروبية في 10%، وهو نفس النهج الذي اتبعته مصر ودول أخرى.

إلا أن الحكومة المغربية اتبعت سياسة حمائية مشددة اتجاه السيارات ذات المنشأ الغير أوروبي، إذ سيقتى الفارق جد مرتفع ليصل إلى 17,5% سنة 2012، وهذا الإجراء سيكون له انعكاسات سلبية على التنافسية في السوق المغربية، وسيؤدي لا محالة إلى أضرار فادحة لمصالح المستهلك المغربي، الذي سيصبح ضحية لاحتكار السوق المغربية من قبل الأنواع الأوروبية دون سواها.

ولهذا نسألكم، السيد الوزير، ما هي معاييركم لتحديد الرسوم الجمركية على السيارات ذات المنشأ الغير أوروبي؟ وماذا ستعمل الحكومة لتحقيق التوازن؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير.

السيد أحمد رضى شامي، وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة:

شكرا السيد الرئيس المحترم، شكرا السيد المستشار المحترم.

هو هاذ التشخيص نتاج هاذ الحالة هاذي عندكم الحق فيها، ملي تتقولوا بأن الفرق غادي يبقى 17,5%، احنا خدينا قرار اليوم، هاذ الانخفاض في الرسوم الجمركية غادي يدوز من 27,5% في 2008 إلى 17,5% في 2012، فتيعني بأن هذا الفرق سيتقلص في 2012، سيصل إلى 17,5%، أقل من الفرق اللي كاين.

ولكن كما أشرت قلم بأن فرنسا مثلا الأوروبيين أخذوا 10%، هما أحرار تيعملوا أشنو ما بغاو، حتى احنا نطن بأن أهم شيء لنا هو تشجيع الصناعة المحلية أولا، وتشجيع الشركاء ديالنا اللي تيفتحوا لنا الأسواق ديالهم، ملي تناخذ الأوروبيين وتناخذ بلدان آسيا، الأوروبيين عندنا اتفاق التبادل الحر، ذاك الألبسة اللي تنبيعوا راه ترسلوها مثلا لفرنسا ولا بلدان آخرين، حاولوا ترسلوا شي ألبسة أتم لأسيا، غادي تجبروا بأن السوق مسدودة، ومع العكس هما اللي تصدروا لنا الأشياء ديالهم.

فاحنا تتقولوا بأن الفرق اللي علاش تنبنيو هاذ الرؤية هاذي، تنبنيوها على خص يكون استفادة من هاذ اتفاقية التبادل الحر لنا أولا، احنا مع الأوروبيين نستفيد أكثر، هذا يعطينا بأنه خصنا نعطيو امتياز للأوروبيين أولا.

ثانيا، نقول بأن الآسيويين خصهم يجيو يستثمروا في المغرب، مجالات شركة رونو واستثمرت، وهذا من الحجم اللي غادي يحول نوع الصناعة نتاج السيارات، مزيان تجي شي شركة صينية ولا يابانية ولا كورية تجي حتى هي تستثمر في المغرب، فإلى نقصنا من هذه الرسوم، ما غادي تلقى عندهم حتى شي مبرر باش يجيو، اليوم عندهم مبرر باش يجيو، السوق الداخلية، وثانيا اتفاقية التبادل الحر، يمكن لهم يصدروا أكثر من مليار و300 مليون نتاج المستهلكين في العالم.

ثالثا، باش نختم في هذا الموضوع هذا، احنا ما بغينا نقولو بأن السيارة الصينية والسيارة الكورية لا يمكن لها أن تدخل للمغرب غير بأداء ذاك الرسوم الجمركية، يمكن لهم يجيوا هاذ السيارة من المعمل ديالهم في اسبانيا، ولا من المعمل ديالهم في تركيا ولا من المعمل ديالهم في أي بلاد اللي عندنا اتفاقية التبادل الحر.

دابا هما هاذ الشركات الكبرى الصينية واليابانية والكورية ما بغاوش يعطيوهم يدخلوا في هذه الفكرة هاذي، حيث غادي تعرقل شوية اللوجيستيك ديالهم لبيع هاذ السيارات في بعض الأسواق، السوق المغربية صغيرة، وعندهم فكرة واحدة تيجيوا ذاك الشيء من الصين بغاو يجيوا هنا، ويزعموا حتى هما يدخلوا شوية المرونة مع أنفسهم وتجبروا الحل للجميع.

واحنا ما سديناش الباب كاملا، نقول لهم إذا قدمو لنا بعض الإجراءات يمكن لهم يشجعونا، يشجعوا الصناعة المغربية، يمكن لنا نتذكر، ما يجيوشاي يعملوا معمل، بعدا يشيرو المعدات نتاج السيارات من المغرب، وياخذوها لهاذ المعامل اللي عندهم في أوروبا باش يبنو هاذ الشركات هاذ السيارات، ذاك الساعة يمكن لنا نعاودو نتذكر معهم. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة للسيد المستشار المهاشي للرد على جواب السيد الوزير.

المستشار السيد عبد المجيد المهاشي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على التوضيحات اللي اعطيتها، ولو هو في الحقيقة احنا متفقين معكم على التحليل في محله، ولكن مع ذلك هناك شيئا ما اللي ما مفهومش، علاش احنا في المغرب بوحدنا اللي عندنا هذا الفرق ديال 17,5%؟ كناخذ المكسيك، مصر، تركيا، أمريكا، كاين شي سبب ما.

كذلك احنا ما نشوفوش بأنه غير ذاك الناس الآسيويين، راه غادي يجيوا السلعة ديالهم لهننا، راه خصنا نشوفو حتى شحال ديال اليد العاملة اللي خدامين معهم ذوك الشركات المستوردة، خصنا نشوفو (chiffre d'affaires) اللي كيديروا، خصنا نشوفو (les impôts) اللي كيغطيو للدولة، هذه الأرقام كلها عندي، وكلها عندي.

لا بد ما ناخذو هاذ الشيء كولو بعين الاعتبار وتقربو، ربما كيف ما قلت لك هاذي كتبان لنا مجال شي حالة شاذة، احنا في المغرب بوحدنا اللي عندنا ذاك 17,5%، في حين الدول كلها منخرطة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار السبي المهاشي، الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة:

السيد المستشار المحترم، احنا بزاف ديال الحوايج اللي تنديروها احنا ومتيديروهاش البلدان الآخرين، ولا العكس، وبزاف ديال الحوايج تنخليو السوق داخلين لو اللي بغا، وما كاين واحد العراقيل الجمركية.

فتنظن بأن احنا واخذين بعين الاعتبار ذاك الشيء كولو زعما بالإيجابيات نتاج هذا القطاع، وأنا عندي مازال اتصال بهم، الأبواب مفتوحة، غير اصهم يعطونا شي حاجة باش حتى احنا نعطيوهم، هذه هي الفكرة النهائية، وإن شاء الله خصهم حتى هما يجتهدوا، يدفعوا حتى هما ذاك الشركات اللي

كيتلوا، يدفعوهم باش يعطيونا أكثر، يستثمروا ولا يشيرو من عندنا معدات - كما قلت - السيارات، يعديوهم لذاك الشركة.

عندهم اليوم، ما نقدش نهضر على الإسم بنفسو باش ما نخرجش أي ماركة، ولكن كاين شي ماركات اللي اليوم عاد قالوا بأن غادي يمشيو لتونس وغادي يشيرو من عندهم واحد العدد كبير إلخ... باش يدويه لبلجيكا لواحد المعمل دياهم، ويجيو يشيرو من عندنا حتى حنا، مرحبا بهم في ذيك الساعات.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكركم على مساهمتكم معنا في هذه الجلسة. وننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيدة وزيرة التنمية الاجتماعية، وموضوعه مدى الالتزام بتشغيل الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، للمستشارين المحترمين السادة: عبد الحميد السعداوي، عبد القادر قوضاض، لحسن بلبصري، بناصر أزوكاغ، محمد الكبوري.
الكلمة للسيد المستشار الأخ عمر ادخيل، تفضلوا.

المستشار السيد عمر ادخيل:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسيد الوزير المحترمين،
السادة المستشارين المحترمين،

التزمت الحكومة على لسان السيد الوزير الأول خلال تقديمه للتصريح الحكومي لسنة 2007 بتخصيص نسبة 5% لتشغيل الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة في القطاع الخاص، وبنسبة 7% لتشغيلهم في القطاع العام، وهو نفس الالتزام الذي تضمنه عرضكم للميزانيات الفرعية لقطاع التنمية الاجتماعية والأسرة التضامن برسم - بطبيعة الحال - سنة 2009-2010، إلا أننا نسجل للأسف الشديد عدم تنفيذ هذا الالتزام وعدم احترام هذا التعهد.

لنا نساألكم، السيدة الوزيرة المحترمة، ما هي أسباب تعثر هذا الالتزام؟ ما هي الإجراءات التي قتم أو تنوون القيام بها لضمان تتبع عملية تشغيل هذه الفئة المحترمة والمحرومة بطبيعة الحال؟
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيد نزهة الصقلي، وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير،

السادة المستشارين المحترمين،

أتقدم أولا بالشكر للفريق الحركي على هذا السؤال الهام حول الالتزامات ديال الحكومية وديال وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن في ميدان توظيف أو تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة، خاصة أنه من الاختصاصات ديال وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن، ماشي التوظيف أو التشغيل ولكن تنسيق السياسات العمومية فيما يخص إدماج الأشخاص في وضعية إعاقة، بما فيها التشغيل والتكوين المهني.

فباش نتكلمو على هذا المشكل بلا ما نستعملو لغة الحشوب، ونكونو واضحين، الحركة المطلوبة اللي كاينة في الشارع حاليا ديال الإخوان، بالأخص المكفوفين وضعاف البصر، ما كنتعلقش بالتشغيل، تتعلق بالتوظيف، هاذ الإخوان ما باغيين حتى شي حاجة غير التوظيف، وما باغينش كذلك الإمكانية أنهم يدوزوا مباراة أو شيء من هذا القبيل.

كان ممكن أنه تخصص بعض المقاعد، وتكون مباراة دياهم باش يكون الحصول على وظيفة، بل يعني تطلبوا توظيف استثنائي مباشر وتضامني، وفي هذا الإطار كان مجموعة من الجهود اللي قمنا بها.

باختصار، فيما يخص التوظيف العمومي، بفضل التعبئة ديال الوزارة ديالنا وبفضل الجهود ديال السيد الوزير الأول المحترم اللي أصدر دورية في 14 ماي 2008، كان تم توظيف 157 ديال المكفوفين وضعاف البصر برسم السنتين 2008 و2009.

بالنسبة ل 2010 استمرنا في هذا الجهودات ديال الاتصال مع مختلف الوزارات، ففما يخص وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، مضينا على اتفاقية مع هذه الوزارة اللي خصصت 50 ديال المنح اللي المبلغ ديالو لا يستهان به، مبلغ مهم اللي تقدم لهاذ المكفوفين والمكفوفات وضعاف البصر من أجل حفظ القرآن وبالتالي استقطابهم كأئمة أو كمرشحات، وهذه العملية اللي تمت بتعاون ما بين وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ووزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن، انطلقت في فاتح يوليوز من هذه السنة.

كذلك فيما يخص التوظيف من طرف وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن، نذكر كذلك التعاون ديال السيد الوزير الأول، حصلنا على 10 مقاعد، اللي خصصناها للمعاقين حركيا.

إذن 10 مناصب تخصصت للأشخاص المعاقين حركيا بفضل رخصة استثنائية للسيد الوزير الأول، كذلك كاين مناقشات جدية مع مجموعة من القطاعات، خاصة وزارة الصحة ووزارة التربية الوطنية ووزارة الشباب والرياضة من أجل الحصول على بعض المقاعد الإضافية.

اللي خصني نقول هو أنه فيما يخص تطبيق نسبة 7% اللي جات في مرسوم في سنة 2000 ديال الوزير الأول أو قرار السيد الوزير الأول رقم 3.130.00 اللي كانت كتخصص اللائحة ديال المناصب اللي هي مخصصة للأشخاص المعاقين، وكنخصص فعلا نسبة 7%، التطبيق ديالها كلقاوا فيه صعوبات، كاين صعوبات من طرف مختلف القطاعات، علاش؟ لأنه

كنشكركم، السيد المستشار المحترم، على الاستعداد ديالكم على التعاون معنا، لأنه هو فعلا مشكل اللي ماشي سهل، واحنا قننا فعلا بواحد البحث اللي كت غادي تقدمو ولكن تأخر شوية.

في يوم 20 أبريل 2009 انطلقنا بواحد البحث لدى جميع الوزارات باش نعرفو أشنو هي الأعداد ديال الأشخاص اللي هما في وضعية إعاقة، واللي تم الاستقطاب ديالو ما بين 34 ديال القطاعات الحكومية، الوزارة توصلت بالأجوبة ديال 25 ديال القطاعات الحكومية اللي اعطائنا أنه تم توظيف عامة 746 أشخاص معاقين منذ سنة 2000، منهم 209 اللي هما إناث و537 اللي هما رجال.

إذن هذه النسبة من سنة 2000 إلى يومنا هذا، كتكون نسبة اللي هي ضئيلة جدا ولا تتلائم فعلا مع النسبة ديال 7%، اللي تتطلب منا فعلا أننا نلائم النوع ديال التكوين اللي كيتلقاوه هاذ الأشخاص المعاقين باش يمكن فعلا يتلاءم مع المتطلبات.

كذلك فيما يخص المرسوم ديال 5%، بغيت نقول بأنه كين هاذ المرسوم، ها هو موجود عند السيد الوزير الأول، وغادي يتم الإصدار ديالو عن قريب، ولكن كذلك أننا مضينا على اتفاقيات مع مجموعة من الشركات، ومع الأسف اللي تنلقاوه هو المقاومة من طرف الأشخاص المكفوفين أو المعاقين، لأنهم ما تيبغيوش يدخلوا للقطاع الخاص، كيغيو فقط الوظيفة العمومية.

وفي هاذ الميدان كان خصنا ولا بد نتعاونو جميعا باش تقنعو إخواننا اللي احنا نتعاطف معهم، ومع الصعوبات اللي كيعانيو منها، ولكن خصهم ولا بد كذلك يعرفوا على أنه التوظيف في بلادنا ما خصوش يكون اجتماعي كما قال صاحب الجلالة في واحد من الخطابات ديالو، ما خصوش يكون توظيف اجتماعي، خصو يكون توظيف متمر أو كاستثمار بالنسبة للدولة المغربية. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

نشكر السيدة الوزيرة على مساهمتها معنا في هذه الجلسة. وننتقل إلى آخر سؤال مبرمج في جدول أعمال هذه الجلسة، وهو موجه إلى السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بالشؤون الاقتصادية والعمامة حول ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية، والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الفيدرالي لتقديم السؤال. تفضلوا.

المستشار السيد محمد لشكر:

شكرا السيد الرئيس.
السادة الوزراء،

كأين أولا يتخصص يكون 15 ديال المناصب في نفس الشعبة باش يمكن لهم يتخصصوا واحد للأشخاص المعاقين.

وباش تعالج هذه الإشكالية تم إصدار واحد المرسوم جديد أو دورية جديدة للسيد الوزير الأول في سنة 2002، باش يتم تراكم ديال احتساب المناصب اللي تم الخلق ديالها في واحد الشعبة معينة، تراكم سنة على سنة باش توصل، باش إذا ما وصلتش ل15 في سنة واحدة، توصل ل15 بجمع مجموعة من السنوات، واللي باين هو أنه كين واحد المشكل ديال الشعب اللي مكونين فيها هاذ الأشخاص المعاقين، واللي كثيرا ما كتناشسب مع اللوائح ديال الشعب اللي كيطلبوها الوزارات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب على الجواب ديال السيدة الوزيرة.

المستشار السيد عمر ادخيل:

شكرا السيدة الوزيرة.

إذن بناء عليه، السيدة الوزيرة، أولا تأكد بأنه بالنسبة لهذا الوعد اللي كان جاء في التصريح الحكومي، واللي كان جاء كذلك في الميزانيات الفرعية، اللي كتتمو قدمتمو، تأكدنا بأن لم تكن هناك دراسة مسبقة بالنسبة لهذا المشكل وبالنسبة لهذا الملف.

وبالتالي، السيدة الوزيرة، نتمنى أن قبل ما تديروا أي خطوة كيف ما كان نوعها، بأن تكون أولا لها دراسة من أجل تطبيقها، لأن يستحيل أي تقريبا برنامج أو مشروع بدون دراسة مسبقة يستحيل تطبيقه.

وبالتالي نتمنى، السيدة الوزيرة بأن تنفذوا ما جاء في الوعد اللي كانت تقدمت بها الحكومة أمام مجلس المستشارين، ولكن كذلك ربما يكون تقريبا نفس التصريح اللي كان أمام مجلس النواب بالنسبة للغرفتين.

ثانيا إذا كانت هناك بعض المشاكل أو بعض العقبات فيما يخص تطبيق هذا التعهد أو هذا الوعد بالنسبة لهذه الشريحة، نحن مستعدون كفرق على أساس باش نتعاونو معكم في تبسيط هذه المسطرة أو تبسيط هذا المشكل اللي أشرتم لو، وكونوا على يقين بأنكم إذا تمكنتم على أساس باش تقريبا تمثيو في هذا المخطط، غادي تكونوا درتوا عمل مهم ومفيد وكذلك عندو أجر كبير. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيدة الوزيرة في إطار التعقيب.

السيدة وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن:

السادة المستشارون،

مرة أخرى نضطر كفريق فيدرالي للوحدة والديمقراطية لطرح سؤالنا في قاعة شبه فارغة، مع العلم أن الجميع يتكلم على تفعيل دور المؤسسة.

غادي نمر مباشرة للسؤال، مرة أخرى يكتوي المغاربة بنار الزيادة المهولة في أسعار المواد الاستهلاكية، هاد الزيادة التي جاءت بعد شهر رمضان والدخول المدرسي وفي ظل تطبيق مقتضيات مدونة السير في غياب تام لأي مراقبة، مما انعكس سلبا على القدرة الشرائية للمواطنين، خاصة منهم ذوي الدخل المحدود، الشيء الذي جعلهم غير قادرين على توفير الحاجيات الأساسية اليومية، ووصل الأمر ببعضهم إلى الاحتجاج في الشارع دفاعا عن حقهم في العيش الكريم.

لذلك، السيد الوزير، نسألكم عن الإجراءات التي تنوون اتخاذها من أجل الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين والضرب على أيدي كل المتلاعبين، الذين لا هم لهم سوى استغلال كل فرصة لمراكمة ثرواتهم على حساب معاناة المواطنين.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير للإجابة عن السؤال.

السيد نزار بركة، الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بالشؤون

الاقتصادية والعامة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في البداية أريد أن أتوجه بالشكر إلى السيدات والسادة المستشارين المحترمين من الفريق على انشغالهم المشروع بموضوع القدرة الشرائية، الذي يحظى بالأولوية ضمن اهتمامات الحكومة، وبالفعل كما جاء في تدخلكم فعرفت أسعار بعض أنواع الخضار والفواكه ارتفاعات هامة في بداية شهر أكتوبر الحالي، مما دفعنا إلى التساؤل عن العوامل التي أدت إلى ذلك، وكما جاء في تدخلكم عن علاقتها بمدونة السير.

أظن أن بالنسبة للعلاقة مع مدونة السير، فكلنا نعلم بأن ليس هناك علاقة وطيدة بحكم أن تطبيق مدونة السير كان له انعكاس لا يفوت 30 سنتيم للكيلوغرام بالنسبة للأسعار، خصوصا بالنسبة للخضار في الوقت اللي هاد الأسعار ديال الخضار عرفت ارتفاعات تفوت 2 دراهم 3 دراهم حتى إلى أكثر من 8 دراهم بالنسبة لبعض الخضار.

إذن العوامل الموضوعية، هناك عوامل ناتجة عن قلة عرض أنواع الخضار بفعل الحرارة المفرطة لشهر غشت الماضي، والتي أدت إلى تأخير المنتج، هنالك كذلك ندرت بعض أنواع الخضار والفواكه في الأسواق بسبب عدم إيصالها من مناطق الإنتاج إلى الأسواق، وتبين مثلا إذا اخذنا سوق الجملة ديال الدار البيضاء بأن وقع انخفاض ديال 30% ديال كمية الخضار

مقارنة مع الشهر الماضي، إذن كايين مشكل موضوعي، أي أن كايين قلة العرض مقارنة مع الطلب، ولكن هذا غير كاف.

تبين أن كذلك ملي درنا الدراسة، تبين بأن هوامش الربح بالنسبة لبعض الخضار ارتفعت بكمية واضحة، وبالتالي فأتضح أنه كايين تخزين سري، وكايين كذلك إشكالية دال المضاربة في الأسعار، وبالتالي وزارة الداخلية أعطت التعليمات ديالها باش تكثيف الجهودات في مجال المراقبة، وتوصلنا إلى العديد من المخالفات، والتي أدى ذلك إلى نتيجة ملموسة، والتي عشناها كلنا، وهو انخفاض ديال بعض هذه الأسعار، فمثلا الطماطم كانوا ب 12 درهم للكيلوغرام في أوائل الشهر، اليوم ب 8 دراهم، كذلك بالنسبة لبطاطا حتى هي انخفضت ب 2 دراهم للكيلو.

إذن وقع واحد المجهود، ولكن هذا ما تينفيس بأن كايين إشكالية حقيقية بحال اللي قالوا الإخوان المستشارين، أن كايين إشكالية حقيقية، أي كايين ناس اللي كيتلاعبوا بقوت المواطنين، وكايين المشكل اللي تعرفوه جميع هو المشكل ديال سوق الجملة، والسيد الوزير ديال التجارة ووزارة الداخلية يشتغلون على إصلاح ديال الإشكالية المطروحة بالنسبة لأسواق الجملة، لأن تينبين بأن عندنا 40% من المنتج ما تيدوزش بأسواق الجملة، وبالتالي فبحكم أن أسواق الجملة هي فين تبتحدد الأسعار، هذا تيادي إلى ارتفاعات في الأسعار، وبالتالي التلاعب بقوت المواطنين والقدرة الشرائية وضرب القدرة الشرائية للمواطنين.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة للسيد المستشار.

المستشار السيد عبد المالك أفرياط:

شكرا السيد الرئيس.

كنا نود أن يكون هناك بث لهذا السؤال حتى يطلع المغاربة على الإجراءات التي تتوي الحكومة اتخاذها من أجل إيقاف هذا التسبب، لقد أقررتم، السيد الوزير، أنه من ضمن ما كان من وراء ارتفاع الأسعار التخزين السري والمضاربة إلى غير ذلك.

لكن سؤالنا اليوم هو ما دور الحكومة في المراقبة وفي الحد من هذا النوع ديال الغش ومن يمس بالقدرة الشرائية للمواطنين فهو يمس بالأمن الغذائي للمغاربة، بل ويمس بالاستقرار ببلادنا، لذلك ونحن نعلم في العديد من البلدان أن عقوبة الغش من هذا المستوى، المضاربة والتخزين اللذان يؤديان إلى الزيادة في الأسعار راه العقوبة تتمشي في بعض البلدان إلى حد عقوبة الإعدام، ماشي غير شي حاجة، كايينة في بعض الدول، واحنا طبعنا نحن ناضل من أجل حتى العقوبة ديال الإعدام ما تبقاش في بلادنا، ولكن راه هاد التسبب راه ما كيخصش أنه يستمر بهذا الشكل، واحنا المغاربة لولا

بالنسبة للجانب اللي تكلمتمو عليه ديال المراقبة، كذلك وضعنا واحد اللجان محلية باش يكون التنسيق بين المراقبين، لأن حتى التاجر مكينخصناش عاود ثاني نضغطو عليه كثير، لأن كيمشي الناس ديال الصحة، من بعد كيجي الناس ديال الفلاحة، من بعد كيجيو الناس ديال الداخلية، فدرنا اللجان اللي هي تمشي بكيفية مستمرة، ودرنا كذلك اجتماعات أولا أسبوعية بالنسبة للوزارة على الصعيد المركزي، وشهرية باش نعرفو أشنو تدار في جميع المناطق باش هاذ المراقبة متكونش موسمية، وتكون مستمرة.

النقطة اللي طرحت ديال الشاي نقطة مهمة، لأن صحيح أنه وقع ارتفاعات مهمة، ولكن راجع إلى ارتفاعات في الأسواق الدولية، وقع تضاعف ديال الأسعار ديال الشاي، وانما كنعرفوا بأن الشاي ماشي مادة مدعمة، ميمكنش ندعمو كلشي، وبالتالي كان انعكاس على المغرب، واحنا كنشغلو في هاذ الإطار باش نشوفو إمكانية ديال تخفيض الجمارك باش نقلصو من الضغط على القدرة الشرائية ديال المواطن في هاذ المادة. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير على مساهمته، وشكرا لجميع من ساهم في هذه الجلسة.

ورفعت الجلسة.

الاستمرار ديال ما يصطلح عليه بالتكافل الاجتماعي كون غادي تكون شي كارثة.

لذلك أعتقد بأنه اليوم ماشي غير الارتفاع ديال الخضر والفواكه، احنا ننعرفو بأن الغذاء ديال المغاربة اليوم الشاي والخبز، الخبز وأتاي كيف تيقولوا المغاربة، الأغلبية ديال المغاربة، والشاي اليوم ارتفع تقريبا 100%، واللي باقي مالمقناش لو واحد التنفير، واللي المغاربة يتساءلون اليوم، وهاذ الشاي اللي اسميتو، خصنا نعرفو كيفاش العلة اللي كانت كنسوى 16 درهم اليوم كنسوى 30 درهم.

لذلك أعتقد، السيد الوزير، مزيان أنه في إطار واحد الشوية ديال الوضوح أن الحكومة تعترف بأنه راه كاين تخزين سري، كاين مضاربات كاين... ولكن المغاربة ما خصهمش هاذ الخطاب، المغاربة خصهم واحد إعمال أولا ديال مقتضيات القوانين اللي جاري بها العمل، وأن المراقبة ما تبقاش غير مراقبة موسمية، أننا ملي تيجي المناسبة ديال شهر رمضان ولا شي مناسبة تيجيو التلفزيون ويبنوا لنا اللجنة ديال المراقبة كتدور في بعض الأسواق، يجب أن تكون هناك مراقبة يومية، وأن يتم الضرب على أيدي كل المتلاعبين بأرزاق المغاربة. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار على تعقيبه، والكلمة للسيد الوزير ربما للرد على تعقيب السيد المستشار.

السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بالشؤون الاقتصادية

والعام:

شكرا السيد الرئيس.

غناحول نختصر، أولا بالنسبة للتدخل ديال الأخ المستشار، بغيت، السيد المستشار، نذكر بأنه هنالك عدة تدابير تم اتخاذها من طرف الحكومة، أولا أننا ساهمتمو فيها كذلك، هو القانون ديال الأسعار والمنافسة، هاذ القانون تم تعديله ورفعنا من العقوبات، ودرنا العقوبات الإدارية، العقوبات كانت 100 ألف درهم ووصلناها ل300 ألف درهم، وتيمكن أن تضاعف في حالة العود في ظرف 5 سنوات، إذا كاين واحد المجهود تبدل في هاذ المجال.